جامعة مولود معمري– تيزي وزو
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

سياسات الاتحاد الأوروبي اتجاه دول جنوب المتوسط

دراسة حالة الجزائر

مذكرة لإستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص:دراسات متوسطية

من إعداد الطالبة:
–شعلال سعدية

إشراف الأستاذ:
– عمرون محمد

لجنة المناقشة

– أ تباني وهيبة .....رئيسة

– أ. عمرون محمد ..... مشرفا ومقررا

– أ نامر هيبة ..... ممتحنة

السنة الجامعية: 2015– 2016

اللّهم علّمنا ما لا نعلم.

وانفعنا بما نتعلم.

وزدنا علما

شكر وتقـــدير

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على اشرف المرسلين ومصدقا لقوله تعالى" لئن شكرتم لأزيدنكم".

فألف حمد و شكر لله الذي وفقني وانعم عليا بنعمة الصبر والقوة لانجاز هذا العمل.

وأتقدم بأسمى عبارات الشكر إلى كل من ساعدني طوال مشواري وخاصة الأستاذ "عمرون محمد "الذي لم يبخل عليا بنصائحه وتوجيهاته القيمة التي كانت عونا لي لإتمام هذه المذكرة.

وكذا اللجنة الموقرة "تباني وهيبة"،" ونامر هيبة "،لقبولهما على مناقشة المذكرة كما أشكر كل من ساعدني من قريب أو بعيد .

شعلال سعدية

إهـــــــــداء

بسم الله الرحمان الرحيم

قال تعـــالى:

إحداهما أو كلاهما "وقضى ربك أن لا تعبدوا الاياه وبالوالدين إحسانا،إما يبلغنا عندك الكبرا فلا تقل لهما أف ولا تنهرهما وقل لهما قولا كريما" سورة الإسراء:الآية(23)

أهدي ثمرة عملي المتواضع إلى أغلى ما أملك في الوجود، إلى التي عانت وقاست وسهرت من أجلي، إلى التي رافقتني بدعواتها و تشجيعاتها.....

إلى التي وان أهديتها كنوز الدنيا ما وفيتها حقها.

أمي العزيزة

إلى الذي جعل مني امرأة وأفنى عمره من أجل راحتي و سعادتي.....

إلى الذي أنار لي دربي وساعدني في تخطي الصعاب أبي العزيز

والى جدتي فاطمة وذهبية (أطال الله في عمرهما)وإلى أخواتي شفيعة وليديه وأخي سمير،إلى عمي بلعيد. وعمتي تسعديت وفروجة وأولادها،إلى خالي وزوجته وخاصة ابنتهما شيراز،وخالتي علجية.

إلى صديقاتي العزيزات حسينة حميدة ونادية وخاصة صديقتي وأختي مجاهر سامية.

إلى كل من ساهم في مساعدتي في هذا العمل المتواضع: لونيس أحسن ،وخاصة الاخ الكريم يونس زيداني.

"سعدية شعلال"

خطة البحث

مقدمة

الفصل الأول:الإطار النظري للاتحاد الأوروبي والأهمية الإستراتجية للمنطقة المتوسطية.

المبحث الأول: أهداف ومؤسسات وتحديات الاتحاد الأوروبي

المطلب الأول: دوافع تأسيس وأهداف الوحدة الأوروبية.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي والمؤسساتي للوحدة الأوروبية.

المطلب الثالث: تحديات وأفاق الوحدة الأوروبية.

المبحث الثاني: الأهمية الإستراتيجية للمنطقة المتوسطية.

المطلب الأول:أهمية الفضاء المتوسطي جيوسياسيا وأمنيا.

المطلب الثاني: أهمية الفضاء المتوسطي اقتصاديا

المطلب الثالث: أهمية الفضاء المتوسطي حضاريا.

المبحث الثالث: السياسية الخارجية الأوروبية اتجاه دول جنوب المتوسط.

المطلب الأول: مفهوم السياسة الخارجية الأوروبية.

المطلب الثاني: أهداف السياسة الخارجية الأوروبية.

المطلب الثالث: آليات تنفيذ السياسة الخارجية الأوروبية.

خلاصة الفصل الأول.

الفصل الثاني: المبادرات الأوروبية اتجاه دول جنوب المتوسط.

المبحث الأول: الشراكة الأورومتوسطية في ظل مبادرة برشلونة 1995م.

المطلب الأول: نشأة ودوافع مبادرة برشلونة.

المطلب الثاني: محاور وأهداف الشراكة الأورومتوسيطة.

المطلب الثالث: الآليات التنفيذية لمؤتمر برشلونة.

المبحث الثاني: مجموعة دول غرب المتوسط (5+5).

المطلب الأول: أعضاء وفحوى منتدى حوار (5+5).

المطلب الثاني: محاور التعاون الإقليمي غرب المتوسط.

المبحث الثالث: السياسة الأوروبية الجوارية.

المطلب الأول: تصنيف الدول الأوروبية الجوارية

المطلب الثاني: الأهداف الأوروبية من خلال سياستها الجوارية.

المطلب الثالث: آليات سياسية الجوار الأوروبي.

المبحث الرابع: الاتحاد من أجل المتوسط.

المطلب الأول: محتوى مؤتمر الاتحاد من أجل المتوسط.

المطلب الثاني: دوافع ومشاريع الاتحاد من أجل المتوسط.

المطلب الثالث: التحديات والعوائق التي واجهت الاتحاد من أجل المتوسط.

خلاصة الفصل الثاني.

الفصل الثالث:الشراكة الأوروجزائرية (1995-2015).

المبحث الأول: اهداف ومحاور الشراكة الاؤروجزائرية

المطلب الأول: مسار العلاقات الأوروجزائرية (1976- 1995).

المطلب الثاني: دوافع وأهداف الشراكة الاوروجزائرية.

المطلب الثالث: محاور الشراكة الأوروجزائرية.

المبحث الثاني: الاتفاقيات المبرمة في الشراكة الاؤروجزائرية

المطلب الأول: اتفاقية الشراكة الأوروجزائرية في الشق الاقتصادي والمالي.

المطلب الثاني: الاتفاقيات القضائية المبرمة بين الجزائر والدول الأوروبية.

المطلب الثالث: الاتفاقيات الثنائية المبرمة في مجال الغاز بين الجزائر ودول الاتحاد الأوروبي.

المبحث الثالث: تقييم الشراكة الأوروجزائرية.

المطلب الأول: عراقيل الشراكة الأوروجزائرية.

المطلب الثاني: انعكاسات الشركة الأوروجزائرية.

المطلب الثالث: تقييم الشراكة الأوروجزائرية.

خلاصة الفصل الثالث.

الخاتمة.

مقدمة

مقدمة

تتسم العلاقات الدولية بالتنافس تارة والتحالف والتعاون تارة أخرى، وذلك نظرا لطبيعتها الديناميكية المتسرعة الناتجة عن التحولات التي عرفها النظام الدولي، ولقد كان لانهيار المعسكر الشيوعي و نهاية الحرب الباردة أثر واضح في قلب موازين السياسة العالمية سواء في المفاهيم أو في العلاقات الدولية، فأدركت الدول الأوروبية المتوسطية أن بوسعها ملئ الفراغ الذي تركة غياب الاتحاد السوفياتي، لتأكيد كيانها الأوروبي المستقل الذي خسرته بعد الحرب العالمية الثانية، ويمكن برأيها أن تعيد تجسيد كيانها المستقل من خلال إقامة حلف سياسي واقتصادي لها مع دول حوض البحر الأبيض المتوسط الجنوبي لذلك يمكن أن تتلمس بوادر تبلور التعاون والشراكة بين الدول الأوروبية المتوسطية ودول الساحل الجنوبي لحوض البحر الأبيض المتوسط.

لقد كان جنوب المتوسط من أولى المناطق التي اتجهت إليها أوروبا الموحدة، منذ بداية السبعينات من القرن الماضي، في إطار البحث عن دور ريادي ومتميز على الساحة الإقليمية والدولية، فعبر التاريخ كان لدى الأوروبيين اعتقاد راسخ بأنهم الأسبق والأولى عن غيرهم في وعي وإدراك وتفاهم الأحوال والمشاكل الوسطية سياسية أم اقتصادية أم اجتماعية كانت في بلدان جنوب المتوسط،كونهم أكثر تأثرا بها باعتبارهم لجنوب المتوسط امتدادا حيويا لها هذا من جهة، من جهة أخرى تبلور وعي مشترك لدى طرفي المتوسط بأن حتمية السلام والأمن في المنطقة أصبح يتطلب التعاون المشترك والعمل على تقليص الهوة القائمة بينهما بطريقة فعالة لدعم التنمية الاقتصادية لبلدان جنوب المتوسط ومواجهة التهديدات الأمنية الجديدة (الهجرة غير الشرعية، الإرهاب، الجريمة المنظمة وتجارة المخدرات) بالاتجاه نحو إقامة تكتل إقليمي لمواجهة هذه التحديات المشتركة وهذا ما أسفر عن مشروع الشراكة الأورومتوسطية.

ولقد تلت مشروع الشراكة الأورومتوسطية سلسلة من الاتفاقيات الثنائية ومنها نجد الشراكة الأوروجزائرية، حيث أمضت الجزائر على اتفاق شراكة مع الاتحاد الأوروبي وذلك في مدينة فالنيسيا الاسبانية في أفريل 2002، ولقد نص الاتفاق على التحرير الكامل للسوق الجزائرية بخصوص الاستيراد والتصدير مقابل منح فرص محدودة أمام التصدير الجزائري إلى أوروبا وبالإضافة إزالة الحواجز التي تعرقل التجارة والقدرات التنافسية.

إشكالية البحث:

لدراسة موضوع "سياسات الاتحاد الأوروبي اتجاه دول جنوب المتوسط دراسة حالة الجزائر" تم طرح الإشكالية التالية:

هل تستند سياسات الاتحاد الأوروبي اتجاه دول الجنوب، على حاجيات هذه الدول أم مصالح أوروبا بالدرجة الأولى؟

ومن خلال الإشكالية الجوهرية، تفرعت التساؤلات التالية:

1. **فيما تتمثل سياسات الاتحاد الأوروبي؟ وما مدى تضمينها للتعاون مع دول المتوسط؟**
2. **هل حققت الشراكة الاؤروجزايرية طموحاتها؟**
3. **ماهي عراقيل وأفاق الشراكة الأوروجزائرية؟**

الفرضيات:

انطلاقا من هذه الإشكالية والتساؤلات الفرعية قمنا بصياغة مجموعة من الفرضيات التي بدت بأنها عناصر مناسبة للإجابة على التساؤلات من جهة،وموجهة لمسار البحث من جهة أخرى.

- كلما تعددت المبادرات الأوروبية اتجاه دول المتوسط، كلما زادت احتمالات فشلها.
- كلما كانت سياسات الاتحاد الأوروبي تخدم مصالحه وتجاهلت الخصوصية والحاجة الجزائرية، كلما أدى إلى فشل الشراكة الأوروجزائرية.

– كلما تم تجاوز عراقيل الشراكة الأوروجزائرية، كلما أدى إلى تفعيل وتعزيز علاقات الضفتين.

الإطار المكاني:

من خلال الدراسة للموضوع، تم التركيز على المجال الجغرافي والمتمثل في الحوض المتوسطي عامة، ويظهر ذلك من خلال قيام الاتحاد الأوروبي بطرح مجموعة من المبادرات على دول المتوسط، والجزائر خاصة وذلك من خلال تحديد دراسة حالة الشراكة الأوروجزائرية.

الإطار ألزماني:

ركزت الدراسة على الفترة الزمنية الحديثة (1995–2015) إلا أن متطلبات ومقتضيات الموضوع تستلزم الرجوع إلى الفترات التاريخية السابقة،وذلك لغرض الفهم الجيد لتطور العلاقات بين الضفتين.

الإطار ألمفاهيمي:

1–**مفهوم التعاون:**هو عبارة عن تبادل المساعدة،ولا يهدف إلى خلق مؤسسات دائمة وهو ذو طبيعة مؤقتة،أهدافه مجردة وغير مشتركة،فهو عبارة عن مشاركة في العديد من النشاطات بين دول ذات مستوى إنمائي متفاوت.

2–**مفهوم التبعية:**اعتماد متبادل غير متكافئ،لا يهدف إلى خلق مؤسسات أو أجهزة دائمة،عدم وجود مصالح مشتركة،اقتصاد دولة مشروط بتطور وتوسع دولة أخرى.[1]

[1]- عبد اللطيف بوروبي، **العلاقات الأورومغاربية بعد عام 2001:تعاون بلا شراكة**،أراء ومناقشات،96المستقبل العربي، (الجزائر:كلية العلوم السياسية)،ص96.

3-**مفهوم الشراكة:**الشراكة ضرورية في العلاقات الدولية، وهي عبارة عن طريقة للحصول على منافع مشتركة، وأنها نظام مشاركة بين الأطراف اجتماعيا،اقتصاديا وسياسيا[1].

كما عرفها بروسو "بأنها"تفضيل لنتيجة جماعية على ربح فردي"[2].

الإطار النظري:

من خلال الدراسة لموضوع "سياسات الاتحاد الأوروبي اتجاه دول جنوب المتوسط دراسة حالة الجزائر"تم الاعتماد على مجموعة من النظريات والمتمثلة في النظرية **الوظيفية الجديدة** وهي امتداد ورد فعل للوظيفية الأصلية في نفس الوقت،ولقد ركزت بدرجة كبيرة على دراسات **أرنست هانس**،والذي رفض فكرة عزل القضايا التقنية على السياسية ،كما يرى أن القيام بعملية التكامل يتم من خلال حساب معدلات المكاسب والخسارة من قبل القوى الرئيسية المشاركة في العملية التكاملية[3].

أما **النظرية الواقعية**، فأبرز روادها "**هانس مورغانتو**"الذي يرى أنه بإمكان فهم قوانين تطور العلاقات الدولية من خلال الطبيعة البشرية،حيث يقول "تعتبر الواقعية السياسية أن الحياة السياسية مثل الحياة الاجتماعية،حيث تحكمها السنن الموضوعية النابعة من الطبيعة البشرية وأن السياسة الدولية هي بمثابة الصراع من أجل السلطة"[4]،مما يعني أن العلاقات

---

[1] – Ziad Lattouf, **la mise en œuvre de l'accord d'association Algérie-union européenne dans les perspectives du respect des droits de l'homme**, thèse de doctorat en droit international et relations internationales, (université Jean Moulin Lyon 3 : Ecole doctorat :droit 07 janvier 2011), p25.

[2] – دارين بوزيدي،**الشراكة كخيار استراتيجي في المؤسسة الاقتصادية لرفع ميزتها التنافسية، دراسة حالة كوسيدار الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير، (جامعة محمد خيضر بسكرة:كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2014/2013)، ص 16.

[3] – عبد الناصر جندلي، **التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية**، (دار الخلدونية، ط1،2007)، ص- ص 247-249

[4] –عقلية عباس، **الاتحاد الأوروبي الرهانات، الواقع والأفاق (1950-2007)**، مذكرة ماجستير غير منشورة في العلاقات الدولية، (جامعة الجزائر يوسف بن خدة: كلية العلوم السياسية والإعلام،2009/2008)، ص 12.

الدولية هي علاقات صراع، وفي هذا الإطار فالقوة، المصلحة الوطنية، وميزان القوى من المفاهيم المركزية في الفكر السياسي الواقعي.[1]

وفيما يخص **نظرية التبعية**، فهي تعود للماركسيين الجدد وتقوم على دراسة وتحليل طبيعة بين دول الشمال (المركز)ودول الجنوب(المحيط) وذلك من خلال تطرقها للأسباب المباشرة وغير المباشرة التي أدت إلى تخلف دول الجنوب مما أدى إلى تبعيتها لدول الشمال.[2]

الإطار المنهجي:

اعتمدت الدراسة على ثلاثة مناهج أساسية وهي:

1-**منهج تحليل المضمون**:يعد منهج وتحليل في نفس الوقت،يهدف إلى إتباع خطوات منهجية تؤدي إلى قراءة تحليلية للخطابات السوسيولوجية وفق مراحل مساعدة على فهم هذا المنهج وتسهيل عملية تطبيقه على كل نص أو مضمون،وقد حدد العالم **برنارد برسون** بعض الشروط في تحليل المضمون والمتمثلة في تحليل المضمون تحليلا موضوعيا ومنتظما أي بطريقة منهجية،بالإضافة إلى التعامل مع المضمون البين والظاهر[3].

2-المنهج القانوني:ومن أبرز ممثليه "**غروشيوس**" الذي ألف كتابا بعنوان "**هيوغوغروشيوس والعلاقات الدولية**"،فالمنهج القانوني عبارة عن طريقة علمية منهجية تعمل على تقنين العلاقات الدولية من خلال دراسة وتحليل موضوع ما من مواضيع القانون الدولي وفق خطوات بحث معينة وذلك لغرض كشف مدى قانونية سلوكية صناع القرار في شتى الوحدات السياسية أو الفاعلين الدوليين المشكلين للمجتمع الدولي.

ويتميز المنهج القانوني بمجوعة من الخصائص وهي:

---

[1]- جيلالي شلاغم،**العلاقات الجزائرية الفرنسية في ظل سياسات اليمن المتطرف2002/2010**،مذكرة ماجستير في دراسات أورومتوسطية غير منشورة (جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان:كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2011/2010)، ص07.

[2]- عبد الناصر جندلي، **مرجعسابق**،ص 213.

[3]- الياس شرفة،**تحليل المعطيات وقراءتها كيفيا(منهج تحليل المضمون)**، جامعة سكيكدة، ص 05.

- يعد المنهج القانوني أول المناهج لنظرية العلاقات.
- يعتبر منهج وضعي وواقعي، حيث عند دراسة ظاهرة دولية معينة يتم الاستناد إلى الوثائق والمعايير القانونية.
- تقنين العلاقات الدولية:وفق المقاييس والمعايير القانونية حيث يتواجد مصادرها في مبادئ القانون الدولي العام[1].

3-منهج دراسة حالة:وتقوم على أساس اختيار حالة معينة، قد تكون وحدة إدارية أو اجتماعية أو فرد،وتكون الدراسة شاملة لكافة المتغيرات المرتبطة بها وتناولها بالوصف الكامل والتحليل ويعمل هذا المنهج على توفير معلومات تفصيلية وشاملة للحالة المدروسة[2]

تقسيم الدراسة:

لمعالجة الدراسة المعنونة "**بسياسات الاتحاد الأوروبي اتجاه دول جنوب المتوسط دراسة حالة الجزائر**" تمت الاستعانة بخطة منهجية ومتكونة من ثلاثة فصول، حيث أضمن **الفصل الأول** المعنون بالإطار النظري للاتحاد الأوروبي والأهمية الإستراتيجية للمنطقة المتوسطية والمنقسم بدوره إلى ثلاث مباحث، حيث تمحور المبحث الأول على الوحدة الأوروبية من حيث دوافع النشأة والأهداف وكذا الهيكل التنظيمي والمؤسساتي وأهم التحديات والأفاق المواجهة للوحدة الأوروبية، أما المبحث الثاني فتم التطرق فيه للأهمية الإستراتيجية للمنطقة المتوسطية (جيوسياسيا أمنيا،اقتصاديا وحضاريا)، أما المبحث الثالث فقد تناول السياسة الخارجية الأوروبية اتجاه دول جنوب المتوسط وذلك بالاستناد على مفهوم وأهداف السياسة الخارجية الأوروبية، وأخيرا آليات تنفيذ السياسة الخارجية الأوروبية اتجاه دول جنوب المتوسط.

---

[1]- عبد الناصر جندلي،**مرجع سابق**، ص، ص110، 111.

[2]- بن واضح الهاشمي، **منهجية إعداد بحوث الدراسات العليا (ماستر-ماجستير-دكتوراه)**، جامعة محمد بوضياف المسيلة، ط2016، ص 33.

أما **الفصل الثاني** تناول المبادرات الأوروبية اتجاه دول جنوب المتوسط والذي جاء بأربعة مباحث، حيث عالج المبحث الأول الشراكة الأورومتوسطية في ظل إعلان برشلونة 1995، من حيث (النشأة والدوافع للطرفين، الأهداف، واليات التنفيذ)، ثم المبحث الثاني مجموعة غرب المتوسط حوار(5+5)من حيث(أعضاء وفحوى المنتدى ومحاور التعاون الإقليمي لغرب المتوسط)، واستعرض المبحث الثالث السياسية الأوروبية الجوارية استنادا على (أطراف الدول الجوارية الأوروبية، الأهداف من خلال السياسة الجوارية، واليات تنفيذها)، وأخيرا تم التطرق في المبحث الرابع إلى الاتحاد من أجل المتوسط، وذلك بدراسة محتوى مؤتمر الاتحاد من أجل المتوسط،الدوافع والمشاريع، والتحديات).

الفصل الثالث فقد ركز على الشراكة الأوروجزائرية (1995-2015)، حيث انقسم إلى ثلاث مباحث، فالمبحث الأول تناول الشراكة الأوروجزائرية من حيث (المضمون، الأهداف، الأطر والمحاور)،أما المبحث الثاني تم استعراض أهم الاتفاقيات الثنائية المبرمة في الشراكة الأوروجزائرية (في الشق الاقتصادي، المالي، القضائي ومجال الغاز والطاقة) وأخيرا تم في المبحث الثالث تقييم الشراكة الأوروجزائرية.

وفي الأخير الخاتمة والتي من خلالها توصلت الدراسة إلى خلاصة ومجموعة من الاستنتاجات.

أدبيات الدراسة

لقد حظي موضوع الشراكة الأورومتوسطية باهتمام كبير من طرف الدارسين والمحللين وذلك راجع لوجود عدة دراسات حوله ومن أهمها نجد:

1-فتح الله ولعو"المشروع المغاربي والشراكة الأورومتوسطية"،1997.

2-مصطفى بخوش "**حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة (دراسة في الرهانات والأهداف** "القاهرة:دار النشر والتوزيع، ط 1،1996 ،تم التطرق لمستقبل العلاقات الاورومتوسطية، والأهداف التي ترمي إليها الدول الأوروبية

3-بشارة خضر"**أوروبا من أجل المتوسط من مؤتمر برشلونة إلى قمة باريس 1995-2008**" قامت بدراسة الشراكة الاورومتوسطية المتمحورة في مسار برشلونة ،وتطرقت من جهة أخرى الى السياسة الجوارية الأوروبية

كما نجد أهم المذكرات والمتمثلة في:

- رتيبة برد،الحوار الأورومتوسطي من برشلونة إلى منتدى 5+5،جامعة الجزائر:كلية العلوم السياسية والإعلام، 2009/2008.
- جمال عمورة، دراسة تحليلية وتقييمية لاتفاقيات الشراكة العربية الأورومتوسطية أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية فرع:تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر2006/2005.
- سمارة فيصل، البعد الإنساني في الشراكة الأورومغاربية من مسار برشلونة إلى غاية مشروع الاتحاد من أجل المتوسط (1995-2008)،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير،جامعة تيزي- وزو:كلية الحقوق والعلوم السياسية، 06 /2013/03.
- عبد الجليل هويدي، انعكاسات الشراكة الأورومتوسطية على التجارة الخارجية في الجزائر،مذكرة مقدمة لشهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية،(جامعة محمد خيضر-بسكرة:كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،2013/2012).
- بوزيد أعمر،البعد المتوسطي في السياسة الخارجية تنافس في إطار تكامل غرب المتوسط نموذجا،رسالة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية،فرع علاقات دولية،جامعة الجزائر،2008/2007.

أسباب اختيار الموضوع:

تم اختيار الموضوع لعاملين أساسيين هما:

1-**الأسباب الذاتية:** الانتماء إلى المنطقة المتوسطية عامة،والجزائر خاصة،بالإضافة إلى التخصص في مجال دراسات متوسطية.

2-**الأسباب الموضوعية**:ويرجع ذلك للأهمية التي تكتسبها المنطقة المتوسطية وامتلاكها مقومات أساسية تجعلها محل أطماع الدول الكبرى،ولدراسة وتحليل وتقييم المبادرات المطروحة من طرف الدول الأوروبية من جهة، والتعرف على أسباب استمرارية وتعدد طرح المبادرات رغم فشلها.

فهم طبيعة علاقة الشراكة الأوروجزائرية والتعرف على خلفياتها واكتشاف الأهداف الحقيقية خلف تلك الشراكة نظرا للهوة الكبيرة الموجودة بين الطرفين، وكذا التوصل إلى الكشف إذا ما حققت الجزائر أهدافها وطموحاتها من خلال الشراكة أم أنها فشلت في ذلك.

الفصل الأول

الإطار النظري للإتحاد الأوروبي

والأهمية الإستراتيجية للمنطقة المتوسطية

الفصل الأول

الإطار النظري للاتحاد الأوروبي والأهمية الإستراتجية للمنطقة المتوسطية

المبحث الأول:أهداف ومؤسسات وتحديات الاتحاد الأوروبي.

المطلب الأول: دوافع تأسيس وأهداف الوحدة الأوروبية .

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي والمؤسساتي للوحدة الأوروبية.

المطلب الثالث: تحديات وأفاق الوحدة الأوروبية.

المبحث الثاني: الأهمية الإستراتيجية للمنطقة المتوسطية بالنسبة لأوروبا.

المطلب الأول:أهمية الفضاء المتوسطي جيوسياسيا وأمنيا.

المطلب الثاني: أهمية الفضاء المتوسطي اقتصاديا

المطلب الثالث: أهمية الفضاء المتوسطي حضاريا.

المبحث الثالث: السياسية الخارجية الأوروبية اتجاه دول جنوب المتوسط.

المطلب الأول: مفهوم السياسة الخارجية الأوروبية.

المطلب الثاني: أهداف السياسة الخارجية الأوروبية.

المطلب الثالث: آليات تنفيذ السياسة الخارجية الأوروبية.

خلاصة الفصل الأول.

المبحث الأول:أهداف الاتحاد الأوروبي.

نظرا للكوارث البشرية والمادية التي عرفها العالم من خلال الحربين العالميتين الأولى والثانية ازدادت بشدة الرغبة الأوربية في إنشاء الإتحاد الأوربي[1]، وبعد تفكك المنظومة الاشتراكية في شرق أوربا وعودة النظام الرأسمالي إلى الدولة الأوربية في مستهل تسعينيات القرن الماضي الحدث الأكبر والدافع الأساسي لطموح الأوروبيين في الإتحاد* والتكامل من خلال توقيع الدول الأوربية على اتفاقية ماستريخت في فيفري 1992م، نتج عنها محاولات جدية لإنشاء وتكوين سوق أوربية موحدة 1993م، وتليها معاهدة أمستردام في جوان 1997م، المنبثقة والمكملة لمعاهدة ماستريخت[2].

يعتبر مشروع الإتحاد الأوربي في بداية أمره مشروعا فكريا قبل تحوله إلى مشروع سياسي مطبق ومجسد في أرض الواقع، ولقد ساهمت في إنشائه مؤسسات مدعمة من طرف رؤساء الدول والحكومات ومجموعة من النخب السياسية والاقتصادية والاجتماعية في مختلف الدول الأوروبية[3].

المطلب الأول: دوافع وأهداف الوحدة الأوروبية.

إن الوحدة الأوروبية ليست وليدة الصدفة إنما تبلورت تدريجيا وعلى مدى قرون طويلة، ولقد عرفت الوحدة الأوربية مجموعة من المراحل التي ساهمت في تشكيلها.

---

[1]– عبد الحميد بلال مجدي، "استراتيجيات الاتحاد الأوروبي تجاه دول المتوسط نموذج مصر"، تاريخ الإطلاع: 28 أكتوبر 2016 في الموقع: **http://www.mosharaka.org/index.php ?newsid=210**

[*]– ظهرت فكرة توحيد أوروبا لأول مرة في عصر النهضة الأوروبية في وثيقة حملت اسم "**تراكتاتوس**"**Tractatus**كتبها ملك "**بوهيميا بوديراد**"**Podiebrad** عام 1464 بعد إحدى عشر عاما على سقوط القسطنطنية في أيدي الأتراك من أجل مواجهة الإمبراطورية العثمانية.

[2]– إبراهيم اسماعيل كاخيا، الوحدة الأوروبية مصاعب وحلول، **الدفاع العربي**، تاريخ الإطلاع: 24 أكتوبر 2016 في الموقع: **file:///c:/users/Admin/Documents/Arab Defence**

[3]– أنور محمد فرج، "**السياسة الخارجية المشتركة للإتحاد اتجاه الأوروبي اتجاه الشرق الأوسط**"، دراسات دولية، (جامعة السليمانية: كلية القانون والسياسة، العدد 39).

لقد أطلق في عام 1993م رسميا اسم الإتحاد الأوربي على السوق الأوربية المشتركة وذلك بعد دخول معاهدة ماستريخت حيز التنفيذ، وتعتبر هذه الأخيرة أساس إنشاء الإتحاد الأوربي وذلك في 07 فيفري 1992م، ودخل حيز التنفيذ في 01 نوفمبر 1993م، ومن خلاله دخل الإتحاد الأوربي مرحلة جديدة في البعد الاقتصادي والسياسي[1].

يتكون الإتحاد الأوربي من(28)ثمانية وعشرون دولة عضوية وهي حسب الأقدمية كالتالي: ألمانيا – إيطاليا – بلجيكا – فرنسا – لوكسمبورغ – هولندا – الدنمرك – المملكة المتحدة – ايرلندا – اليونان – إسبانيا – البرتغال – السويد – النمسا – فنلد – استونيا – بولندا – جمهورية التشيك – سلوفاكيا – سلوفينيا – قبرص – لاتفيا – ليتوانيا – مالطا – المجر – بلغاريا –رومانيا– كرواتيا) ومن الدول المرشحة للانضمام (تركيا – أيسلندا – صربيا ومقدونيا

أولا : مراحل التأسيس[2].

التواريخ	أهـــم الأحـــداث
1940 م	تشرشل يعلن عن رغبة في تأسيس هيئة أمم أوروبية موحدة.
1948 م	تأسيس دول البينلوكس وتضم (هولندا – بلجيكا – لوكسمبورغ).
1957 م	تأسيس المجموعة الاقتصادية الأوروبية، وفق معاهدة روما .
1985 م	الاتفاق على إزالة الحدود بين الدول الأوربية، وفق معاهدة شنغن.
1992 م	تغير اسم المجموعة الاقتصادية إلى الإتحاد الأوربي رسميا وفق معاهدة ماستريخت.

[1]– مخلد مبيضين،" محددات السياسة الأوروبية تجاه عملية التسوية الإسرائيلية– الفلسطينية"، **المنارة**،المجلد13، ع4، (2007).

[2]– أنس المرزوقي،" مراحل بناء الاتحاد الأوروبي"، **الحوار المتمدن**، العدد 4333، (13 جانفي 2014).

1993 م	دخول معاهدة ماستريخت حيز التنفيذ.
1997– 1999 م	توصل رؤساء الدول والحكومات إلى اتفاق جديد لأوربا الموحدة وفق معاهدة أمستردام.
2002 م	استخدام عملة أوروبية موحدة، والمتمثلة في الأورو "يورو" EURO.
2004 م	امتداد توسع الإتحاد الأوربي إلى أوربا الشرقية.

المصدر: من إعداد الطالبة استنادا إلى معلومات:أنس المرزوقي،مراحل بناء الإتحاد الأوربي،الحوار المتمدن،العدد 4333، 13 جانفي 2014م.

«لـن تصنع أوربا دفعة واحدة، ولا وفق لخطة عامة واحدة، بل ستبنى من خلال انجازات ملموسة، تخلق أولا تضامنا واقعيا» بهذه المقولة تنبأ إعلان شومان بدقة بالطريقة التي تحولت بها الجماعة إلى الإتحاد الأوربي الذي هو قائم اليوم[1].

ثانيا: الأهـداف

حدد الإتحاد الأوربي خلال إنشاءه مجموعة من الأهداف والمتمثلة في:

- تأسيس مواطنة أوروبية.
- ضمان الحقوق الأساسية والحقوق المدنية والسياسية.
- ضمان مبادئ الحرية والعدل والأمن.
- دعم التقدم الاقتصادي والاجتماعي من خلال تأسيس سوق مشتركة وعملة موحدة.
- ترسيخ أسس التنمية الإقليمية وقضايا حماية البيئة.

[1]– جون بيندر، سايمون أشروود، "**الاتحاد الأوروبي (مقدمة قصيرة جدًا)**"، (القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، الطبعة الأولى، 2015)، ص. 20.

– تقوية دور أوربا في العالم، من خلال بلورة مواقف سياسية وأمنية موحدة.

I– أركان الإتحاد الأوربي: يقوم الإتحاد االأوربي على ثلاثة أركان أساسية وهي:

1– المجتمعات الأوروبية:

والمساهمة في سيادة دول أعضاء الإتحاد الأوربي وذلك من خلال مؤسسات المجتمع المدني.

2– السياسة الخارجية المشتركة والأمن[1]**:**

فيها يتم اتخاذ إجراءات مشتركة في مجال السياسة الخارجية.

3– الأمن والشرطة والتعاون القضائي في المسائل الجنائية:

تقوم على أساس العمل المشترك لضمان مستوى عالٍ من الحماية في مجال الحرية الأمن والعدالة، وترجع عملية صنع القرار للحكومية الدولية[2].

II– شروط " كوبنهاجن" للعضوية في الإتحاد الأوربي:

لقد حددت معاهدة ماستريخت الموقعة في 07 فيفري 1992م، حق كل دولة أوربية في العضوية في الإتحاد الأوربي شرط احترام الشروط العامة والقيم الأوربية، إلا أنّ الفرق الشاسع في المستوى الاقتصادي والسياسي بين دول وسط وشرق أوربا ودول الإتحاد الأوربي دفع المجلس الأوربي بوضع مجموعة من الشروط والمعرفة بشروط" كوبنهاجن"[3] والمتمثلة:

1– الشروط السياسية: – التمتع بمؤسسات مستقلة تضمن الديمقراطية.

– احترام الأقليات وحقوق الإنسان.

---

[1]– العبدلي عبيدلي، "العلاقات الدولية للعلاقات الدولية للإتحاد الأوروبي"، **الوسط يومية** ، ع1520، السبت 04 نوفمبر 2006.

[2]– أسماء سعد الدين،" أسباب إنشاء الإتحاد الأوروبي"،2016/10/25 في الموقع:

http//www.almarsal.com/post/283507.

[3]– معن عبد العزيز الريس، **الاتحاد الأوروبي والتفاعل الدولي في ظل النظام الدولي الجديد (القيود والفرص)**، رسالة ماجستر غير منشورة، (جامعة الشرق الأوسط: كلية الآداب والعلوم، نوفمبر 2014)

2- الشروط الاقتصادية: - التمتع بنظام اقتصادي فعال يعتمد على اقتصاد السوق.

- القدرة على المنافسة مع الدول الموجودة في لإتحاد.

3- الشروط التشريعية: - قيام الدول المرشحة بتعديل تشريعاتها وقوانينها وذلك حسب القوانين والتشريعات الأوروبية المتبناة في الإتحاد الأوربي.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي والمؤسساتي للوحدة الأوروبية

تتشكل البنية المؤسساتية للإتحاد الأوربي من مجموعة من الهيئات الرئيسية الصانعة للقرار، ويملك صلاحيات اقتصادية وبيئية كبيرة كلما يساهم في السياسة الخارجية والدفاعية

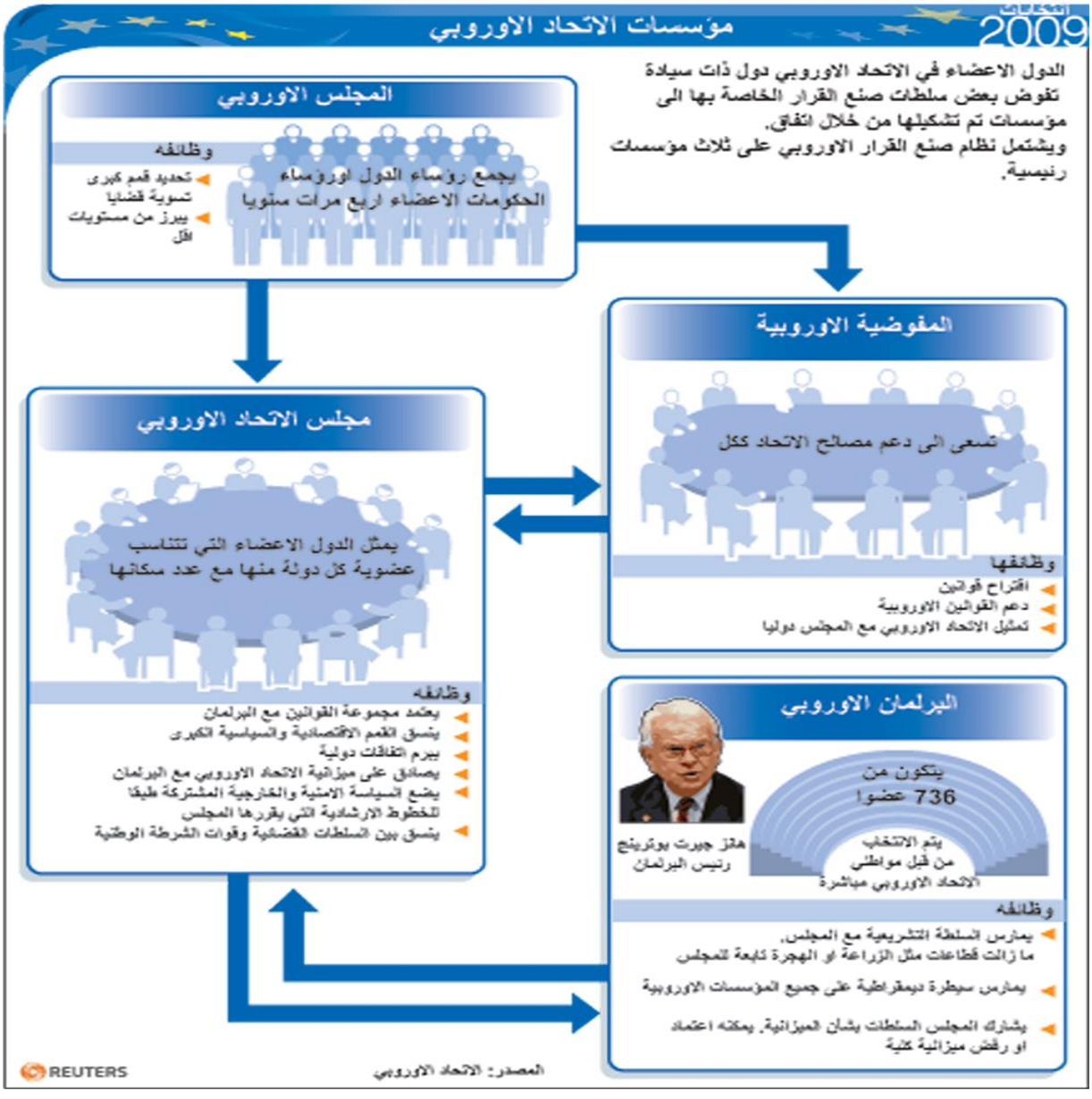

والأمن الداخلي

1- المجلس الأوربي والوزاري[1]:

أ- المجلس الأوربي: يشمل رؤساء وحكومات دول الأعضاء في الإتحاد الأوربي تأسس عام 1974م، ويعد أعلى وأرفع مستويات صنع القرار، كما يمثل الإتحاد الأوربي خارجيا ويقوم على إصدار توجيهات وتحديد مبادئ سياسة عامة دون التدخل المباشرة في إدارة الإتحاد الأوربي. يجتمع المجلس الأوربي ثلاث أو أربع مرات كل عام، من أجل اتخاذ قرارات حاسمة على المستوى السياسي، ويتم الاجتماع على نحو عشر هيئات من ضمنها: (المجلس الاقتصادي والمالي، المجلس الزراعي، مجلس الشؤون الخارجية، مجلس الشؤون العامة) ويترأس كل مجلس ممثل دولة من الدول التي يتناوب على منصب الرئيس الدوري كل ستة (6) أشهر.

ب- المجلس الوزاري: يتكون من الوزراء الممثلين لدول الأعضاء، ويعتبر إطارا لتمثيل مصالح دول الأعضاء.

2- البرلمان الأوربي:

يسعى البرلمان الأوربي لتوسيع المشاركة في عملية صنع القرار للإتحاد الأوربي فهو بمثابة الواجهة الديمقراطية للإتحاد الأوربي، كما نجد محدودية سلطاته مقارنة بالسلطة البرلمانية الوطنية، كون أن الحق التشريعي يخص المجلس الوزاري، أما إعداد التشريعات فهي من خصوصية اللجنة الأوربية.

تعد آلية الاقتراح أو ما يعرف أيضا باسم آلية التشاور، بأنها آلية رئيسية لصنع القرار في الإتحاد الأوربي، حيث تتعلق بالتشريعات العامة والمتمثلة في التعليمات والتوجيهات.

ويخضع صنع القرار في هذه الآلية إلى ثلاثة مراحل أساسية وهي مرحلة الإعداد (Formulation) ومرحلة الاستشارة (Consultation) وثم مرحلة الإقرار (Enactement) كما

[1]- جون بيندر، سايمون أشروود، **مرجع سابق**، ص. 41.

نجد آلية التعاون التي تمنح دورا كبيرا للبرلمان الأوربي في صنع القرار، وتستخدم هذه الآلية لصنع العديد من السياسات الاجتماعية والبحثية والتنموية. بالإضافة إلى آلية المشاركة والمستخدمة في المسائل المتعلقة بحركية الأشخاص، الخدمات ورؤوس الأموال، برامج البيئة والمواصلات الأوروبية[1].

ينتخب البرلمان الأوربي انتخابا مباشرا من طرف المواطنين كل خمس (5)سنوات ويتشكل من 625 عضواً، كما تقوم اجتماعاته بصفة علنية، ويقوم على نظام التصويت بالأغلبية، وعادة ما يتم التصويت حسب المجموعة الحزبية التي ينتمون إليها وليس على حساب الدولة.

ولقد توسعت وظيفة البرلمان بعد معاهدة ماستريخت حيث أعطيت له حق إنشاء لجان للتحقيق في حالات سوء الإدارة أو انتهاك قوانين الاتحاد، ولقد حقق البرلمان الأوربي نجاحا كبيرا في ممارسة صلاحياته التشريعية والميزانية، إلاّ أنّ معدل الناخبين عرف تراجعا ملحوظا ويظهر ذلك في: (1979م المعدل الانتخابي 63%)، (2009م المعدل الانتخابي 43%)[2].

3- اللجنة الأوروبية[3]:

وتعرف أيضا بالمفوضية الأوروبية، ونظرا لأهميتها فهي تعد أكثر بكثير من أمانة للمنظمة الدولية، وذلك راجع لتمتعها بحق "المبادرة التشريعية" ومهمتها تنفيذ سياسات الاتحاد الأوربي، كما توصف "بالرقيب على المعاهدة".

تعتبر اللجنة الأوروبية عن تجسيد فعلي لفكرة الاندماج الأوربي، ويبلغ عدد أعضاءها عشرون عضواً، يتم تعيينهم من طرف دول الأعضاء لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد بعد

---

[1]- خديجة بوريب، **دور مؤسسات الاتحاد الأوروبي في تفعيل الحكم الراشد على مستوى دول المغرب العربي**، رسالة ماجستر غير منشورة،(جامعة منتوري- قسنطينة: كلية الحقوق، 2010 /2011،) ص ص. 121، 122.

[2]- جون بيندر، سايمون أشروود، **مرجع سابق**، ص. 47.

[3]- خديجة بوريب، **مرجع نفسه**، ص. 119.

موافقة البرلمان الأوربي، وتجتمع مرّة واحدة على الأقل أسبوعيا، ويكون الولاء لصالح الاتحاد الأوربي.

4- محكمة العدل:

القانون هو المحور الأساسي الذي يحكم علاقات دول الأعضاء، وهذا ما ساهم في نجاحه، تتواجد محكمة العدل في قمة نظام الاتحاد القانوني والتي تعمل على ضمان مراعاة القانون من خلال تفسير المعاهدات وتطبيقها،تشمل المحكمة على قاضٍ من كل دولة عضو، ويتم تعيينه بالتراضي العام بين دول الأعضاء وذلك لمدة ستة سنوات. لقد تم إنشاء حكومتان فرعيتان وتتمثل الأولى في "المحكمة العامة"* (الابتدائية سابقا) والمختصة في القضايا المرفوعة من طرف الأفراد والمتعلقة بقضايا الملكية الفردية وسياسة المنافسة، أما الثانية فهي محكمة الخدمة المدنية والمختصة في فصل النزاعات التي تخلق بين موظفي الاتحاد الأوربي[1].

5- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية:

تأسست وفق معاهدة روما سنة 1957م، وتقوم بدور استشاري (قريب من دور البرلمان الأوربي)، ولقد حددت معاهدة روما المسائل التي يتم خلالها استشارة اللجنة من طرف المفوضية والمجلس الوزاري، قبل إصدار التشريعات بالرغم من كون رأي اللجنة ليس ملزما.

يتم تعيين أعضاء اللجنة الاقتصادية والاجتماعية من طرف المجلس الوزاري وذلك بناءا على ترشيح الحكومات التي تقوم باستشارات جماعات المصالح في البلاد، ولمدة أربعة سنوات قابلة للتجديد، وتتكون أعضاء اللجنة الاقتصادية والاجتماعية من رجال الأعمال وممثلي مؤسسات المجتمع المدني، الأكاديميين والعمال والفلاحين.

---

*- فيدرالية نظام الاتحاد الأوروبي القضائي، رغم حدودية اختصاص المحكمة بالمعاهدات وخاصة في مجال السياسة الخارجية.

[1]- جون بيندر، سايمون أشروود، **مرجع سابق**، ص. 57.

يقع مقر اللجنة في بروكسل، ويقوم أعضاءها باختيار رئيسٍ لها كل سنتين، تجتمع ثلاث مرات شهريا وتكمن مهمتها في دراسة الآراء المقدمة لها في المجالات التالية:

(الزراعة- المواصلات- الطاقة والمسائل النووية-المسائل الاقتصادية والمالية -الصناعة والتجارة والخدمات-المسائل الاجتماعية-العلاقات الخارجية-التنمية الإقليمية- حماية البيئة والصحة والشؤون المستهلكة).

ويجب على المجلس الوزاري والبرلمان والمفوضية مشاورة اللجنة مسبقا فيما يخص بعض المواضيع، حيث تلعب اللجنة دورًا استشاريًا مُهمًا داخل الهيكل التنظيمي للإتحاد الأوربي[1].

المطلب الثالث: تحديات وآفاق الوحدة الأوروبية

أولا: العراقيل.

يتميز الاتحاد الأوربي بقدرات هائلة تعادل أو تفوق ما لدى الأطراف الأخرى، فإذا أحسن استخدام هذه الإمكانيات فإنه لن يكون فقط مجرد قطب من الأقطاب بل يتحول هذا الاتحاد من جديد إلى قلب العالم، إلاّ أنّ هذا المسار يواجه عقبات وصعوبات تحد من تفوقه[2]، وتتمثل فيما يلي:

1-أزمة اليورو:"Euro":

تحتل المسائل الاقتصادية الدرجة الأولى، حيث تعتبر أزمة "اليورو" على رأس الأزمات، تتواجد في الاتحاد الأوربي تسعة دول لم تتخذ عملة اليورو عملة رسمية لها وهي (بريطانيا-السويد-الدنمارك-كرواتيا-بلغاريا-المجر-بولندا-التشيك ورومانيا)، أمّا الدول المستخدمة لعملة "اليورو" فقد وجدت نفسها تعاني من أزمة كبرى، وذلك راجع لانخفاض قيمة العملة في السوق العالمية، بالإضافة إلى اضطرارها وبالخصوص ألمانيا إلى تقديم

[1]- أنس المرزوقي، **مرجع سابق**.

[2]- زهير بوعمامة، **سياسة إدارة الرئيس بين كلينتون في إعادة بناء نظام الأمن في أوروبا بعد الحرب الباردة**، رسالة دكتوراه غير منشورة، (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2008/2007) .

مبالغ نقدية ضخمة ومساعدات نوعية لدول الجنوب، وهنا ما جعل فكرة الانسحاب تطرح وتتردّد على الدول الأوروبية على وجه الخصوص اليونان الذي عجز عن دفع ديونه والمقدرة بـ " 300 مليون يورو" لشركائه الأوروبيين في نهاية ماي 2015م.[1]

2-أزمة الهوية واختلاف الثقافات:

وتكمن أزمة الهوية حول مدى استعداد الأوروبيين لقبول المهاجرين من (آسيا-إفريقيا-الشرق الأوسط) بسبب الظروف المزرية التي تشهدها بلادهم مما دفعهم للهجرة نحو أوربا وذلك بحثا عن العيش الرغيد، ولقد طرحت ظاهرة الهجرة غير الشرعية أسئلة عميقة وخطيرة ومن أهمها الطرح البريطاني من خلال الإجراءات التي اتبعها ضدّ المهاجرين غير الشرعيين والتي اعتبرها بعض فقهاء الوحدة الأوروبية أنّها مخالفة لما جاء في اتفاقيات الإتحاد الأوربي، وهذا أدى إلى طرح التساؤل حول استمرارية عضوية بريطانيا في الاتحاد الأوربي حيث أنّها بالرغم من عدم انتماءها لمنطقة اليورو لكنها ترتبط بسياسات ومبادئ عامة تحاول الفكاك منها.(خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي 2016)

أمّا فيما يخص اختلاف الثقافات في أوربا حيث قال "**جان مونيه**":«لو أُتيحت لي فرصة بناء أوربا من جديد لكنت ركزت على الثقافة وليس الاقتصاد»[2].

3-المشكلة الدستورية:

من خلال كيفية انتخاب رئيس الاتحاد من خلال انتخابه مباشرة من المواطنين أو عن طريق المجالس التشريعية المنتخبة، أو من خلال البرلمان الأوربي؟

وكذلك تساؤلات حول كيفية انتخاب وزير الخارجية ووزير الدفاع هل عن طريق تعيينه بترشح من دولته أم مع رئيس الاتحاد؟ فهذه القضية لم يتم الفصل فيها من قبل قادة

[1]- صلاح الدين سليمان أماني، "لحظة الإختبار: مستقبل في مواجهة تحديات التفكك، تحولات إستراتيجية"، تاريخ الإطلاع:2016/10/25 (23:55) في الموقع:**http://.www.siyassa.org/news content3/135/5374**

[2]- أحمد سعيد نوفل، الاتحاد الأوروبي في مطلع الألفية الثالثة: الواقع والتحديات، تاريخ الإطلاع:26 /2016/10 في الموقع: **Faculty.yu.edu.jo/.../published%20Research**

الاتحاد الأوربي من جهة، كما نجد عدم رغبة الأوربيين على التصويت على الدستور وذلك راجع لتخوفهم وعدم ثقتهم بقدرة الاتحاد في حل المشكلات خاصة فيما يتعلق بالهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة وهذا يعني عدم فعالية الاتحاد الأوربي على إدارة الأموربشكل تام[1].

4-عدم الاتفاق حول مسألة توسع الاتحاد:

حيث أثار ملف انضمام دول جديدة من وسط وشرق أوربا إلى الاتحاد الأوربي في آخر موجة من موجات توسعه في 2004م و2007م العديد من نقاط اختلاف حيث يرى البعض أنها تعتبر ثقلا على الاتحاد الأوروبي[2].

5-فضية دخول وانضمام تركيا للإتحاد الأوربي:[3]

لقد كانت محاولات تركيا للانضمام إلى الإتحاد منذ 1987م فاشلة، بسبب عدم اتفاق دول أعضاء الاتحاد على انضمامها، وخاصة الرفض الشديد من طرف الرئيس الفرنسي السابق "**فاليري جيسكار ديشان**" حيث صرح في مقالة صحفية في جريدة "الموند" "Le Monde" الفرنسية: إنّ تركيا ليست بلدا أوربيا، بل مجرد دولة قريبة لأوربا، منها نخبة أصلية مهمّة، لكنها ليست دولة أوروبية، فعاصمتها ليست في أوربا، و95% من سكانها يعيشون خارج أوربا".

لقد كانت رغبة تركيا للانضمام للاتحاد الأوربي حسب الاعتبارات التالية:

1- مساهمة تركيا والاتحاد الأوربي على حل المشكلة القبرصية.

2- عدم تمكن تركيا من لعب دور الجسر بين الإسلام والغرب إذا تم رفضها.

3- تأثير الاستقرار التركي على الموقف الأوربي من دخولها.

---

[1]- بتريك ديبوك، **الاتحاد الأوروبي: التجربة والتحديات**، 2007/07/07، ص. 04.

[2]- سلمى عبد الله نجم، "الاتحاد الأوروبي. مستقبل التجربة وإشكالاتها"، **مجلة الديموقراطية**، تاريخ الإطلاع: 27 أكتوبر 2016، في الموقع: **http://www.democracy.Ahram.org**

[3]- أحمد سعيد نوفل، **مرجع سابق**، ص ص. 22، 23.

ثانيا الأفاق: لابد على الاتحاد من مواجهة العراقيل والمعوقات وذلك لضمان استمرارية ووحدته وذلك من خلال:

1- ضرورة إدراك ألمانيا ومؤيديها لسياسات التقشف، لمدى خطورة الغضب السائد في الدول التي تعاني سداد أقساط الدين العام، فلا بد على كافة الأطراف أن تتوافق لإيجاد حل مناسب لضمان إنعاش الاقتصاديات المتعثرة لدول الجنوب دون استفزاز لدافع الضرائب في دول الشمال والغرب.

2-على الاتحاد الأوربي أن يحسن من وضعية المهاجرين من خلال توفيق أوضاعهم تدريبهم في المجتمع الأوربي دون أثارة المشاكل مع مواطني الاتحاد الأوروبي.

3-سعي صناع القرار على بناء ثقة المواطن الأوربي في مشروع الاتحاد الأوربي[1].

المبحث الثاني: الأهمية الإستراتجية للمنطقة المتوسطة بالنسبة لأوروبا

يتميز البحر المتوسط بموقع استراتيجي هام (جيوسياسيا أمنيا، اقتصاديا وحضاريا) وهذا ما جعله محط أنظار العديد من القوى الاستعمارية الكبرى، التي تتنافس من أجل استغلال الثروات التي يتمتع بها الحوض المتوسطي

المصدر :

[1]- أحمد سعيد نوفل، **مرجع سابق**.

المطلب الأول: أهمية الفضاء المتوسطي جيوسياسيا أمنيا.

قدم المفكر الجيوبوليتيكي "**ماكندر**" **MAKINDER**معادلة حول سيطرة العالم، حيث يرى أنه من سيطر على أوربا الشرقية، فقد يتمكن من السيطرة على قلب الأرض، ومن يحكم هذا الأخير فقط سيطر على الجزيرة العالمية، ومن سيطر على الجزيرة العالمية هيمن على العالم، ويظهر ذلك من خلال مسارات الإمبراطوريات والقوى الكبرى الراغبة في السيطرة على العالم، حيث نجد القوى الكبرى تسعى لإخضاع الشريط الساحلي للجزيرة لنفوذها، ولقد دخلت الدول الأوروبية في الشراكة مع الضفة الجنوبية المتوسطية إدراكا منها لأهمية الخصائص التي تتميز بها المنطقة المتوسطية[1].

إن بروز زوال الخطر الشيوعي الذي كان بمثابة البوصلة التي توجه العالم الغربي وتضبط مساراته، وتضمن تماسكه اتجاه الآخر، كان لابد من العمل على خلق عدو جديد والمتمثل في الجنوب حيث تُعتبر الحركات الإسلامية الهاجس الأمني المقلق للعالم الغربي بالإضافة إلى مظاهر عدم الاستقرار السياسي، ولقد شبه العديد من الكتاب البحر الأبيض المتوسط بأنه مصدر تهديد أو بحر غير مستقر وذلك نتيجة للاعتبارات التالية: الانفجار الديموغرافي، الأصولية، الهجرة غير الشرعية، والإرهاب[2].

المطلب الثاني: أهمية الفضاء المتوسطي اقتصاديا.

يعتبر البحر الأبيض المتوسط القلب النابض وشريان اقتصاد القوى الكبرى[3]، حيث يتمتع هذا الأخير بمكانة اقتصادية وإستراتجية هامة، فهي تتمتع بأهم المكونات التي تضفي عليه صفة الجاذبية، كونه يعتبر مفترق الطرق بين الشرق والغرب، الشمال والجنوب، ويعد

---

[1]– إبراهيم قلواز، الأبعاد الجيوسياسية للمنطقة الأورومتوسطية، **الوطن العربي**، (الخميس 01 جانفي 2015)، الساعة 12:54:55.

[2]– جويدة حمزاوي، **التصور الأمني: نحو بنية أمنية شاملة وهوية إستراتيجية في المتوسط**، مذكرة ماجستير غير منشورة،(جامعة الحاج لخضر –باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2011/2010)،ص. 70.

[3]– رتيبة برد، **الحوار الأورومتوسطي من برشلونة إلى منتدى 5+5**، مذكرة غير منشورة (جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2008/ 2009)،ص 59

بوابة بحرية للتجارة العالمية، فهو يزخر بجزر مهمة وتتمثل في الحوض الغربي (جزر البليار، مالطة، صقلية) أما في الحوض الشرقي (كريت، قبرص، الدوديكانيز)[1]، كما يزخر على ثروات طبيعية متنوعة أهمها النفط والغاز في الضفة الجنوبية، وأبرز مثال على التجارة النفطية نجد الجزائر التي تعد من أفضل المنتجين للغاز الطبيعي في العالم (70 مليار م^3) سنويا، وبمستوى احتياطي كبير يقدر (3690 مليار م^3)، بالإضافة إلى مخزونها النفطي المقدر بـ 1,7 مليار طن أي 12 مليار برميل، وإلى جانب توفره على المعادن وأهمها (الفوسفات والحديد) كما انه غني بالثروة السمكية حيث يحتوي على 7,5%(بالمائة) من الثروات البحرية الحيوانية و18% بالمائة من الثروات البحرية النباتية، وهذا ما جعل القوى الكبرى تسعى لفرض نفوذها على ثروات المتوسط[2].

للموارد الطبيعية أهمية كبرى، حيث تتحول إلى اقتصاد بعد استثمارها ولهذا فهي تعد أهم مفاتيح القوة، حيث تسهل للدولة إمكانية بناء قوة اقتصادية، كلما زادت وتنوعت كميات الموارد الطبيعية[3].

تعتبر منتجات الطاقة من أنشطة الحركات التي يعرفها المتوسط وذلك بنسبة 24 بالمائة(%) في مجال حركة الملاحظة البحرية، فقد زاد بأكثر من 50% (1967م–2006م) وبلغ النمو السنوي لنقل النفط 6% ونقل الغاز الطبيعي من 7 إلى 8% وقد سجل مرور حوالي 20% من المجموع العالمي 2600 مليون طن.

ولقد لعبت الموانئ دورا رسميا في النقل المتوسطي بين البر والبحر ومن أهم الموانئ نذكر ميناء مرسيليا (فرنسا)، ميناء برشلونة (اسبانيا)، ميناء اسطنبول (تركيا) ميناء سعيد (مصر) ميناء تنجرميد (المغرب) الذي يزال قيد الانجاز، بالإضافة إلى المضايق التي تعتبر

---

[1]– إبراهيم كيدو، **جغرافية البحر المتوسط**، (جامعة إبن زهر أكادير: كلية الآداب والعلوم الإنسانية)، ص ص. 12، 13.

[2]– سمير قط، "أوروبا، أمريكا... رهان المغرب مزاحمة اقتصادية وإستراتيجية أم تكامل أمني؟"،**مجلة المفكر**، ع10، جامعة محمد خيضر بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، ص 447.

[3]– علي الحاج،**سياسات الاتحاد الاوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة**، (بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية الطبعة.الاولى ، فيفري 2005.)،ص 96.

مفتاح رئيس وأساسي للنقل المتوسطي منها مضيق البوسفور (الدردنيل،مضيق جبل طارق، قناة السويس)[1].

المطلب الثالث: أهمية الفضاء المتوسطي حضاريا.

ارتبط البحر الأبيض المتوسط ارتباطا وثيقا بتاريخ الحضارات الإنسانية، حيث نشأت فيه أقدم الحضارات مثل (البابلية–الأشورية–المصرية– الإغريقية ثم الفارسية والرومانية فالإسلامية) إلى الحضارة الغربية التي تقود العالم اليوم كما يعتبر مهبط الديانات السماوية الثلاثة (التورات–المسيحية والإسلام) وفيه قام معظم الأنبياء بنشر رسائلهم والدعوة التوحيدية، مما جعل هذه المنطقة تعرف تنوعا في الثقافات والديانات والحضارات الذي أعطى حافز التعاون والتكامل من جهة ومن جهة أخرى ساد الطابع ألصراعي بين شعوب المنطقة بسبب الرغبة من إعلاء حضارة معينة[2].

المبحث الثالث: السياسة الخارجية الأوروبية. اتجاه جنوب المتوسط

تعتبر السياسة الخارجية انعكاس للسياسة الداخلية لأية دولة[3]، ولقد مرت السياسة الخارجية الأوروبية بثلاثة مراحل، ففي المرحلة الأولى 1957م ثم إنشاء سوق أوربية مشتركة وهي بمثابة النواة للاتحاد الأوربي، أما في عام 1993م نجد دخول معاهدة ماستريخت حيز التنفيذ والتي بموجبها تأسس الاتحاد الأوربي، إضافة إلى تدشين التعاون السياسي الأوربي عام 1970م كمجلس استشاري تنسيقي. أما المرحلة الثانية فقد تم من خلالها التوقيع على اتفاقية أمستردام ودخولها حيز التنفيذ سنة 1999م لضمان تعزيز آلية الديمقراطية في مؤسسات الاتحاد الأوربي ومنح البرلمان الأوربي قوة أكبر أما فيما يخص المرحلة الثالثة

[1]– وهيبة تيباني، **الامن المتوسطي في استراتيجية الحلف الاطلسي دراسة حالة: ظاهرة الارهاب** ،مذكرة ماجستر غير منشورة، (جامعة تيزي وزو:كلية الحقوق والعلوم السياسية،2014/06/08)،ص ص 56–60.

[2]– إبراهيم قلواز، **مرجع سابق**.

[3]– سليم الزعنون، "سياسة الاتحاد الأوربي اتجاه الحركات الإسلامية في المنطقة العربية"،**العرب**، 2011/12/12، ص22

فهي تضم اتفاقية لشبونة 2009م والتي تم من خلالها إنشاء منصب المنسق الأعلى للشؤون الخارجية والسياسية الأمنية المشتركة تحت قيادة البارونية **كاترينأشتون**[1]

المطلب الأول: مفهوم السياسة الخارجية.

تعددت تعاريف السياسة الخارجية، نظرا لتعدد مكوناتها (الأهداف، الوسائل المحددات)، وتداخلها بالمفاهيم الأخرى مثل السياسية العامة، العلاقات الدولية والدبلوماسية والإستراتيجية.

تقوم السياسة الخارجية على صياغة مجموعة من السلوكيات للدولة باتجاه عالمها الخارجي وذلك من خلال تحديد دقيق ومسبق للأهداف والأولويات المؤثرة على فاعلية السياسة الخارجية وتوجيهها.

تعريف فاضل زكي: «السياسة الخارجية هي الخطة التي ترسم العلاقات الخارجية لدولة معينة مع غيرها من الدول»[2].

أمّا "**جيمس روزنو**" "**James Rosenau**" فقد عرفها بأنها «عبارة عن مجموعة من التصرفات السلطوية المتخذة من طرف الحكومات وذلك من أجل الحفاظ على الجوانب المرغوبة أو لتغييرها في البيئة الدولية». كما عرفها أيضا "**فلدمير سوجاك**""**Vladimir Sojack**": «هو نشاط تقوم به الدولة للدفاع عن مصالحها في الخارج، من خلال علاقاتها مع الدول الأخرى والمنظمات الدولية»[3]. أمّا حسب "**دانيال باب**" "**Daniel papp**" فإنه ميز "عملية السياسية الخارجية" عن "السياسة الخارجية" حيث يعتبر عملية السياسة الخارجية بأنها: «تلك الأفعال التي تتبعها الدولة في صياغة وتضمين السياسة الخارجية». أمّا السياسة الخارجية: «فهي الأهداف المباشرة للأفعال المتبعة من طرف الدولة لإنجاز وتحقيق أهداف سياستها

---

[1]– هاني البشر، "محددات عمل السياسة الخارجية الأوروبية"، **الشرق**، العدد782 ،(2014/01/24.)، ص 13 .

[2]– هيفاء أحمد مجد، سداد مولود سبع، "**المحددات الداخلية للسياسة الخارجية العراقية: المحددات الدستورية والسياسية والعملية السياسية**"، دراسات دولية، العدد 44، ص 384.

[3]– ميلود العطري، **السياسة الخارجية الأمريكية تجاه أمريكا اللاتينية في فترة ما بعد الحرب الباردة**، مذكرة ماجستير غير منشورة، (جامعة الحاج لخضر باتنة: كلية الحقوق، 2007/ 2008)، ص. 10.

الخارجية»[1]. أمّا فيما يخص تعريف "**مودلسكي**" للسياسة الخارجية فهي عبارة عن: «نظام الأنشطة الذي تطوره المجتمعات لتغيير سلوكيات الدول الأخرى، ولإقامة أنشطتها طبقا للبيئة الدولية، وفي هذا الإطار هناك نمطين من الأنشطة (المدخلات والمخرجات)».

وهذا يعني أنّ السياسة الخارجية هي عملية تحويلية للمدخلات إلى أنشطة هادفة إلى تحقيق غايات معينة[2].

المطلب الثاني: اهداف السياسية الخارجية الأوروبية

أولا: أهداف السياسية الخارجية الأوروبية .

يقصد بها تلك التصورات المستقبلية للدولة في الشؤون الخارجية، وبعبارة أخرى هي تلك الغايات التي تسعى من أجلها الدولة إلى تحقيقها في البيئة الدولية لضمان مصالح الدولة، وكلما كانت لهذه الأخيرة قوة أكبر كلما ساعدت السياسة الخارجية في تحقيق أهدافها وخدمة مصالحها القومية.

تتمثل أهداف السياسة الخارجية الأوروبية فيما يلي:

1-تعزيز هيبة الدولة: إن الهدف الرئيسي لكل دولة هو السعي للحصول على مكانة مرموقة في الساحة الدولية، ولهذا نجد الدول تسعى جاهدة للحفاظ على كيانها السياسي والقومي، للتمكن من مواجهة التهديدات التي تعترض لها إقليميا أو دوليا، ولابد للدول أن تمتلك عناصر القوة والمتمثلة في مجموعة من الجوانب (الجانب السياسي – الاقتصادي الاجتماعي – العسكري – البشري – الجغرافي) والتي تفسح المجال أمام السياسية الخارجية للاعتماد على أساليب متنوعة من أجل تحقيق أهدافها من جهة كما تساهم في تحديد طبيعة السياسية الخارجية من جهة أخرى.

---

[1]- رياض حمدوش، **تأثير السياسة الخارجية الأمريكية على عملية صنع القرار في الاتحاد الأوروبي بعد أحداث 11سبتمبر 2001**، مذكرة دكتوراه غير منشورة،(جامعة منتوري قسنطينة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2011/ 2012)، ص ص. 10، 11.

[2]- محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**، (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ط2، 1998)، ص. 08.

2-حماية الأمن القومي: يعد من سلم أولويات الدولة، كونه يساهم في فعالية السياسة الخارجية على الساحة الإقليمية والدولية، ولهذا فمن الضروري على الدولة أن تحرص على الحفاظ وحماية أمنها القومي وذلك بهدف حماية كيانها وحقها في البقاء والعيش في إطار الأمن. ولضمان بقاء الدولة واستمراريتها لابد عليها إتباع طرق لتحقيق أمنها القومي وذلك عن طريق عقد معاهدات دفاعية، تعاونية وصداقة.

3- تحقيق التنمية والرفاهية الاقتصادية: وذلك من خلال سعي الدولة لإيجاد والبحث عن موارد اقتصادية تحقق لمواطنيها حياة متطورة وازدهار اقتصادي، كون العامل الاقتصادي يعتبر عامل القوة للدولة حيث قوة الاقتصاد تزيد من الثقل السياسي للدولة حيث كلّما كان الاقتصاد متطوّرًا ومزدهرًا، كلّما كانت الدولة قوة فاعلة في الساحة الدولية والإقليمية.

4-تحقيق الأهداف الإيديولوجية والعقائدية: فهو أحد أهداف المصلحة العليا للدولة ومن أجل تحقيق هذا الهدف فلابد على الدولة أن تحرص على حماية معتقداتها وتراثها وثقافتها من التشوهات والاختراقات من طرف الدول المعادية وذلك إما على الصعيد الداخلي أو الخارجي.

فالإيديولوجية كما هي عامل مساهمة في الاستقرار وتقديم الدولة كفاعل على الساحة الدولية، يمكن أن تكون سببا في خلق توتر بين الدول[1]

[1]- محمد السيد سليم، **مرجع سابق**، ص

ثانيا: تصنيف أهداف السياسية الخارجية الأوروبية.

تنقسم إلى ثلاثة تصنيفات وهي:

1- أهداف مركزية: المرتبطة بكيان الدولة، ولابد من مراعاتها مهما كانت التكاليف، وهي بمثابة مبادئ السياسية الخارجية.

2- أهداف وسيطة: تتسم بأهميتها لرفاهية الدولة، وتقوم بتحديد مطالب محدّدة اتّجاه دول أخرى، وتشمل هذه الأهداف مجال التعاون الاقتصادي، التجاري والاتصالي مع العالم الخارجي.

3-أهداف هاشمية: تتمثل في التصورات العامة عن مستقبل العلاقات الدولية[1].

ثالثا: معايير أهداف السياسية الخارجية.

2-معيار الرغبة في الهدف: حيث يتم تخصيص الموارد وصياغة الخطط من أجل تحقيق الهدف، كما يكتفي في بعض الأحيان الإدلاء عن الرغبة بمجرد التعبير اللفظي عن تلك القيمة.

2-معيار إمكانية الحصول على الهدف: من خلال تقويم إمكانية الدولة، ويتعين على صانعي القرار التأكد من أن الحصول على أهداف محددة لا يؤثر على الأهداف المرغوبة فيها[2].

المطلب الثالث: أدوات تنفيذ السياسية الخارجية الأوروبية.

1- مفهومها: هي تلك الطرق والوسائل التي تتخذها الدولة لتحقيق أهدافها، وترجع تعدد وسائل وأدوات السياسية الخارجية وتنوعها لطبيعة العلاقات بين الدول وسياستها المتبادلة تجاه بعضها البعض من جهة، بالإضافة لطبيعة المكانة والإمكانيات التي تتوفر عليها الدولة[3].

2-الأدوات: تعتمد الدولة في تنفيذ قراراتها في السياسة الخارجية على أربعة أدوات[4] رئيسية بهدف تحقيق مصالحها وأهدافها وتتمثل فيما يلي:

---

[1]- مثنى علي المهداوي، واقع تدريس السياسة الخارجية في كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد (38- 39)،تاريخ الاطلاع(201610/22)، على الساعة (19:21) في الموقع:http://www.iasj.net ?Func=fulltext gold=259644

[2]- مثنى علي المهداوي، **نفس المرجع**

[3]- سعيد مبارك عوض العجمي، **المساعدات الاقتصادية أداة من أدوات السياسة الخارجية الكويتية للفترة من (1980-2010)**، مذكرة ماجستير غير منشورة، (جامعة الشرق الأوسط: كلية الآداب والعلوم، جانفي 2011)، ص 5.

[4]- عبد العزيز داودي، "أدوات السياسة الخارجية (الإعلام مثلا)"، **أصوات الشمال**،(أوت 2012).

1)-الأداة الدبلوماسية: هو فن التفاوض والإقناع دون اللجوء إلى الوسائل العسكرية أي استخدام الذكاء والإقناع بما يخدم مصالح القومية للدولة، وتعتمد على توظيف مجموعة من الموارد وهي شبكة المفوضيات.

2)- الأداة الاقتصادية: استخدام القدرات الاقتصادية في التأثير على الدول والعمل على توجيه سلوكها السياسي بما يتناسب مع المصلحة القومية، وهذه السياسة معروفة لدى الدول القوية الغنية ضد الدول الفقيرة وتستخدم أسلوبين وهما أسلوب الترغيب حيث تقوم الدول الغنية بمنح مساعدات اقتصادية للدول الفقيرة والتي تتماشى سياستها مع مصالح الدول الغنية. أمّا أسلوب الترهيب فهو يقوم عن طريق فرض العقوبات ومنع المساعدات على الدول التي لا تتماشى سياستها مع الدول الغنية.

3)- الأداة العسكرية: تقوم على استخدام وسائل العنف المسلح ضد الوحدات الدولية الأخرى، وتقديم عمليات توزيع القوات سواء بالنقل الجوي أو البحري.

4-) الأداة الدعائية: استخدام وسائل الاقتصاد الدولي، بالتأثير على الرأي العام الأجنبي واستخدامه لصالح المصلحة القومية للدولة ويتكون من أنماط وهي (الإعلام الدولي-الدعاية الدولية)،كما تتواجد أدوات أخرى ثانوية وهي الأداة الرمزية، الاستخباراتية، التكنولوجية الموارد الطبيعية.

مخطط يوضح: أدوات السياسة الخارجية

خلاصة الفصل الأول:

للمنطقة المتوسطية أهمية إستراتجية كبرى، فهي تعد قلب العالم، كونها تتوسط القارات الثلاث (افريقيا، أسيا، أوربا) بالإضافة إلى نقطة تقاطع استراتيجي بين (الشمال، والجنوب) وبين (الشرق والغرب)، كما أنها تحتوي على مقومات ومكونات جعلتها محط أنظار القوى الكبرى، ولهذا نجد هذه الأخيرة منها الاتحاد الأوروبي يسعى جاهدا من أجل بسط نفوذه على المنطقة المتوسطية، إلا أن هذه المرة تختلف الأساليب المستعملة من طرف الاتحاد الأوروبي بهدف الحصول على الامتيازات في المنطقة المتوسطية، حيث قام بطرح مجموعة من المبادرات الهادفة إلى إنشاء منطقة سلام مشتركة في الحوض المتوسطي.

الفصل الثاني

المبادرات الأوروبية اتجاه دول المتوسط

الفصل الثاني

المبادرات الأوروبية اتجاه دول جنوب المتوسط

المبحث الأول: الشراكة الأورومتوسطية في ظل مبادرة برشلونة 1995م.

المطلب الأول: نشأة ودوافع مبادرة برشلونة.

المطلب الثاني: محاور وأهداف الشراكة الأورومتوسيطة.

المطلب الثالث: الآليات التنفيذية لمؤتمر برشلونة.

المبحث الثاني: مجموعة دول غرب المتوسط (5+5).

المطلب الأول: أعضاء وفحوى منتدى حوار (5+5).

المطلب الثاني: محاور التعاون الإقليمي غرب المتوسط.

المبحث الثالث: سياسة أوروبا الجوارية.

المطلب الأول: تصنيف الدول الأوروبية الجوارية

المطلب الثاني: الأهداف الأوروبية من خلال سياستها الجوارية.

المطلب الثالث: آليات سياسية الجوار الأوروبي.

المبحث الرابع: الاتحاد من أجل المتوسط.

المطلب الأول: محتوى مؤتمر الاتحاد من أجل المتوسط.

المطلب الثاني: دوافع ومشاريع الاتحاد من أجل المتوسط.

المطلب الثالث: التحديات والعوائق، التي واجهت الاتحاد من أجل المتوسط.

خلاصة الفصل الثاني.

تمهيد:

إنّ بروز النظام العالمي الجديد وسيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على العالم أدى إلى تقليل الدور الأوربي الاقتصادي والسياسي على الساحة الدولية، ومن أجل الحفاظ على المكانة الإستراتجية للإتحاد فلابد له من إيجاد مناطق التوسع وبسط نفوذها. ولقد كان للإتحاد الأوربي أمل في خلق شراكة مع دول جنوب وشرق المتوسط، ولهذا طرح مشروع لخلق علاقات مع المتوسط باسم " الشراكة الأورومتوسطية" والتي هي عبارة عن طرح أوربي وليس متوسطي، وتهدف إلى خلق وتعزيز العلاقات بين الضفتين إلى جانب تنميط العلاقات في ضوء المتطلبات السياسية والأمنية للإتحاد الأوربي[1].

تعتبر الشراكة رد فعل للإتحاد الأوربي لمشروع الشرق الأوسط الذي تبنته الولايات المتحدة الأمريكية، ويرى الباحث المغربي "فؤاد زعيم" أنّ: "الشراكة الأورومتوسطية نتجت عن نهاية الثنائية القطبية، أي أنّ مشروع برشلونة جاء مع سقوط جدار برلين"، وفي عام 1992م بدأت تولد أفكار جديدة داخل الوحدة الأوروبية والمتمحورة حول مجموعة من الأهداف والتي تناولها الباحث"بشار خضرا" ومنها تدعيم الإصلاحات السياسية والاقتصادية في المتوسط بالإضافة إلى التمهيد لبروز فضاء أورومتوسطي خلال سنة 2010م[2]

المبحث الأول: الشراكة الأورومتوسطية في ظل مبادرة برشلونة 1995م.

إن الاهتمام الأوربي بالمتوسط ليس وليد الصدفة، بل راجع للأحداث التي عرفتها الساحة الدولية والإقليمية، والتي مسّت جميع الدول المطِلّة على الحوض الأبيض المتوسّط وترجع فكرة الشراكة الأورومتوسطية إلى نهاية الثمانينات وبداية التسعينات[3].

المطلب الأول: نشأة ودوافع مبادرة برشلونة.

---

[1]Jean Robert Henry,**Les nouveaux modes de gestion de la proximité euromaghrébine**, (2013.)

[2]– مصطفى بخوش، **حوض البحر المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة (دراسة في الرهانات والأهداف)**، (القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، ط1، 2006)، ص. 81.

[3]– رتيبة برد، **إستراتيجية الاتحاد الأوروبي في المتوسط**، جامعة تيزي وزو: كلية الحقوق والعلوم السياسية.

لم يبدأ المشروع المتوسطي من مؤتمر برشلونة (نوفمبر 1955) والذي وضحت فيه الشراكة الأورومتوسطية، بل كان امتدادًا للمشروعات والاجتماعات السابقة بدأت منذ التسعينات لما أعلن عن السياسية المتوسطية الشاملة (1972– 1989) والحوار العربي الأوروبي (1974– 1992) والسياسة المتوسطية المتجددة (1989– 1995) وكذا مبادرة التعاون والأمن في المتوسط (1991– 1992)[1].

أولا:النشأة.

يعتبر مؤتمر برشلونة الإطار المجسد للشراكة الأورومتوسطية، فالشراكة بمفهومها وكما تضمنها إعلان برشلونة ليس اتفاقا تجاريًا عابرًا وليست توافق سياسي محدد، بينما هي سير في طريق نحو مصير مشترك يشمل كل الجوانب، فهي مشروع مصالحة تاريخية بين أوروبا والدول المتوسطية، يجب أن تؤدي إلى تفاهم الأطراف المشاركة حول كل الموضوعات وتخلق بذلك جوًا من الانفتاح بين الأطراف المشاركة[2].

ولقد انعقدت الندوة الأورومتوسطية الأولى في برشلونة وذلك من خلال يومي 28/27 نوفمبر 1995 وذلك للعمل على دراسة ومناقشة المشروع المتوسطي والذي تم تقديمه من طرف الوحدة الأوروبية، ولقد توج من خلال الندوة بالمصادقة على البيان الختامي، وهو عبارة عن عقد رئاسي للحوار وبرنامج عملي، ولقد جاء البيان بثلاثة محاور أساسية وتتمثل في (سياسي أمني، اقتصادي مالي، اجتماعي وثقافي)[3].

ثانيا: الدوافع.

---

[1]– نادية بلوغي، **تداعيات أزمة منطقة اليورو على الشراكة الأورومتوسطية دراسة حالة الجزائر**، مذكرة ماجستير غير منشورة، (جامعة محمد خيضر بسكرة: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2013/ 2014.)،ص ص46،47

[2]– يوسف مسعداوي، عمار بوزعرور، **الشراكة الأورومتوسطية– الجزائرية**، الملتقى الوطني الأول حول: "المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد"، (جامعة البليدة: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 23/22 أفريل 2003)، ص. 07.

[3]– Maêlle Pelisson, **De l'union méditerranéenne à l'union pour la méditerranée : quelles limites, quel avenir**, mémoire, (université: l'umières Lyon: l'institut d'étude politiques de lyon, 05 Septembre 2008), P 07.

من المؤكد أنه هناك مجموعة من العوامل التي دفعت الدول الأوروبية لخلق إطار من التعاون مع الدول المتوسطية، وبالإضافة إلى وجود عوامل مشجعة للدول المتوسطية لقبولها لهذه الشراكة.

I- الدوافع الأوروبية:

1- الأهمية الإستراتيجية للفضاء المتوسطي:

كون أوروبا حريصة على دعم النمو من أجل كبح البطالة وتخفيف ضغوط الهجرة بالإضافة إلى المنافع الاقتصادية التي تتمتع بها المنطقة المتوسطية، حيث تعد هذه الأخيرة فرصة لا يمكن الاستغناء عنها بالنسبة لأوروبا، حيث نجد أمامها منطقة غنية بالبترول والغاز[1].

2- الرغبة في الدور الإقليمي:

انهيار جدار برلين في نوفمبر 1989، بسبب التحولات الجذرية في ميزان القوى وسيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على العالم سياسيًا واقتصاديًا، وسعيها في التنافس في المنطقة المتوسطية من خلال التسابق نحو تشكيل تجمعات اقليمية، وهذا ما دفع بالإتحاد الأوروبي إلى صوب اهتمامه نحو الشرق وجنوب المتوسط، و ذلك لضمان مكانته الإستراتيجية ومحاولة سدّ الطريق للتوسع الأمريكي، من خلال طرح فكرة مشروع الشراكة الأورومتوسطية فهي عبارة عن ردة فعل للاتحاد الأوروبي اتجاه الرغبة الأمريكية على احتواء منطقة الشرق الأوسط.[2]

3- التوسع الأوروبي:

نظرًا للاهتمام المتزايد لألمانيا والدول الأوروبية الشمالية اتجاه الدول الأوروبية الوسطى والشرقية لإحتواءها ومساعدتها، سعت الدول الجنوبية الأوروبية إلى إقامة وتعزيز علاقاتها مع الضفة الجنوبية للمتوسط باسم "غرب المتوسط (5+5)" وهذا راجع لتخوف دول

[1] - Bechara Khader, **Le partenariat Euro-méditerranéen**,(Egypt: Economie Research forum, 1995),p1

[2]- عبد الفتاح الرشدان، **العرب الجماعة الاوروبية عالم متغير**،ابوظبي:مركز الدراسات والبحوث الاستراجية،1998ص53

جنوب أوروبا من ظهور نزعة ألمانية تسيطر على الإتحاد الأوروبي كله، من جهة والتأكد من محدودية نصيبها في الدول الشرقية والوسطى.

4- ضمان الأمن والحد من الهجرة من الجنوب إلى الشمال:

حيث أمن أوروبا مرهون بضمان استقرار دول المتوسط، حيث تعتقد الدول الأوروبية أن مشروع الشراكة الأورومتوسطية سيخلق التنمية والازدهار في المتوسط مما سيؤدي إلى خلق فرص العمل وتقليل من فكرة الهجرة نحو أوروبا بحثا عن فرص العمل[1].

II- دوافع دول المتوسط (شركاء الاتحاد الأوروبي)[2]:

1- ضرورة الاندماج في الاقتصاد العالمي:مشروع الشراكة الأورومتوسطية فرصة مهمة للتنمية المتوسطية واندماجها في الاقتصاد العالمي.

2- الإصلاحات الاقتصادية: التطور الاقتصادي والإصلاحي الذي عرفته بعض الدول المتوسطية كالجزائر ورؤيتها بأن الانضمام لمنطقة التبادل الحر في الشراكة وسيلة تدعمها في هذا التوجه.

3- الاستفادة من التكنولوجيا: وذلك من خلال الاحتكاك بالدول الأوروبية المتطورة في المجال التكنولوجي واعتبار هذا الأخير عامل أساسي ومساهم في تطوير الاقتصاد.

المطلب الثاني: محاور وأهداف الشراكة الأورومتوسيطة.

ترتكز الشراكة الأورومتوسطية المنعقدة في برشلونة 1995 على تحقيق أهدافها وذلك من خلال ثلاثة مسارات رئيسية وهي:

1- المسار السياسي والأمني: الهاجس الأمني والسياسي لا يقل أهمية عن الدوافع الاقتصادية، بحيث أن معظم فقرات البيان الختامي للسياسة الأورومتوسطية تهدف لخلق

---

[1]- عبد الجليل هويدة، **انعكاسات الشراكة الأورومتوسطية على التجارة الخارجية في الجزائر**، مذكرة ماجستير غير منشورة، (جامعة بسكرة: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2013/2012)، ص ص 43-46.

[2]- رداف طارق، **المغرب في التصورات الأوروبية الشريك أم" المنطقة الحاجزة"؟**، الجزائر.

منطقة يسودها السلام والاستقرار في المتوسط، كون أن الأمن يعد هدفًا ومكسبًا مشتركًا[1]ولقد طرحت ألمانيا عام1999 ميثاقا أوروبيا–متوسطيا للأمن والسلام، ولقد تم الموافقة عليه من طرف دول الاتحاد الأوروبي، وكان ذلك في المؤتمر في"شتوتجارت" ولقد أثار الميثاق العديد من نقاط الاختلاف بين الدول المتوسطية و الأوروبية ، كون الميثاق كان متناقضا تماما مع إعلان برشلونة 1995 والذي يعتبر أساس التعاون الاورومتوسطي.[2] ولقد أعطت الشراكة خمس مكونات أساسية وتتمثل في:

1–الالتزام بميثاق الأمم المتحدة، وحل النزاعات بطرق سلمية.

2–الالتزام بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان (حرية التعبير، الانتماء والفكر والعقيدة).

3–العمل على نزع الأسلحة بمختلف أنواعها.

4–العمل على الحد ومكافحة التهديدات الأمنية الجديدة (الهجرة غير الشرعية، الإرهاب، الجريمة المنظمة وتجارة المخدرات).

5–احترام السيادة وحق الشعوب في تقرير المصير[3].

2– المسار الاقتصادي المالي: يهدف إلى إقامة منطقة التبادل الحر الأورومتوسطية بالإضافة إلى تقديم دعم مالي وتهدف إلى تحقيق الازدهار الاقتصادي للدول المتوسطية وذلك من خلال:

– إدماج الدول المتوسطية مع الاتحاد الأوروبي والذي يعد قوة اقتصادية.

– منح دول الاتحاد الأوروبي مساعدات مالية للدول المتوسطية للقيام بإصلاحات اقتصادية.

---

[1]– ناظم عبد الواحد الجاسور، **تأثير الخلافات الأمريكية– الأوروبية على قضايا الأمة العربية حقبة ما بعد نهاية الحربالباردة**،(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، جانفي 2007).

[2]–يوسف مسعداوي،**اثار الشراكة الاورومتوسطية على الاقتصاديات العربية** ،الندوة العلمية الدولية : التكامل الاقتصادي كالية لتحسين و تفعيل الشراكة العربية الأوروبية ، جامعة فرحات عباس سطيف:كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المنعقد خلال الفترة 8 /9 ماي 2004) ص . 06.

[3]– رتيبة برد، **(إستراتيجية...)، مرجع سابق**، ص. 30.

- الانتفاع من الاستثمارات الأجنبية.
- التأقلم مع المنافسة العالمية وقوانين منظمة منطقة التجارة العالمية.

رغم الأهمية الاقتصادية للشراكة إلا أنها عرفت مجموعة من التحديات والمتمثلة في النمو الديموغرافي، بالإضافة إلى الاهتمام المتزايد للعاملين بالمجال الزراعي في دول جنوب المتوسط، كما نجد ضعف التجارة البنيوية وارتخاء الاقتصاد بسبب عدم فعالية القطاع العام[1].

لقد أعطت وثيقة برشلونة أولوية هامة لإنشاء منطقة التبادل الحر حيث حدد في هذا المجال "البند 14" من البيان الختامي كيفية و طريقة إقامة منطقة التبادل الحر بين الضفتين ،كما تمت تحديد الفترة الزمنية لإنشاء منطقة التبادل الحر والمتمثلة في 15سنة(1995-2010)[2].و بالإضافة إلى إلغاء الحواجز الجمركية بين الاتّحاد الأوروبي ودول المتوسط، ومن اجل ضمان تحقيق هذا الهدف فلابد من العمل على تطوير السياسة المعتمدة على اقتصاد السوق، واندماج اقتصاديات هذه الدول بالإضافة إلى تحديث القطاع الخاص لتطوير الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والعمل على حماية حقوق الملكية.

تعتبر دول حوض المتوسط من أهم الشركاء للإتّحاد الأوروبي حيث نجدها تعتمد في مبادلاتها التجارية على الأسواق الأوروبية،فالجزائر تقوم بتصريف أكثر من 50% من صادراتها أي بقيمة حوالي(40) اربعين مليار دولار[3].

يعد بنك الاستثمار الأوروبي عامل مساهم للتنمية الاقتصادية والاستقرار في المنطقة الأورومتوسطية منذ عام 1974، ولقد ساهم البنك في تمويل عدّة مشاريع هامة في المنطقة المتوسطية خاصة في مجال الطاقة، حيث خصصت له قروض مالية تقدر بـ (26.4%).

---

[1]- Roberto Aliboni et autres**, L'union pour la méditerranée le potentiel de l'acquis de Barcelone**, (L'institut d'études de sécurité de l'union Européen, N°3, Novembre 2008), P 11.

[2]-أحمد كاتب،**خلفيات الشراكة الاورومتوسطية**، مذكرة ماجستر غير منشورة،(الجزائر،2001/2000)ص 121

[3]- مصطفى القلعي،"الاتحاد الأوروبي يبتلع اتحاد المغرب العربي"**العرب** ،ع10274،السنة38،(2016/05/13)،ص 09.

أما لدعم الاتصالات نجد (21.5%) وخصصت لمجال حماية البيئة (24.6%) لدعم القطاع الخاص، كما ساهمت أيضا في تمويل مشاريع اقتصادية[1].

العمل على ترقية الاستثمار والرفع من المساعدات المالية وذلك من خلال اعتماد الاتحاد الأوروبي على برنامج "ميدا" "MEDA" (1995– 2005) والذي يعد آلية مالية أساسية للتعاون وتفعيل الشراكة الأورومتوسطية[2]، ويهدف إلى دعم الاستقرار السياسي والديمقراطي، وإقامة منطقة تبادل الحر، بالإضافة إلى تنمية التعاون الاقتصادي والاجتماعي.

3– المسار الاجتماعي والثقافي والإنساني: تعددت أطراف الشراكة الأورومتوسطية وهذا ما جعلها تتميز بالتعددية الثقافية من خلال احتواءها على الديانات السماوية الثلاثة (الإسلام– المسيحية– اليهودية) لقد اعترفت وثيقة برشلونة والبرلمان بالتقاليد الثقافية والحضارية للضفتين، كون أن الحوض المتوسطي يعرف بملتقى الحضارات منذ القدم.

ولقد نص إعلان برشلونة حول البعد الاجتماعي والثقافي والإنساني بأن الأطراف المشاركة في الشراكة تعترف بأن المتوسط لديه تقاليد خاصة وتتوافق مع مختلف الثقافات والحضارات الأخرى، بالإضافة إلى سعي الأطراف المشاركة إلى الدعوة إلى حوار بين الثقافات وضرورة المطالبة بالتعاون والتبادل الإنساني والعلمي والتقني من أجل التفاهم بين الأطراف[3].

تطرح الوثيقة مشكل النمو الديموغرافي في البعد الاجتماعي، حيث يعتبر التطور الديموغرافي تحديًا، لابد من العمل على مواجهته عن طريق سياسات تضمن تسريع

---

[1]– رتيبة برد، (**الحوار...**)، **مرجع سابق**، ص 131.

[2] - Cécile Costesec, François Lerin, **Les relations institutionnelles entre l'union Européen et la zoneméditerranéen,** (Option méditerranéenne, Ser A N°52, 2003), P 220.

[3]– رتيبة برد، (**الحوار...**)، **مرجع سابق**، ص 135.

الانطلاق الاقتصادي، بالإضافة إلى العمل على تدعيم التعاون من أجل مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة والعنصرية[1].

المطلب الثالث:الآليات التنفيذية لمؤتمر برشلونة.

من أجل تحقيق أهداف مؤتمر برشلونة لابد للجوء إلى استخدام وسائل وآليات لضمان تحقيق تلك الأهداف، وتتمثل الآليات فيما يلي:[2]

1- تأسيس منطقة للتبادل الحر الأورومتوسطية لسنة 2010: هذه الإستراتيجية للإتحاد الأوروبي جديدة، وتتطلب توفير عوامل عديدة للمساهمة في إنجاح إنشاء المنطقة للتبادل الحر، ولهذا فلابد على الجزائر والإتحاد الأوروبي من انتهاج سياسات مرافقة داخلية وخارجية، فبالنسبة للسياسة الداخلية فلابد من إعادة التأهيل الصناعي وفق إصلاحات شاملة مادية، قانونية وهيكلة للمؤسسات، ويتم مراجعة هذه الأخيرة بالتطرق إلى دراسة الإطار القانوني العام، من أجل تحرير المبادرة في الاستثمار وتحرير التبادل التجاري الداخلي والخارجي، بالإضافة إلى ضرورة الإصلاح الإداري وذلك من خلال برنامج واسع للتكوين وكذا تحديث الإجراءات الإدارية وضرورة ملائمة التشريعات الجزائرية بما هو مطبق على المستوى الدولي، لقد أجّلت منطقة التبادل الحر" المقررة إنشائها سنة 2010 بسبب عدم تمكن الدولة الجزائرية من تحقيق الشروط اللازمة.

2- تنفيذ تعاون وتداول اقتصادي ملائمين في المجالات المعنية.

3- المساعدات المالية المقدمة من طرف الاتحاد الأوروبي لشركائه، أي دول جنوب المتوسط في الفقرة الممتدة (1995- 1999) والمقدرة بـ 4685 مليون أورو، بالإضافة إلى القروض المقدمة من طرف البنك الأوروبي للاستثمار والمساهمات الثنائية للدول الأعضاء

المبحث الثاني: مجموعة دول غرب المتوسط (5+5).

[1]- مصطفى بخوش،**(حوض...)، مرجع سابق**، ص 87.

[2]- نذير بطاطاش، **التعاون الأوروبي- الإفريقي بين الشراكة والتبعية: الجزائر نموذجًا**، مذكرة ماجستير في القانون غير منشورة، (المركز الجامعي محند ولحاج البويرة: معهد الحقوق، 30 أفريل 2010)، ص 19.

أدركت الدول أنها غير قادرة وعاجزة عن تحمل المخاطر والتهديدات الدولية الجديدة لوحدها، ولذا نجد اشتداد التوجه الدولي نحو الإقليمية، حيث نجد عدّة تكتلات إقليمية منتشرة في العالم، وذلك في الدول المتقدمة والنامية، حيث نجد الإتحاد الأوروبي يسعى من أجل التوسع كليا، حيث يشمل الدول المتقدمة والمتخلفة وترغب في استغلال إطارها الإقليمي المتوسطي من أجل إنشاء التكتل مع دول جنوب المتوسط[1]، وتعد أخطار التهديدات الأمنية الجديدة(الهجرة السرية،الإرهاب،والجريمة المنظمة)من أولويات منطقة غرب المتوسط وهذا التعاون يهدف إلى مقابلة هاجس الأمن بخيارات التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة[2].

فهل جاء منتدى حوار (5+5) ليكمل ما جاء به مسار برشلونة؟ أم أنه جاء بصيغة جديدة للشراكة الأورومتوسطية؟

المطلب الأول: أعضاء وفحوى منتدى حوار (5+5).

هي مبادرة فرنسية طرحت من طرف الرئيس الفرنسي "**فرانسوا متران**" "**FrançoisMitterand**" ووزير خارجيته "**كلود شيسون**" "**Claude Cheysson**"، وذلك عام 1983 في مدينة مراكش، حيث تم الإعلان عن فكرة عقد مؤتمر حول دول غرب المتوسط وضم في البداية (3) ثلاثة أطراف أوروبية (إسبانيا– فرنسا– البرتغال) أما الأطراف المغاربة فهي (الجزائر– المغرب– وتونس).

ولقد تمحورت المبادرة حول المجال الاقتصادي، ورحبت بالفكرة تونس والمغرب أما الجزائر فقد دعت إلى توسيع مجال الحوار ليشمل الجانب الأمني والذي رفض من طرف الاتحاد الأوروبي[3].

---

[1]– رتيبة برد، (**إستراتيجية...**)، **لمرجع سابق**، ص. 44.

[2] - Jean Robert Henry, **Op.cit**.

[3]– فيصل سمارة، **البعد الإنساني في الشراكة الأورومغاربية من مسار برشلونة إلى غاية مشروع الاتحاد من أجل المتوسط**، مذكرة ماجستر غير منشورة، (جامعة تيزي وزو: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2013/03/06)، ص. 40.

لقد تم مناقشة ثلاثة محاور أساسية في ملتقى مرسيليا وذلك في (25– 27 فيفري 1988) وتتجلى تلك المحاور في المشاكل المالية والصناعية، إلى جانب العلاقات والآفاق الأورومغاربية.

كما تلاه ملتقى طنجة في (24–27 ماي 1989) الذي تم من خلاله طرح مسألة ترقية العلاقات بين ضفتي غرب المتوسط[1].

انعقد مؤتمر (5+5) في اجتماع وزاري في 10 أكتوبر 1990 في روما، ويضم خمسة دول مغاربية (الجزائر، تونس، المغرب، موريتانيا، ليبيا) وخمس دول أوروبية (إسبانيا، البرتغال، فرنسا، إيطاليا، مالطا)[2]، ويهدف المنتدى لحوار (5+5) إلى تعزيز التعاون الإقليمي، والحوار السياسي، وتحقيق التوافق على قضايا ضفتي المتوسط والشراكة الاقتصادية والتنمية والأمن وتنظيم الهجرة ومكافحة الهجرة غير الشرعية وتسعى إلى تطوير العلاقات الاجتماعية والثقافية وتطوير التكوين التكنولوجي، ولقد طرحت مالطا فكرة توسيع (5+5) ليضم مصر واليونان، فتصبح (6+6) إلا أن المشروع قبل بالفرض ولم يكتمل[3].

كما انعقد اجتماع وزاري ثاني للمبادرة في العاصمة الجزائرية وذلك في أكتوبر 1991، إلاّ أنه توقف بسبب أزمة "لوكربي" بين الدول الغربية وليبيا ونتج عن ذلك إلغاء الاجتماع المزعم في تونس، ليتم التخلي عن المبادرة في خضم عملية برشلونة[4].

*** أهم الرهانات**[5]:

أ– الرهان البشري: حيث تناول الرهان القضايا المتعلقة بالهجرة.

ب– الرهان التنموي: يتناول القضايا والمشاكل المتعلقة بالجانب الاقتصادي.

---

[1]– مصطفى بخوش، **(حوض...)،مرجع سابق**، ص. 90.

[2] - Jean François Coustilliere, **l'initiative « 5+5 » Sécurité et défense**, Contre-amiral(2S), P. 01.

[3]– جمال الريان، **الشراكة الأورومغاربية الميزان المختل**، (محطة الواقع العربي)، 28 أكتوبر 2016.

[4]– رابح زاوي، **بناء المبادرات الأمنية في البحر الأبيض المتوسط بين ثلاثية الأمن/ القوة/ سلم القوى، دراسة حالة: الحوارالأطلسي– المتوسطي**، مذكرة ماجستير غير منشورة، (جامعة تيزي وزو: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014/2013)، ص. 140.

[5]– سمارة فيصل، **مرجع سابق**، ص. 42.

ج-الرهان الأمني: يقوم على أساس العمل من أجل مكافحة الإرهاب، ومعالجة أسبابه والعمل عل التنسيق بين الدول المتوسطية لمواجهة هذه الظاهرة الخطيرة والمهددة للأمن الأورومتوسطي.

د- الرهان الحضاري: وهو رهان ذو أهمية كبرى، خاصة مع تنامي فكرة صدام الحضارات والنظرة العدائية والعنيفة للغرب اتجاه الدول العربية والمسلمين وذلك خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001.

المطلب الثاني: محاور التعاون الإقليمي غرب المتوسط.

تعتبر التهديدات الأمنية الجديدة هاجسا للاتحاد الأوروبي ولهذا لجأ هذا الأخير إلى التعاون مع دول غرب المتوسط بهدف مواجهة تلك الآفة الخطيرة والمتمثلة في:

أولاً: الهجرة غير الشرعية.

إن الحوض المتوسطي يعكس منذ بداية القرن العشرين مرآة لكل المشاكل العالمية المعاصرة ،كونه يعتبر نقطة تقاطع بين الشمال والجنوب ،والشرق و الغرب ، والقارات الثلاثولقدظهرت ظاهرة الهجرة*السرية من دول جنوب المتوسط الفقيرة إلى شماله الغني وذلك نظرا للفوارق القائمة بين الصفتين في مختلف النواحي[1].

وتعد الهجرة غير الشرعية من أهم العوامل المهددة للأمن الأوروبي وذلك نظرًا:

- الجدل القائم حول أسباب تفاقم الظاهرة، وعدم التوصل لإيجاد حل لها.

*- تشير الحقائق التاريخية إلى أن الأوروبيين قد قاموا بأكبر وأضخم هجرة بشرية خلال القرن الماضي، حيث هاجر ما يقارب 60 مليون نسمة خلال مائة عام (1821- 1924) من أوروبا إلى الولايات المتحدة الأمريكية وكندا واستراليا ودول أمريكا اللاتينية واليوم ينكر أحفادهم حق الشعوب الأخرى في ممارسة نفس الحق ويقصرون حق الهجرة على فئات معينة (الهجرة الانتقائية) من خلال وضع مواصفات مهنية وشروط لمختلف الوظائف.

[1]- انس الصنهاجي، "العمق الاستراتيجي للحدود في اتفاقيات الشراكة والتعاون بين المغرب وأوربا" ، **المجلةالعربية للعلوم السياسية**، ص 116.

- التأثير الفعال على البعد الاقتصادي والأمني خصوصا بارتباطها بشبكات الجريمة المنظمة.
- تخبط وصراع الدول الأوروبية حول كيفية التعامل مع هذه الظاهرة، وذلك بين الحلول الردعية، والإغراءات المقدمة للدول المتوسطية بالتحول إلى دول مستقبلة للمهاجرين[1].

يصعب إعطاء مفهوم دقيق للهجرة غير الشرعية وذلك نظرًا لاختلاف الرؤى من طرف الدول لاختلاف الأغراض والأهداف التي ترمي إلى تحقيقها ولقد تعددت التعاريف حول الظاهرة، حيث عرفتها المفوضية الأوروبية: «هي كل دخول عن طريق البرّ أو البحر أو الجو إلى إقليم دولة عضو بطريقة غير قانونية بواسطة وثائق مزورة أو بمساعدات شبكات الجريمة المنظمة»، أما حسب القانون الجزائري حسب الأمر رقم 211/66 في 21 جويلية 1996: «دخول شخص أجنبي إلى التراب الوطني بطريقة سرية أو بوثائق مزورة بنية الاستقرار والعمل».

كما عرفت الهجرة غير الشرعية بأنها عبارة عن «انتقال البشر من مكان إلى آخر سواء كان بشكل فردي أو جماعي لأسباب سياسية، أمنية، اقتصادية واجتماعية»[2]، وتعريف آخر هي عبارة عن «انتقال فرد أو جماعة من مكان لآخر بطرق سرية مخالفة لقانون الهجرة كما هو معترف بها دوليا»[3].

تعد ظاهرة الهجرة غير الشرعية هاجسًا أمنيا يهدد أمن الاتحاد الأوروبي، فهذا الأخير متخوف بشكل مفرط من الانفجار الديموغرافي المصحوب بأزمة اقتصادية في مجتمعات جنوب المتوسط، وتكمن خطورة الانفجار في زيادة استمرارية الهجرة نحو الدول الأوروبية بشكل يصبح فيه المهاجرين عبارة عن لاجئين اقتصاديين، يهددون تماسك واندماج

---

[1]– طارق رداف، **مرجع سابق**، ص ص. 187، 188.

[2]– شعبان حمدي، **الهجرة غير المشروعة (الضرورة والحاجة)**،(مركز الإعلان الأمني)، ص ص. 15، 16.

[3]– تباني وهيبة، **مرجع سابق**، ص. 147.

المجتمعات الغربية[1]، حيث قدرت أعداد المهاجرين بمئات الآلاف، حيث نجد هجرة جماعية للشباب من دول المتوسط أهمها (الجزائر، المغرب، تونس)، حيث يجازفون بأرواحهم كما يقدمون كل ما يملكونه من الأموال وذلك رغبة للوصول إلى "الحلم الأوروبي"، وذلك نظرًا لما يعانونه من الأوضاع المزرية وتدني المستوى المعيشي في بلدانهم الأصلية، مما جعلهم في الطماع إلى المجازفة بالالتحاق بالدول الأوروبية بغية تحقيق أحلامهم والحصول على فرص العمل لتحسين ظروفهم المعيشية، ولقد أفاد تقرير إحصائي للمرصد الأورومتوسطي أن هذه الظاهرة في تزايد مستمر، حيث شهد وصول حوالي 380 ألف مهاجر إلى الأراضي الأوروبية، ومن المحتمل وصول عددهم إلى مليون ونصف مهاجر مع نهاية السنة (2015)، ومن بينهم 126 ألف لاجئ سوري، كما تتزايد الهجرة نحو ألمانيا من 400 ألف إلى 800 ألف مهاجر غير شرعي[2].

لقد ساد التوتر والارتباك في العديد من الدول الأوروبية، وذلك بالتردد حول كيفية التعامل مع هذه الظاهرة الخطيرة، وخاصة كيفية التعامل مع المهاجرين غير الشرعيين حيث اتخذت بعض البلدان عدّة طرق من أجل الحد من هذه الظاهرة، حيث أعلنت "مقدونيا" حالة الطوارئ، ونشرت قواتها العسكرية، أما "المجر" فقد قامت ببناء جدار من الأسلاك الشائكة لمنع المهاجرين من التقدم إليها. ولقد زادت المخاوف العنصرية على هوية البلاد ويظهر ذلك من خلال التصريح الذي قام به الرئيس الوزاري الهنغاري "**فيكتور أوربان**" "**Victor Urbane**" في 04 سبتمبر 2015 في قوله «سنجد أنفسنا فجأة أقلية في قارتنا»، ولذلك فهو يدعوا إلى اتخاذ إجراءات حازمة لمنع تدفق المهاجرين غير الشرعيين إلى الدول الأوروبية[3] كما صرح من جهة أخرى الرئيس الفرنسي ضمن مقتطفات نشرت عن كتاب يشير فيه كذلك

---

[1]– مصطفى بخوش، "التحول في مفهوم الأمن وانعكاساته على الترتيبات الأمنية في المتوسط"،**العالم الاستراتيجي**، العدد الثالث، (ماي 2008)،ص.10

[2]– محمد سرحان، "الهجرة وتحولات السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي"، **العربي الجديد**، 17 سبتمبر 2015.

[3]– مجهول، "هولاند يخرج عن التحفظ المألوف للزعماء: "نعم لدينا مشكلة مع الإسلام"، **العرب**، السنة 39، ع10424، الجمعة 2016/10/14، ص. 01.

إلى ضرورة الحد من الهجرة ويقول "أنه يخشى أن تصل بلاده إلى يوم تتحول فيه محجبة مسلمة إلى أيقونة فرنسية"، كما اعتبر الفرنسيون أن الجزائر تتعمد عدم التشدد مع المهاجرين غير الشرعيين، حيث اتهم الفرنسيون الجزائر بأنها تتواطأ مع حيال عدم فرض عقوبات شديدة على المهاجرين غير الشرعيين كونهم أصبحوا يمثلون ورقة ضغط على الحكومة الفرنسية[1].

1- التعاون الجزائري الفرنسي في مكافحة الهجرة غير الشرعية:

تم إبرام اتفاقية ثنائية بين الجزائر وفرنسا في إطار التعاون في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية، وكان ذلك بتاريخ 25 أكتوبر 2003 بالجزائر، فيما يخص ميدان التعاون الأمني ومكافحة الإجرام المنظم، ولقد نصت الاتفاقية على ضرورة التعاون في المجال ألعملياتي والتقني في المسائل الأمنية عن طريق المساعدة المتبادلة في ميادين متعدّدة من بينها مكافحة الهجرة السريّة، وذلك عن طريق استخدام وسائل عديدة وتتركز على تبادل المعلومات الخاصة بالأشخاص الطبيعية والمعنوية، بالإضافة إلى التعاون الشرطي من خلال تنسيق العمل والمساعدات المتبادلة، والقيام بتبادل نتائج البحوث والدّراسات في علم الإجرام وعلم الأدلة الجنائية وطرق التحقيق، ووسائل مكافحة الجريمة عبر الوطنية، وكذا تبادل الكفاءات والمختصين من أجل اكتساب المعارف ذات المستوى العالي[2].

*** سياسات وآليات تنفيذ وانتهاج الاتحاد الأوروبي للحد من الهجرة غير الشرعية[3]:**

---

[1]- عصام بن الشيخ، العلاقات الجزائرية الفرنسية ومسألة "التوبة الكولونيالية" فرص الاعتراف والاعتذار... وقيود المصالحة التاريخية، في: 26اكتوبر2016،في:(12:33) في الموقع:
Bohoth.Blogspot.com.2010-09-01-archive.html.

[2]- عبد الحليم بن مشري، "جهود الجزائر لتحقيق التعاون الدولي في مجال مكافحة تهريب المهاجرين"، **مجلة المفكّر**، ع12، ص. 110.

[3]- شعبان حمدي، **مرجع سابق**، ص. 14.

1- الشرطة الأوروبية: تعد منظمة الشرطة الأوروبية، المسؤولة عن تبادل المعلومات بين أجهزة الأمن الأوروبية في مختلف المجالات المهددة للأمن الأوروبي مثل (الإرهاب تجارة المخدرات، الجريمة المنظمة، السرقة وغسيل الأموال).

2- سياسة الإعادة:حيث تعمل الدول الأوروبية على إقناع المهاجرين غير الشرعيين بالرجوع إلى بلدانهم مقابل الحصول على بعض المزايا.

3- جهود الشرطة المحلية: حيث سعت هذه الأخيرة إلى اتخاذ إجراءات وذلك لضمان تأمين الحدود الأوروبية.

نظرًا لاختلاف وجهات النظر للدول الأوروبية حول ظاهرة الهجرة غير الشرعية نتج عنها إنشاء وكالة مراقبة للحدود الخارجية مقرها في بروكسل "بلجيكا" ولها أربعة فروع وهي:

- فرع ألمانيا: التصدي في الحدود البرية.
- فرع بريطانيا: يختص بالهجرة غير الشرعية القادمة من إيطاليا.
- فرع اليونان: يخص الحدود البرية الشرقية.
- فرع إسبانيا: يخص الحدود البحرية الفرنسية[1].

ثانيا: مكافحة الإرهاب.

تعد ظاهرة الإرهاب من أهم التهديدات الأمنية الجديدة، وهي ظاهرة جد خطيرة وخاصة ما يعرف بالإرهاب الدولي، وذلك ظهر خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001* والتي تعرضت لها الولايات المتحدة الأمريكية. ولقد تعددت المفاهيم حول تعريف ظاهرة الإرهاب نظرًا لتعدد وجهات النظر، فهناك من عرفها بأنه «استخدام العنف الغير الشرعي أو التهديد باستخدامه من طرف فرد أو جماعة أو دولة باستخدام أساليب متنوعة وهي (الاغتيال،

[1]- عمر يحي أحمد، "الهجرة غير الشرعية وأثرها على الأمن الأوروبي المعاصر "الجزائر دراسة حالة"، **المجلة الإفريقيةللعلوم السياسية**، (الجمعة 07 أوت 2015)

*- 11 سبتمبر 2001 دفعت الاتحاد الأوروبي إلى الاتفاق مجددًا بالمنطقة المتوسطية، وأدت إلى إعادة تفعيل عملية برشلونة، أدرك الاتحاد بضرورة إيجاد حلول فورية للتوترات القائمة بين الحركات النضالية والأقليات العربية الإسلامية في أوروبا.

الخطف التفجير، التدمير، حجز الرهائن، وتهدف إلى بث رسالة إلى جهة معينة[1]، أما حسب اتفاقية "جنيف لقمع الإرهاب 1937 فقد عرفها بأنها «الأعمال الإجرامية الموجهة ضد دولة ما وتستهدف أو يقصد بها خلق رعب في أذهان أشخاص معنيين أو مجموعة من الأشخاص أو عامة الجمهور».وتعرف أيضا بأنها استخدام للقوة وبشكل منظم و متصل وغير مشروع يقصد من وراءه تحقيق أهداف ذات طبيعة سياسية أو اديولوجية أو اقتصادية والتي تؤدي إلى الإخلال بالنظام العام في الدولة بمدلولاته الثلاث ا(لأمن العام، الصحة العامة،و[2]السكينة العامة)

ولقد كانت هناك مجموعة من العوامل والدوافع المؤدية إلى خلق وظهور ظاهرة الإرهاب وتتمثل هذه الدوافع والأسباب في:

أ- الأسباب الاقتصادية[3]: وذلك راجع لعدم توازن النظام الاقتصادي العالمي، واستغلال موارد الشعوب وخيراتها وحرمانها من امتلاكها.

ب- الأسباب الاجتماعية: التغير الاجتماعي السريع، وبالإضافة إلى زيادة معدلات الهجرة غير الشرعية، مما يؤدي إلى خلق حركات العنف وذلك راجع لعدم القدرة على التأقلم مع الظروف الجديدة والإحساس بالاغتراب.

جـ- الأسباب السياسية: انتشار الاستبداد، وطغيان الحكام، من جهة، والسيطرة الاستعمارية وصور العنصرية واستخدام القوة من قبل دولة أو مجموعة دول ضد دولة وذلك بهدف الهيمنة وتحقيق مصالح آنية أو مستقبلية[4].

---

[1]- وهيبة تباني، **مرجع سابق**، ص. 152.

[2]رنا مولود سبع ،**ماهية الإرهابوتأثيره على واقع حقوق الإنسان فرنسا بريطانيا نموذجا**، دراسات دولية ع 49،ص171

[3]- مصطفى بخوش، "مضامين ومدلولات التحولات الدولية بعد الحرب الباردة"، **مجلة العلوم الإنسانية**"، ع3، (اكتوبر2002) ،ص 08.

[4]- عبد المؤمن مجدوب، **ظاهرة الهجرة السرية والإرهاب وأثرها على العلاقات الأورومغاربية**، (دفتر السياسة والقانون ، ع10، جانفي 2014)، ص ص. 308- 310.

اعتبر الإتحاد الأوروبي أن المد الأصولي الإسلاماوي، هو أحد عوامل عدم الإستقرار بالنسبة للمنطقة المتوسطية، ومن هنا تظهر المسؤولية المشتركة وضرورة التعاون في هذا المجال للقضاء على ظاهرة الإرهاب المدمرة والمزعزعة لأمن وسلامة الإنسان[1]، ولقد أعلنت الجزائر ترأسها الاجتماع الثاني والعشرون (22) للجنة المديرة للبلدان الأعضاء في مبادرة «"5+5" للدفاع» المنعقدة بالجزائر العاصمة بين (15 و16 مارس) واختير عنوان للدورة مخطط العمل لسنة الجارية 2016»، وتهدف هذه المبادرة والتي أطلقت سنة 2004 إلى تعزيز التنسيق وتبادل وتفعيل التعاون المشترك في مجالات الأمن والدفاع[2]، ولقد أكدت دول غرب المتوسط على التزامها لمكافحة ظاهرة الإرهاب، فالقضاء على هذا الأخير يتطلب تعاونا وثيقا ومنظما بين الطرفين الأوروبي والمتوسطي وخاصة أن شبكة الإرهاب ومراكز تمويله وإدارته ليست قاصرة على الدول المعرضة للإرهاب بقدر ما يجد مصادره في الدول الأخرى من جهة، ومن جهة أخرى، احتمال استعانة المنظمات الإرهابية بعصابات الجريمة المنظمة للحصول على كافة أنواع الأسلحة لاستخدامها في العمليات الإرهابية. فالإرهاب يظل دائما قضية مستعصية وذلك ليس فقط على المتوسط والاتحاد الأوروبي بل على العالم بأسره، فالإرهاب لا جنسية له[3].

لقد أعرب الرئيسان الموريتاني والتونسي في مالطا، بثقتهما بأن الحوار (5+5) منتدى التعاون والتنسيق بين الدول الأورومغاربية سيساهم في مواجهة التحديات في ضفتي المتوسط، وقال رئيس التونسي "المنصف المرزوقي" أثناء جلسة افتتاح أول قمة لمجموعة (5+5) منذ 9 (تسعة) سنوات «لأول مرة في تاريخنا نتقاسم قيم الديمقراطية، كما أكد من جهة أخرى أن التغيرات التي تحدث في الضفة الجنوبية للمتوسط "لا تشكل خطرا على

---

[1]– مجهول، "العوامل الجيوبوليتيكية الجديدة المؤثرة على العلاقة بين المغرب والاتحاد الاوروبي"، القانون العام، تاريخ الإطلاع: 2016/11/02 (03:02) في الموقع: **http://www.blog.saeed.com/2009/12**

[2]– نبيل بكاني، "الجزائر تترأس مبادرة (5+5 دفاع) لتعزيز التنسيق والتعاون المشترك في الأمن والدفاع بين جنوب وشمال المتوسط"، **رأي اليوم**، الرباط، 16 مارس 2016.

[3]– مجهول، **(العوامل...)**، **مرجع سابق**.

أوروبا" ودعا إلى "عدم التخوف من السلفيين" مؤكدا أن الشعب «لن يقبل أبدًا أنظمة إسلامية غير ديمقراطية»، ويعتبر أن الحوار (5+5) يعد الخطوة الأولى لتوسيع الحوار إلى كل أنحاء الاتحاد الأوروبي ومجمل بلدان المغرب العربي.

اعتبر الرئيس الموريتاني "محمد ولد عبد العزيز" حوار (5+5) نموذجًا من التعاون والتكامل وأن بإمكان قيمها أن تساعد على تجاوز المشاكل أي التحديات الأمنية (الإرهاب والجرائم العابرة للحدود وتهريب الأسلحة) وذلك من خلال تغيير الذهنيات، كما صرح بأن الحوار (5+5) هو عبارة عن حوار بين الحضارات»[1].

ثالثا: الجريمة المنظمة وتجارة المخدرات.

لقد طغى ملف الجريمة المنظمة والمخدرات بشكل هائل خلال التسعينات من القرن الماضي، حيث أصبحت هذه الظاهرة آفة جد خطيرة ومشكلة مهددة للأمن، ولهذا فقد ازداد اهتمام الدول الأورومتوسطية بالتعاون وذلك من أجل العمل على مكافحتها[2]، ولقد عرّف المؤتمر الوزاري الدولي المخصص للجريمة المنظمة والذي انعقد في **نابولي** بإيطاليا بأنه «تجمع لعصابات تهدف إلى القيام بنشاطات إجرامية، وتعتمد سواء على التنظيم الهرمي في العلاقات بين أعضائه، أو على الروابط الشخصية التي تسمح لبعض الأشخاص بقيادة الجماعة الإجرامية عبر استخدام أساليب العنف والتهديد والإفساد وتبيض العوائد غير المشروعة»[3].

إن لظاهرة العولمة أثر كبير في انتشار الجريمة المنظمة وامتدادها لنطاق واسع حيث ترتب عن ظاهرة العولمة نتيجتين، وهما إزالة الحدود بين الدول، حيث أصبح العالم كأنه

---

[1]– ف ب،" المرزوقي: مجموعة "5+5" تساعد على مواجهة التحديات الأمنية"، **الراية الأسبوعية**، ع11109،(السبت 06 أكتوبر 2012)، ص 16.

[2]– عبد الحق زغدار،" واقع وأفاق التعاون الأمني في المتوسط في مجال مكافحة المخدرات"، **مجلة المفكر**، ع08، ص 254.

[3]– **الموسوعة العربية، ماهر ملندي**، "الجريمة المنظمة"، المجلد 56، المستقل.

قرية واحدة، بالإضافة إلى تداخل القضايا الاجتماعية والسياسية والاقتصادية فيما بينها[1] ولقد تعددت وتنوعت مجالات وأساليب الجريمة المنظمة ومن أهمها غسيل الأموال النشاطات الإرهابية، التجارة بالأسلحة المحظورة والمخدرات بشتى أنواعها المتاجرة بأعضاء البشرية، تهريب الآثار، خطف السيارات، جرائم الحاسوب(قرصنة واختراق غير مشروع لأنظمة الغير وبرامجهم من خلال تقليدها أو نسخها أو تدميرها) جرائم النصب والتزوير والاحتيال[2]. وتتسم الجريمة المنظمة بعدّة خصائص، فهي تقوم على أساس التنظيم والإحترافية والهرمية في العمل، إلى جانب السرية والاستمرارية بالإضافة إلى لجوئها إلى أساليب العنف والفساد. ولهذا فإن الجريمة المنظمة تهدد المجتمعات وتشكل خطرًا على الأنظمة العالمية وكذا الخطر على السيادة، بالإضافة إلى اعتبارها خطرًا على المجتمع والأفراد، ومساهمتها في عدم الاستقرار الوطني[3].

دور المنظمات الكبرى في مكافحة الجريمة المنظمة:

1- الاتحاد الأوروبي: بعد توقيع الدول الأوروبية على معاهدة ماستريخت 1992 سهلت هذه المبادرة عملية تنقل رؤوس الأموال والأشخاص والسلع والخدمات بين هذه الدول وهذا ما سهل على المنظمات الإجرامية في توسيع نطاق لتشمل مختلف دول الأعضاء في المعاهدة، وقد عمد الاتحاد الأوروبي إلى مكافحة المخدرات حيث أنشأ 1993 وحدة مكافحة المخدرات داخل الاتحاد الأوروبي مقرها "لاهاي" "بهولندا" وتعمل على تبادل المعلومات في مجال المخدرات وغسيل الأموال وتبادل المعلومات في مجال الأنشطة الإجرامية المنظمة ولقد عقد الاتحاد عدّة اتفاقيات في مجال مكافحة الجريمة المنظمة منها اتفاقية حول تسهيل

---

[1]- جهاد محمد البريزات، "الجريمة المنظمة: دراسة تحليلية"، تاريخ الإطلاع:2016/10/30 (1:34) في الموقع: **http://www.abjjad.com/book/217743231/2177663684.**

[2]- مايا خاطر، الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية وسبل مكافحتها **مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**،م 27، ع3 ،(2011)،ص. 509.

[3]- عارف غلاييني، **الجريمة المنظمة وأساليب مكافحتها**، بحث مقدم لرتبة رائد في قوى الأمن الداخلي، (المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي: معهد قوى الأمن الداخلي، 2008)، ص. 12.

إجراء المجرمين بين دول الأعضاء والمتبنية من طرف المجلس الأوروبي 1995، إلى جانب معاهدة الاتحاد الأوروبي حول المساعدة المتبادلة في المسائل الجنائية 1997 بالإضافة إلى قضايا مكافحة الفساد بين موظفي الجماعة الأوروبية وسبل معالجته[1].

2- دور الأنتروبول في مكافحة الجريمة المنظمة: والمعرفة بالشرطة الجنائية الدولية وهي منظمة دولية لها كيان دائم وتتمتع بالشخصية القانونية، أنشأت 1923 في "ليون" بفرنسا وتتمثل مهمتها في تسهيل التعاون الشرطي العابر للحدود، ودعم ومساعدات المنظمات والسلطات والأجهزة المعنية جميعها بمنع الجرائم ذات الصفة الدولية ومكافحتها وقد ركّز الإنتربول على الجريمة المنظمة وخاصة على غسيل الأموال. وقد أنشأت 1989 فرعًا للجريمة المنظمة ملحقا بالسكرتارية "secrétaire" العامة وذلك بهدف الدراسة الدقيقة للجوانب المتصلة والمتعلقة بالجريمة المنظمة. كما أنشأت عام 1993 وحدة تحليل المعلومات الجنائية.

3- دور الدول الصناعية الكبرى ومكافحتها للجريمة المنظمة: وتضم الدول التالية (الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، ألمانيا، فرنسا، إيطاليا، المملكة المتحدة، كندا) قامت بإنشاء فريق العمل للنشاط المالي 1989 في باريس في اجتماع القمة الاقتصادية بهدف وضع إستراتيجية دولية ضد غسيل الأموال، وفي عام 1990 أصدر تقريرًا يحتوي على أربعين (40) توصية للاسترشاد بها على المستوى الدولي. وفي عام 1997 انضمت روسيا وشكلت المجموعة الثامنة (G8) السياسة المركزة على الجريمة المالية والتكنولوجية[2].

المبحث الثالث: السياسة الأوروبية الجوارية.

من خلال مرور عشرة سنوات على الشراكة الأورومتوسطية منذ مؤتمر برشلونة 1995 قيمت الشراكة بأنها حققت مجموعة من الإيجابيات، إلا أنها لا تخلو من السلبيات وذلك في مختلف الأبعاد التي عرفتها (السياسية الأمنية، الاقتصادية المالية، الاجتماعية

[1]- الياس أبو جودة،" دور المجتمع الدولي في مكافحة الجريمة المنظمة"، **الدفاع الوطني اللبناني**، ع87،(جانفي2014).

[2]- مايا خاطر، **مرجع سابق**، ص ص. 523، 524.

الثقافية)، وذلك من حيث الطرفين، ولهذا فقد سعى الاتحاد الأوروبي إلى التوجه نحو التوسع الجديد إلى دول الجوار الأوروبي، من خلال إقامة إستراتيجية أمنية متفق عليها في 12 ديسمبر 2003، وتهدف إلى إقامة علاقات جوارية جديدة مع الدول المجاورة للإتحاد الأوروبي، وهذا ما خلق ما يسمى سياسة الجوار الأوروبي[1].

المطلب الأول:تصنيف الدول الأوروبية الجوارية.

تأسس الاتحاد الأوروبي نتاجًا للحروب والصراعات الكارثية بين دوله، إلا أنه وجد نفسه بحاجة إلى بناء نوع من التعاون مع الدول المجاورة له، وبمرور الوقت تطورت العلاقات وأصبح الاتحاد الأوروبي نموذجًا لسياسة الجوار. ولقد تم تصنيف دول الجوار إلى فئتين وتتمثل الفئة الأولى في الدول المجاورة للاتحاد الأوربي والتي تتدخل ضمن سياسة الجوار وهي شريكة الاتحاد الأوروبي باتفاقيات الشراكة والتعاون المشترك وهي دول جنوب المتوسط وشرقه وتضم (تونس، المغرب، مصر، فلسطين، الأردن إسرائيل) ودول جنوب القوقاز (أرمينيا، جورجيا، أذربيجان) ودول شرق أوروبا (مولدوفا، أوكرانيا) غير أن ثمة بعض الدول كان يجب أن يتم تضمينها داخل سياسة الجوار (الجزائر، سوريا)، إلا أنّ الجزائر لم تدخل حتى الآن[2]، لقد صرح وزير الشؤون الخارجية "**رمضان لعمامرة**" خلال تدخله في الندوة الوزارية الرسمية حول سياسة الجوار أنه يتعين على أوروبا أن تأخذ بعين الاعتبار مؤهلات الجزائر في سياستها الخاصة بالجوار[3].

أما الفئة الثانية فهي تتمثل في جيران الاتحاد الأوروبي غير المتضمنين داخل سياسة الجوار الأوروبي وتضم كل من (روسيا، تركيا) وذلك نظرًا لأهميتها الجيوسياسية.

---

[1]– محمد مطاوع، أوروبا والمتوسط (من برشلونة إلى سياسة الجوار)،**مجلة السياسة الدولية**، (مصر:مركز الاهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية ،العدد 163، جانفي 2006)، ص 1.

[2]– باسم راشد، "**جوار الجوار**": **الأبعاد الجيوسياسية لسياسة الجوار الأوروبية**،(المركز الإعلامي: مركز الروابط للبحوث والدراسات الإستراتيجية، 17 ديسمبر 2015).

[3]– مجهول، "على أوروبا مراعاة الجزائر في سياستها الجوارية"، **الخبر**، (13 أفريل 2015). (

المطلب الثاني: الأهداف الأوروبية من خلال سياستها الجوارية.

لقد حدد الاتحاد الأوروبي مجموعة من الأهداف من خلال انتهاجها لسياسة الجوار وتتمثل فيما يلي:

- تعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وسيادة القانون، والمساواة والديمقراطية المستدامة، والحكم الراشد والمجتمع المدني المزدهر.
- تحقيق الاندماج التدريجي في السوق الداخلية للاتحاد الأوروبي من خلال بناء المؤسسات وتشجيع الاستثمارات[1].
- خلق الظروف الملائمة للتنقل عبر الحدود وتشجيع التواصل بين الشعوب.
- تشجيع التنمية والحد من الفقر، والتماسك الاقتصادي والاجتماعي والإقليمي الداخلي والتنمية الريفية، والعمل لمواجهة التغيير المناخي والكوارث.
- تعزيز بناء الثقة وغيرها من التدابير التي تساهم في تحقيق الأمن، وتسوية النزعات.
- تعزيز القانون الواسع النطاق على المستوى دون الإقليمي والإقليمي والجوار فضلاً عن التعاون عبر الحدود[2].

المطلب الثالث: آليات سياسية الجوار الأوروبي.

أولا: مخططات عمل سياسة الجوار الأوروبي[3].

تبنى السياسة الجوارية على مخططات عمل ذات صيغة ثنائية، حيث تركز على الاتحاد الأوروبي وكل دولة شريكة له.

وتقوم هذه السياسة على الاتفاق والتشاور والتنسيق فيما بين الدول تماشيا مع مستوى التطور الحاصل في طريق اندماجها مع هذه السياسة. ولد اعتمدت هذه المخططات من قبل

---

[1]- Laura Baeza, **30 ans de coopération (1979- 2009),** P. 55.

[2] –Veyrier Yves, **« L'union européenne et sesrelations de voisinage »,** République française avis et rapports du conseil économique Social et environnemental, N° 13, 2009, P ..

[3]– جعفر عدالة، "تطور سياسات دول الاتحاد الأوروبي بع الحرب البادرة في منطقة المغرب العربي"، **مجلة العلومالاجتماعية**، ع318، (19 ديسمبر 2014)، ص. 07.

المجلس الأوروبي في فيفري 2005، وتهدف إلى تحديد الأولويات إتباعها مع كل شريك بناءًا على مبدأ الحوار والمفاوضات معه تمهيدًا لاندماجه في السياسة الجوارية وتتمثل المجالات ذات أولوية فيما يلي:

1- الحوار السياسي المدعم: ويخص السياسة الخارجية والأمنية بالإضافة إلى الوقاية من الأزمات وإدارتها، والوقاية من التهديدات المشتركة وإقامة مسؤولية مشتركة بن الاتحاد الأوروبي وشركائه للحفاظ على الأمن والاستقرار في المنطقة التابعة للسياسة الأوروبية الجوارية.

2- سياسة التنمية الاقتصادية والاجتماعية: تقديم الدعم والمساعدات المالية.

3- دعم العلاقات التجارية والتفضيلية.

4- العدالة والشؤون الخارجية.

5- ربط الحوار (الطاقة، النقل والبيئة).

6- التعاون الجوي.

تعد هذه المخططات بمثابة الشروط لتجسيد وتفعيل هذه السياسة كما أنها تمثل برنامج عمل لكل الدول المعنية بسياسة الجوار (2004 إلى 2009).

وفي عام 2011 أطلق الاتحاد الأوروبي سياسية الجوار الأوروبية المجددة ساعيا إلى تعزيز العلاقات من خلال مقاربة "المزيد للمزيد"*، وذلك من خلال التعاون مع البلدان التي تظهر استعدادها للتحرك إلى الأمام للإصلاحات الأساسية، مما يؤدي إلى خلق تنافس فعال بين الدول الراغبة على الحصول على المساعدات[1].ولقد كانت المقاربة المرتكزة على مبدأ "المزيد للمزيد"ناجحة في دعم الإصلاحات في مجالات الحكم الرشيد،و الديمقراطية وكذا حكم القانون وحقوق الإنسان.حيث يلتزم الشركاء بهذه الإصلاحات ، الا أن الحوافز كانت

*- "**مبدأ المزيد مقابل المزيد**": أدخل هذا المبدأ في مراجعة سياسة الجوار الأوروبية الأخيرة (2010- 2011) وهو يعني أن الاتحاد الأوروبي سوف يطور شركات أقوى ويقدم حوافز أكبر للدول التي تحرز مزيدًا من التقدم نحو الإصلاح الديمقراطي انتخابات نزيهة وحرة وحرية التعبير والتجمع وتكوين الجمعيات، واستقلال القضاء ومحاربة الفساد.

[1]- هيثم أميرة فرناندیز،" الاتحاد الأوروبي: عملية برشلونة وسياسة الجوار الجديدة.

غير كافية للالتزام بالإصلاح في ظل غياب إرادة سياسية، وهذا دفع الاتحاد الأوروبي إلى إيجاد طرق فعالة لدعم الإصلاحات الأساسية مع الشركاء و ذلك بالاعتماد على العمل مع الفاعلين المدنيين و الاقتصاديين والاجتماعيين[1]

ثانيا: الآلية الأوروبية للجوار (2014- 2020).

تشكل الآلية الأوروبية الجديدة للجوار إحدى آليات التمويل الرئيسية وقيمتها "15.4 مليار يورو" للفترة (2014- 2020) والتي من شأنها أن توفر الجزء الأكبر من التمويل لبلدان سياسة الجوار الأوروبية، كما ستساهم في المشاركة في برامج الاتحاد الأوروبي الداخلية، وتحل الآلية الأوروبية للجوار ومحل الآلية الأوروبية للجوار والشراكة التي بلغ تمويلها "11.2 مليار يورو" سنة 2002. ويتم تقديم الدعم من خلال الآلية الأوروبية للجوار بثلاث طرق وتتمثل الطريقة الأولى في البرامج الثنائية التي تعطي الدعم المقدم إلى بلد شريك واحد، أما الطريقة الثانية فهي تعد في البرامج المتعددة للبلدان التي تتناول تحديات مشتركة بين جميع أو عدد من البلدان، والتعامل الإقليمي ودون الإقليمي بين دولتين أو أكثر من الدول الشريكة، أما فيما يتعلق بالطريقة الثالثة فهو عبارة عن برامج التعاون عبر الحدود بين الدول الأعضاء والدول الشريكة التي تجري بمحاذاة جانبها المشترك من الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي بما فيها روسيا[2].

المبحث الرابع: الاتحاد من أجل المتوسط.

إن فكرة تأسيس الاتحاد من أجل المتوسط، ليست فكرة عصرية، إنما تعود إلى ما يقارب حوالي قرن من الزمن، وذلك راجع لوجود العديد من الذين آمنوا بفكرة "الاتحاد من أجل المتوسط" ومنهم نجد "**كانيدو**" "**Kanido**" والذي عرض في 1920 مجموعة من المحاضرات (حول الفكرة والنشاط المتوسطي) هي مبادرة فرنسية حيث طرحها لأول مرة

[1]-المفوضية الأوروبية، تقرير مشترك موجه للبرلمان الأوروبي والمجلس الاوروبي واللجنة الاقتصادية والاجتماعية الاوروبية ولجنة المناطق،**مراجعة السياسة الاوروبية للجوار**، بروكسل، 18نوفمبر2015 ، ص 05

[2]- مجهول، **المشاريع في حركة 3 (الجوار الجنوبي للاتحاد الأوروبي)**، 2014- 2015، ص. 96.

الرئيس السابق "**ساركوزي**" وذلك في 07 فيفري 2007 في مدينة "**طولون**" "**Toulon**" حيث صرح «لقد جئت لأقول للفرنسيين أن مستقبلهم الحقيقي يلعب هنا في منطقة المتوسط».ولقد استلهم "**ساركوزي**"المقولة الشهيرة"**لبول هنري سباك**"وزير خارجية بلجيكا وأحد مؤسسي الوحدةالأوروبية حين قال:"إن أوروبا الغربية لديها رئتان للتنفس الأولى شمال هي حوض الراين حتى شمال الاسكندينافي (وقد سارع ساركوزي إلى الانفتاح على الولايات المتحدة)والثانية هي المتوسط شرقا وجنوبا (وقد بادر باقتراح إقامة الاتحاد من اجل المتوسط).[1]

وذلك نظرًا لواقع مسار برشلونة الذي نجح في مجالات وخفق في أخرى، وعبر الرئيس الفرنسي "**نيكولاس ساركوزي**" عن إصراره على تجسيد فكرة الاتحاد المتوسطي من خلال خطابه الرئاسي الأول وذلك عيشه فوزه في الانتخابات الرئاسية، في شهر ماي 2007، حيث دعا الرئيس الشعوب المتوسطية بضرورة الاتحاد مع الدول الأوروبية و كان عرضه مفاجئ وبشكل سريع ودون مقدمات وهذا ما أدى إلى عدم وجود رد فعل جاد على الطرح الذي بادر به الرئيس الفرنسي واعتبرت مجرد جزء من حملته الانتخابية.

وتضم مبادرة "الاتحاد من أجل المتوسط" الدول المطلة على البحر المتوسط والغير المطلة عليه، والمعنية على سلامته وأمنه وتهدف إلى زرع الثقة والوفاق بين الدول المشاركة[2].

المطلب الأول: محتوى مؤتمر الاتحاد من أجل المتوسط.

حدثت أشغال القمة التأسيسية للإتحاد من أجل المتوسط في جلسة مغلقة بمشاركة كل من الرئيس الفرنسي "**نيكولاس ساركوزي**" "**Nicolas Sarkosy**"، وقد تم بالفعل استخدام بعض أهم البرامج والأدوات المالية الممنوحة من طرف الاتحاد الأوروبي، في خدمة هذه الأهداف بنجاح من أجل خلق مجالات للتعاون مع الدول الأخرى، ولاسيما الدول المرشحة، فالسياسة الأوروبية الجوارية سمحت بالاستثمارات التمويلية المخولة من الصناديق الهيكلية

[1]-أحمد مختار الجمال،**الاتحاد من اجل المتوسط:بداياته وتطوراته ومستقبله**،(المركز الدولي للدراسات المستقبلية،2008).

[2]– رتيبة برد، (**الإستراتيجية...**)،**مرجع سابق**، ص. 72.

الأوروبية في المشاريع الشاملة لبعض دول المتوسط الغير مرشحة للعضوية في الاتحاد الأوروبي[1].

والرئيس المصري "حسني مبارك" وقد أشار الرئيس الفرنسي في البداية إلى ضرورة تقاسم المسؤوليات والاتفاق على إقرار حقوق وواجبات كل طرف، وهذا بحكم الجغرافيا والتاريخ والثقافة التي تربط الطرفين، كما أن التمكن من بناء مستقبل أحسن لا يكون إلاّ إذا تقاسمت السلطة في ظل التضامن الفعال، واحترام الآخر، إلى جانب ضرورة الرئاسة المشتركة للإتحاد من أجل المتوسط، وأكد أيضا على ضرورة الحفاظ على ما حققه مسار برشلونة، وقد خرج وزراء خارجية دول "القمة الأورومتوسطية" من اجتماعهم بالإعلان المشترك بالقمة التأسيسية لمسار برشلونة "الاتحاد من أجل المتوسط".

ينص إعلان باريس على جعل منطقة المتوسط بحيرة يسودها السلام والديمقراطية والازدهار من جهة، والعمل على مواجهة الصعاب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية للمنطقة، أي أن هدفه يتمثل في تحقيق الأمن والنمو الاقتصادي ومحاربة التهديدات الأمنية الجديدة كالإرهاب من جهة أخرى، أما فيما يخص طريقة عمل الاتحاد فقد تم التأكد على مبدأ قمة تعقد كل عامين بالتناوب تجتمع فيها البلدان الأوروبية والمتوسطية واجتماع لوزراء الخارجية كل عام، بالإضافة إلى مبدأ "الإجماع" في قرارات القمة والدعوة إلى قمم الاتحاد بشرط اجتماع كل دول الأعضاء فيها.

مع احترام مبدأ التناوب وإعداد النص يكون "لجنة مشتركة دائمة" التي تتكون من المفوضية الأوروبية وجميع الدول العضو، ويكون مقرها ببروكسل[2].

لقد تم إطلاق "مسيرة برشلونة: الإتحاد من أجل المتوسط" في باريس في 13 جويلية 2008، من أجل إعطاء دفعة جديدة لمسيرة برشلونة، الإطار الذي يدير العلاقات بين

---

[1]– جوانا أورتيجا أليماني، **سياسات التماسك في منطقة البحر الأبيض المتوسط**، الجمعية الإقليمية والمحلية الأورومتوسطية، الجلسة الخامسة، طنجة، 24 فيفري 2014.

[2]– رتيبة برد، **(الإستراتيجية...)،مرجع سابق**، ص. 73.

الاتحاد الأوروبي وجيرانه في الجنوب، وقد أطلق الاسم الجديد والمتمثل في "الاتحاد من أجل المتوسط" وذلك في نوفمبر 2008، ولقد تم تدشين مقر الأمانة للاتحاد من أجل المتوسط في برشلونة وذلك في مارس 2010 وتقوم على تعزيز وتنسيق المشاريع وتقوية التعاون والتأثير المباشر على سبل المعيشية للمواطنين. يقوم الاتحاد من أجل المتوسط بجمع المشاريع الإقليمية وشبه الإقليمية أو عبر الوطنية في قطاعات وهي: النقل والطاقة والمياه، حماية البيئة، التعليم العالي، البحوث والشؤون الاجتماعية، تعزيز الفرص العملية وتطوير الأعمال[1].

المطلب الثاني: دوافع ومشاريع الاتحاد من أجل المتوسط.

أولا :الدوافع

تعود أهم الدوافع لإنشاء مبادرة الإتحاد من أجل المتوسط إلى تعثر وإصابة مسار برشلونة للشراكة الأورومتوسطية بالشلل، مما أدى بالضرورة للبحث عن صيغة جديدة منشطة للفكرة المتوسطية، وبالإضافة إلى تعرض ومعاناة منطقة المتوسط لأزمات ونزاعات أثّرت على الشراكة والتعاون في المنطقة، حيث نجد الانسداد الذي يعيشه الشرق الأوسط يعود سببًا في خلق مبادرة جديدة تزيد من تفعيل دور الاتحاد الأوروبي، وذلك من خلال إعطاء دور إقليمي أكبر لأوروبا فيما يتعلق بالقضايا المتوسطية مثل تدعيم الجهود وتكثيفها لمسار السلام في الشرق الأوسط، حيث تعد قضية الصراع العربي– الإسرائيلي السبب الرئيسي في تعثر كل مشاريع الشراكة الأورومتوسطية، بالإضافة إلى قضية الصحراء الغربية التي تعرقل مسار التعاون سواء كان أفقيا (بين الجنوب فيما بينها) أو عموديا (بين دول أوروبا ودول جنوب المتوسط)[2].

ثانيا: المشاريع.

[1]- Délégation de l'Union Européenne en Algérie, **Rapport sur la Coopération UE-Algérie**, 2014.

[2]– رتيبة برد،**(الإستراتيجية...)، مرجع سابق**، ص. 74.

لقد حددت المبادرة ستة مشاريع أساسية وتتمثل في إزالة التلوث من البحر الأبيض المتوسط، بالإضافة إلى إنشاء الطرق السريعة البحرية والبرية، وكذلك العمل والسعي على إقامة مبادرات الحماية المدنية لمكافحة الكوارث الطبيعية من صنع الإنسان، والقيام بافتتاح جامعة أورومتوسطية وذلك في سلوفينيا، العمل على المبادرة المتوسطية لتنمية الشركات مع التركيز على المنشآت الصغرى والمتوسطة الحجم، والسعي من أجل إقامة خطة الطاقة الشمسية المتوسطية[1].

المطلب الثالث: التحديات والعوائق، التي واجهت الاتحاد من أجل المتوسط.

إن الإتحاد في دوامة صراع من أجل البقاء ونجاح مساره، حيث يواجه عدّة عراقيل تمنعه من تحقيق أهدافه المنشودة ومن بين هذه التحديات نذكر:

– معاناة الاتحاد الجديد من هاجس الثنائية (شمال– جنوب) بمفهوم آخر ثنائية الغني والفقير، فهو جامع لضفتين متمايزتين: دول أوروبية متناسقة فيما بينها وذلك من خلال إستراتيجيتها الهادفة إلى تحقيق مصالحها، ودول الجنوب غير متناسقة فيما بينها فيما يخص المصالح والأهداف، حيث تمتاز كلّ واحدة بخصائصها وإستراتيجيتها وطموحاتها والأبرز من هذا تواجد إسرائيل داخل هذا الاتحاد، حيث أن الصراع العربي الإسرائيلي سيشكل حلقة ضعيفة والذي سيكون الخلاف الأساسي بين دول الاتحاد كونه الحاجز الأساسي الذي يعرقل مسار هذا الاتحاد إلى جانب صعوبة تحقيق الأمن والسلام في المنطقة، كما نذكر التوترات القائمة بين الدول الأعضاء في هذا الاتحاد من أبرزها الخلاف القائم بين الجزائر والمغرب حول الصحراء الغربية إضافة إلى الخلاف المغربي الإسباني حول مدينتي (السبتة ومليلة)والتوتر السوري اللبناني نتيجة الوضع السياسي الداخلي في لبنان إضافة إلى مختلف النزاعات التي ستلعب دور في تهديد كيانه ونموّه[2].

---

[1]- Nathalie Issa, **L'union pour la méditerranéen**, P 07.

[2]– رتيبة برد، (**إستراتيجية...**)،**مرجع سابق**، ص ص. 80، 81.

– صعوبة وضع المشروع المتوسطي الجديد حيز التطبيق، حيث في إطار مسار برشلونة (برنامج ميد) مبالغ ضخمة لتمويل المشاريع الاقتصادية في دول جنوب الحوض إلاّ أن هذه المبالغ لم ترى النور أبدًا، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار مصادر الطاقة في أوروبا مما يشكك من قدرتها على تمويل مشروع الاتحاد من أجل المتوسط.

– الفروق السياسية والاجتماعية والثقافية بين دول الاتحاد ودول المتوسط تحول دون نجاحه وذلك نظرًا للانقسام بين دول الاتحاد الأوروبي حول المتوسطي[1].

[1]– رضا بن كيران، "انقسام بين دول الاتحاد الأوروبي حول المتوسط"، **الشرق**، ع736، 14 أوت 2008، ص 16.

خلاصة الفصل الثاني:

إن المبادرات المطروحة من طرف الدول الأوربية على الدول المتوسطية لم تأتي محض الصدفة، وإنما مشروع جاء بمجموعة من الأهداف والطموحات في مختلف الأبعاد السياسية الأمنية،الاقتصادية المالية، الاجتماعية الثقافية. ولقد كان الطابع الغالب على المبادرات هو الطابع الأناني لدول الأوربية حيث نجد المبادرات مطروحة من طرف الدول القوية أي الدول الأوربية وما على الدول المتوسطية إلا الترحيب بها وتنفيذها، إلا أن المبادرات لم تساهم في تحقيق كل الطموحات المرغوبة في أرض الواقع.

الفصل الثالث

الشراكة الأوروجزائرية (1995- 2015)

الفصل الثالث

الشركة الأوروجزائرية (1995-2015)

المبحث الأول: الشراكة الأوروجزائرية (1995-2015)

المطلب الأول: مسار العلاقات الأوروجزائرية (1976- 1995).

المطلب الثاني: دوافع وأهداف الشراكة الاوروجزائرية.

المطلب الثالث: محاور الشراكة الأوروجزائرية.

المبحث الثاني: أهم الاتفاقيات المبرمة في الشراكة الأوروجزارية.

المطلب الأول: اتفاقية الشراكة الأوروجزائرية في الشق الاقتصادي والمالي.

المطلب الثاني: الاتفاقيات القضائية المبرمة بين الجزائر والدول الأوروبية.

المطلب الثالث: الاتفاقيات الثنائية المبرمة في مجال الغاز بين الجزائر ودول الاتحاد الأوروبي.

المبحث الثالث: وتقييم الشراكة الأوروجزائرية.

المطلب الأول: عراقيل الشراكة الأوروجزائرية.

المطلب الثاني: انعكاسات الشركة الأوروجزائرية.

المطلب الثالث: تقييم الشراكة الأوروجزائرية.

خلاصة الفصل الثالث.

تمهيد:

تكتسي المنطقة المتوسطية أهمية إستراتيجية بالغة، كونها تتمتع بأهم المكونات التي تعطي للمنطقة جاذبية، وهذا ما جعلها سببا لتنافس الدول الكبرى حولها. وتعدّ الجزائر دولة محورية وذو أهمية في المنطقة المتوسطيّة، حيث اكتسبت الجزائر أهميتها، كونها أكبر دولة إفريقية مساحة، إلى جانب تمتعها بحدود بحرية وبرية واسعة جعلتها منفتحة على العالم، أما من الناحية الاقتصادية فهي من أفضل المنتجين للغاز الطبيعي في العالم (70 مليار م^3 سنويا). كما لا يمكن تجاهل دورها الكبير في سعيها لاستقرارها وكذا عملها المتواصل لتسوية النزاعات القائمة بين دولها[1].

إن الاهتمام الأوروبي بالجزائر لم ينتهي فور حصولها على استقلالها بل ظلّ قائما إلاّ أنّ هذه المرّة تختلف الأساليب، حيث اعتمدت الدول الأوروبية على طرق جديدة تمكنها من الحصول على امتيازات تتمتع بها سابقا.

عانت الجزائر من ويلات الاستعمار، مما جعلها تعيش تخلّفا على جميع المستويات إلى جانب هشاشة وضعف بنيتها الاقتصادية، ورغم الفرق الشاسع القائم بين الدول الأوروبية والدول الجزائرية في مختلف الجوانب الا انهما امضيتا على اتفاق الشراكة.

المبحث الأول:أهداف ومحاور الشراكة الأوروجزائرية

حرص الاتحاد الأوروبي إلى إقامة علاقات مع دول حوض المتوسط، فسعى إلى توسيع نفوذه في المنطقة منذ مطلع التسعينات، ولقد اندرج اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي ضمن إعلان برشلونة لسنة 1995، والذي يهدف إلى إقامة شراكة وإنشاء منطقة تبادل حريتهما[2].

---

[1]– سمير قط، "أوروبا، أمريكا... رهان المغرب العربي مزاحمة إقتصادية وإستراتيجية، أم تكامل أمني"، **مجلة المفكر**، ص 447.

[2]– عبد الحميد زعباط،" الشراكة الأورومتوسطية وأثرها على الاقتصاد الجزائري"، **مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا**، العدد الأول ،ص 53 .

المطلب الأول: مسار العلاقات الأوروجزائرية (1976– 1995).

أولا: من التعاون إلى الشراكة.

لقد عرفت علاقات الجزائر مع الاتحاد الأوروبي مجموعة من المراحل وذلك إنطلاقا من مرحلة التعاون وصولا إلى مرحلة الشراكة.

لقد فتحت المجموعة الاقتصادية الأوروبية مفاوضات مع الجزائر سنة 1972 بهدف الوصول إلى اتفاق في إطار السياسة المتوسطية المتبناة من طرف المجموعة الأوروبية ولقد وقعت الجزائر في 26 أفريل 1976 اتفاقية التعاون والتي دخلت حيز التنفيذ رسميا في نوفمبر 1978.

كما شهدت العلاقات الأوروجزائرية تطوّرات، حيث عرفت توقيعا ثانيا في 20 ماي 1897، ولقد جاء هذا الاتفاق في الوقت الذي كانت الجزائر تعاني من تابعيات الأزمة النفطية سنة 1986، ويهدف إلى إيجاد شركاء اقتصاديين لتجاوز الأزمة والذي ينص على إلغاء القيود الجمركية على صادرات الجزائر الفلاحية إلى دول المجموعة الاقتصادية الأوروبية[1]، أمّا في سنة 1994، فلقد تم عقد أول لقاء بين الجزائر ووفد الاتحاد الأوروبي في الجزائر لمناقشة المحاور الأساسية لمستقبل المفاوضات اللازمة إتباعها، وتكوين ست ورشات* تعالج القضايا التالية (الزراعة، الصناعة، الخدمات، التعاون الاقتصادي، المالي الاجتماعي والثقافي). ولقد تمت المصادقة الأولية على اتفاقية الشراكة في 19 ديسمبر

[1]- Stephane Fula, **L'Union Européenne doit consolider sa relation avec l'Algérie**, (Dimanche 15 Mai 2011).

*– جمدت الورشات بسبب الاختلاف حول كيفية معالجة الملفات السياسية والاقتصادية وكذلك الأوضاع الأمنية التي عرفتها الجزائر آنذاك.

2001 ببروكسل بعد اختتام الجولة 17 من المفاوضات بين الطرفين وصولا إلى الاتفاق النهائي على اتفاقية الشراكة وذلك في 2002 ودخولها حيز التنفيذ في 1 سبتمبر 2005[1].

ثانيا: بنود الاتفاق في الشراكة الأوروجزائرية[2].

1- تطوير المبادلات وضمان انطلاق علاقات اقتصادية واجتماعية متوازنة وتحديد شروط التحرير التدريجي للمبادلات والخدمات ورؤوس الأموال.

2- ضمان حرية تنقل رؤوس الأموال الخاصة بالاستثمارات المباشرة في الجزائر إضافة إلى إعادة توظيف هذه الاستثمارات.

3- العمل على توفير الجو المناسب لتحقيق الحوار السياسي وتعزيز علاقات التعاون فيما بينهم.

4- تفضيل المبادلات البشرية في إطار الإجراءات الإدارية.

5- احترام مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان.

6- العمل على تشجيع الاندماج المغاربي.

ثالثا: المبادلات التعاونية الأوروبية الجزائرية (1976– 1995).

وقعت الجزائر سنة 1976 اتفاقيات تعاون مع المجموعة الاقتصادية الأوروبية في إطار السياسة المتوسطية الموضوعة في السبعينات، ولقد تميّزت هذه الاتفاقيات بطابع شمولي وتناولت نقطتين أساسيتين هما:

العلاقات التجارية والتعاون التقني والمالي، كما تطرقت لمشكل الهجرة إلاّ أنه وقع إغفال هذا الملف في مستوى التنفيذ من طرف الأوروبيين وهذا راجع إلى ارتفاع البطالة وانتشار مظاهر الانكماش في أقطارهم[1].

---

[1]– إبراهيم بوجلخة، **دراسة تحليلية وتقييميه لإطار التعاون الجزائري الأوربي على ضوء اتفاق الشراكة الأورو–جزائرية– دراسة تقييميه لمجموعة من المتغيرات الكلية**، مذكرة ماجستر غير منشورة ، (جامعة محمد خيضر– بسكرة: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2013/2012)، ص ص. 165، 166.

[2]– ناصر بوعزيز، علي لزعر، **تأهيل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية في ظل الشراكة الأورومتوسطية**، أبحاث اقتصادية وإدارية، ع الخامس، (جوان 2009)، ص ص. 31، 32.

1- التعاون التجاري:

تتميز الاتفاقيات التي وقعتها الجزائر مع المجموعة الاقتصادية الأوروبية سنة 1976 بالتشابه، كونها تنصب على الصادرات في المجال الزراعي، الصناعي والموارد الأولية.

ولقد منحت امتيازات للصادرات الجزائرية للدخول إلى سوق المجموعة الأوروبية،إلاّ أن المنتوجات الزراعية خضعت إلى نظام الحصص، كما استفادت من التفضيلات التجارية أما في المجال الصناعي فقد أزيلت عليه الحقوق الجمركية ممّا يؤدي إلى دخول المواد الصناعية بحرية في السوق الأوروبي.

لقد أقرت السياسات المتوسطية بضرورة التعاون المالي والتقني بين المجموعة الأوروبية والمتوسطية عامة والجزائر خاصة، حيث نجد الجزائر وقعت سنة 1978 بورتوكولات مالية مع الجانب الأوروبي.

2- التعاون المالي والتقني:

لقد أقرت السياسات المتوسطية بضرورة التعاون المالي والتقني بين المجموعة الأوروبية والمتوسطية عامة والجزائر خاصة حيث نجد الجزائر وقعت سنة 1978 بروتوكولات مالية مع الجانب الأوروبي.

وتم تحديد المقادير المخصصة من طرف البروتوكولات المالية في شكل موارد مالية أو قروض من البنك ويتضح ذلك من خلال هذا الجدول:

البروتوكولات المالية	مبلغ كل بروتوكول	قروض من البنك
البروتوكول الأول (1978– 1982)	95 مليون ايكو	70
البروتوكول الثاني (1982– 1986)	139 مليون ايكو	107
البروتوكول الثالث (1986– 1991)	224 مليون ايكو	187

[1]– فتح الله ولعلو، **المشروع ألمغاربي والشراكة الأورومتوسطية**، (الدار البيضاء، دار توبقال للنشر، ط1، 1997)، ص. 156.

البروتوكول الرابع (1991– 1996)	284 مليون ايكو	280
المجموع	742 مليون ايكو	640

المصدر: عبد المجيد قدي، الجزائر ومسار برشلونة، جدول الأموال الممنوحة للجزائر في إطار البروتوكولات المالية المبرمة مع الاتحاد الأوروبي.

3– التعاون الاجتماعي والإنساني:[1]

تم الاتفاق من خلال الشراكة على ضرورة قيام علاقات اجتماعية، إنسانية، ثقافية بالتوازي مع الشراكة الأمنية، السياسية، الاقتصادية، المالية والتي تقوم على أساس الاحترام المتبادل واحترام تنوّع الثقافات والتقاليد والحضارات في حوض البحر الأبيض المتوسط.

المطلب الثاني: دوافع وأهداف الشراكة الاوروجزائرية.

I– بالنسبة للجزائر:

يعدّ الاتحاد الأوروبي أهم شريك تجاري للجزائر، حيث يحتل المرتبة الأولى، فلقد بلغت صادرات الجزائر نحوه بـ 57% من إجمال صادراتها، أما فيما يخصّ الواردات فهي تقدر بـ 55.5%، حيث تعدّ إيطاليا البلد الأول المستهلك للمنتجات الجزائرية بنسبة 24.2% تليها فرنسا بنسبة 11.61%، ثم إسبانيا بنسبة 9.21%. تعتبر فرنسا المورّد الأول للجزائر بنسبة 22.40% ثم إيطاليا بنسبة 9.75% وأخيرا ألمانيا بنسبة 7.03%.

– تعزيز تنافس الاقتصاد الوطني من خلال الاستفادة من المزايا الأوروبية والمساهمة في تقليل حدّة التنافس التي ستعرض لها المؤسسات الاقتصادية الوطنية.

[1]– عبد الجليل هويدي، **انعكاسات الشراكة الأورومتوسطية على التجارة الخارجية في الجزائر**، مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية، (جامعة محمد خيضر– بسكرة: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2013/2012)،

– الرغبة الجزائرية في توسيع وتوطيد العلاقات الاقتصادية والاجتماعية المتوازنة بين الاتحاد الأوروبي والجزائر والعمل على تحديد شروط التحرير للمبادلات الخاصة بالسلع ورؤوس الأموال.

– السعي لتشجيع الاندماج ألمغاربي، وذلك عن طريق تشجيع المبادلات داخل المجموعة المغاربية (الجزائر، المغرب، تونس، ليبيا، موريتانيا)، وكذا بين المجموعة المغاربية والاتحاد الأوروبي[1].

II– بالنسبة للإتحاد الأوروبي:

1– توسيع نفوذها في إطار التنافس مع القوى الكبرى، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية التي بسطت نفوذها في الشرق الأوسط[2].

2– التحكم والحدّ من الهجرة غير الشرعية نحو دول الاتحاد الأوروبي: يعدّ النمو الديموغرافي في توزيعه غير العادل في المؤسسات بين الشمال والجنوب عاملا في عدم الاستقرار، وأدّى هذا إلى تخوّف الاتحاد الأوروبي بشكل متزايد، ممّا يسمى "بالقنبلة السكانية" في بلدان المتوسط التي تبلغ نسبة النمو السكاني فيها حوالي 2.4% مقابل 0.5%للبلدان الأوروبية ومن جهة نجد أن الدول الأوروبية تعتبر ذات كثافة سكانية قليلة ومتقدمة في السن وهذا الدافع أدى بها إلى الاستعانة باليد العاملة، واستغلالها في عقر دارها من خلال الفرص التي تمنحها الشراكة الاقتصادية وذلك عن طريق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول الشريكة، وهذا سيؤدي إلى الحدّ وتقليل الهجرة بطريقة سلمية[3].

---

[1]– ليلى أوشن، **الشراكة الأجنبية والمؤسسات الاقتصادية الجزائرية**، مذكرة ماجستير غير منشورة في القانون،(جامعة مولود معمري تيزي وزو: كلية الحقوق مدرسة الدكتوراه للعلوم القانونية والسياسية، 2011/02/22)، ص 66.

[2]– نادية سجار، رزيقة غراب، **محتوى الشراكة الأوروجزائرية**، الملتقى الدولي حول أثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،(جامعة فرحات عباس: كلية الاقتصادية وعلوم التسيير، 13–14 نوفمبر 2006)، ص. 08.

[3]– إبراهيم بوجلخة، **مرجع سابق**، ص. 166.

3– الحصول على مصادر الطاقة والنفط والغاز وذلك باعتبار الجزائر دولة غنية بالنفط كونها تحتل المرتبة 13 عالميا من حيث الاحتياطات النفطية، وثاني مصدر للغاز الطبيعي إلى أوروبا بعد روسيا بنسبة 30%.

4– ضمان أمن أوروبا، حيث لا يمكن أن تكون أوروبا مستقرة إلاّ باستقرار بلدان حوض جنوب المتوسط، وخاصة كون أن الجزائر مرت بمرحلة من اضطرابات في التسعينات[1].

المطلب الثالث: محاور الشراكة الأوروجزائرية.

لقد نظمت الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والجزائر (تسعة) محاور أساسية وهي:

المحور الأول: يقوم على "**الحوار السياسي بين الاتحاد الأوروبي والجزائر**"، وذلك من خلال بناء علاقات تضامنية، تساهم في خلق وتحقيق الرفاهية وضمان الأمن المتوسطي.

المحور الثاني: "**التنقل الحرّ للسلع**"من خلال إنشاء منطقة حرّة للتبادل وذلك في ظرف فترة اثني عشر سنة ابتداء من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ، وذلك طبقا للإجراءات المعتمدة في المنظمة التجارية العالمية، بالإضافة فلقد نصت الاتفاقية بتبادل المنتجات الفلاحية والصيد البحري والتزام الطرفان على تحرير أوسع للمبادلات ضمن المبادئ التالية.

– عدم فرض قيود كمية جديدة على الواردات واتخاذ إجراءات أخرى مماثلة على المبادلات بين الطرفين، والعمل على إلغاء القيود المماثلة المطبقة على المبادلات.

– إمكانية اتخاذ إجراءات حمائية ووقائية في حالة ممارسة الإغراق في علاقاته مع الطرف الآخر، أو دخول منتجات عن طريق الاستيراد بكميات وشروط ،من شأنها أن تلحق الضرر بالمنتجين الوطنيين.

المحور الثالث: "**تجارة الخدمات**" يقوم على حق التأسيس أو الإنشاء وتقديم الخدمات حيث اتفق الطرفان على توسيع مجال تطبيق الاتفاقية بشكل يسمح بإدراج الحق في بناء

[1]– رحيم حسين، **إشكالية البطالة والتشغيل في الجزائر في إطار اتفاقية الشراكة الأوروجزائرية**، بحث مقدم إلى المؤتمر السنوي لقسم العلوم الاقتصادية بجامعة المسيلة، (جامعة برج بوعريرج: كلية الاقتصاد وعلوم التسيير)، ص. 06.

أو تأسيس المؤسسات في إقليم الطرف الآخر، وتحرير الخدمات (المالية، البنكية، المواصلات والاتصالات)[1].

المحور الرّابع: يتضمن"**دفع رؤوس الأموال، المنافسة وإجراءات اقتصادية أخرى**": ولقد تعهد الطرفين بقبول العملة القابلة للتحويل أثناء القيام بعملية الدفع والصفقات الجارية مع الالتزام بإمكانية تحويل أو إخراج الأرباح الناتجةعن الصفقات وحرية تنقل رؤوس الأموال المتعلقة بالاستثمارات المباشرة في الجزائر. كما اتفق الطرفان على اتخاذ إجراءات صارمة في حال حدوث اختلال في ميزان مدفوعاتها، وذلك بشرط إبلاغ الطرف الآخر بهذه الإجراءات ومباشرة بعد تصحيح الخلل يتم إزالتها ويجب أن تكون محدّدة وفق رزنامة متفق عليها.

المحور الخامس: يرتبط هذا الأخير "**بالتعاون الاقتصادي الخادم للمصلحة المشتركة**" ويركّز هذا التعاون على القطاعات التي تعاني من مشاكل داخلية، وكذا القطاعات التي تسمح بتحقيق التقارب وتسهيله بين الاقتصاد الأوروبي والجزائري، بالإضافة إلى القطاعات المساهمة في رفع مستوى النمو وتوفير مناصب الشغل، وكذا تطوير المبادلات بين الطرفين وذلك بإعطاء الأولوية للقطاعات المنوعة للصادرات الجزائرية ويشمل التعاون الجهوي في الاتفاقية على ما يلي:

- التعاون في مجال البيئة ومقاومة التلوث.
- دعم وتشجيع الاستثمار المباشر والشراكة الصناعية.
- تطوير الهياكل الاقتصادية الإنسانية.
- التعاون في مجال البحث العلمي، التكنولوجي، التربية، التعليم والتكوين.

[1]– عزيزة سمينة، "الشراكة الأوروجزائرية بين متطلبات الإنفتاح الاقتصادي والتنمية المستقلة"، **مجلة الباحث**، ع09، (2011)، ص 152.

المحور السادس: الذي يرتبط "**بالتعاون الاجتماعي والثقافي**"الذي يشمل الإجراءات الخاصة بالعمال وذلك من خلال عدم المعاملة التمييزية في شروط العمل، المكافآت والاستفادة من نفس الضمان الاجتماعي، كما تناول أيضا هذا المحور التعاون الثقافي والتربوي بتشجيع تبادل المعلومات، وتشجيع التفاهم بين الثقافات بمختلف الوسائل بالإضافة إلى تنظيم تظاهرات ثقافية[1].

المحور السابع: يتعلق"**بالتعاون المالي**" وذلك من خلال:

- دعم الإصلاحات الهادفة إلى تحديث وعصرنة الاقتصاد.
- إعادة هيكلة المؤسسات الاقتصادية.
- تشجيع الاستثمارات الخاصة والأنشطة المساهمة في توفير الشغل.
- إعادة تأهيل الاقتصاد بسبب الآثار الناجمة عن وضع منطقة التبادل الحر على الاقتصاد الجزائري.

المحور الثامن: ويخص"**التعاون في مجال العدالة والشؤون الداخلية (J.A.I)**"وذلك عبر:

- تقوية مؤسسة الدولة والقانون.
- العمل على مراقبة الهجرة غير الشرعية.
- السعي من أجل القضاء على الإرهاب الدولي ومحاربة الفساد والرشوة.
- تسهيل عملية تنقل الأشخاص وذلك من خلال تسهيل منح التأشيرات[2].

المحور التاسع: "**أحكام مؤسساتية عامة وختامية**"، وذلك من خلال إنشاء مجلس الشراكة على المستوى الوزاري لمتابعة ودراسة المشكلات، وإنشاء لجنة الشراكة تتكفل بعملية تسيير الاتفاق[3].

---

[1]–عزيزة سمينة، **مرجع سابق**، ص 153.

[2]– العجال بن سونة، **اتفاق الشراكة الأوروبية الجزائرية وآثاره على الاقتصاد الوطني**، مذكرة الماجستير إدارة الأعمال، (جامعة خميس مليانة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014/06/08،) ص.

[3]– إبراهيم بوحلخة ، **مرجع سابق**، ص. 168.

المبحث الثاني: أهم الاتفاقيات المبرمة في الشراكة الأوروجزارية.

إن بروز نظام عالمي جديد يغلب عليه طابع التكتلات بسبب الانفتاح الاقتصادي الكبير والذي بدوره أعطى دافعا هاما لمشروع العولمة، فإن كانت الدول المتقدمة تسعى إلى استمرارية نموّها المتوقف على التوسع المتنامي للأسواق، فإن الدول المتخلفة هدفها الرّئيسي هو السعي من أجل تحقيق تنمية مستدامة[1].

ونظرا للمستجدات العالمية الجديدة، وجدت الجزائر نفسها مجبرة على مسايرتها وذلك لكي لا تظلّ في معزل عن الاقتصاد الدولي، لجأت إلى إتباع سياسة الشراكة، وذلك بهدف إنشاء منطقة ازدهار مشتركة[2]،

المطلب الأول: اتفاقية الشراكة الأوروجزائرية في الشق الاقتصادي والمالي.

كانت اتفاقية الشراكة قد أبرمت مع الاتحاد الأوروبي في أبريل 2002 بمدينة "فالنيسيا" الإسبانية، وهكذا فقد تم التوقيع على الاتفاقية من طرف الجزائر وأربعة عشر دولة من دول الاتحاد الأوروبي، إلا أن الاتفاقية لن تصبح سارية المفعول إلا بعد توقيع هولندا عليها. وتهدف الاتفاقية إلى التحرير الكامل فيما يخص الاستيراد والتصدير للسوق الجزائرية وفتح فرص محدودة أمام التصدير الجزائري إلى الاتحاد الأوروبي، كما أنه تم الإقرار على إزالة الحواجز المعرقلة للتجارة والقدرات التنافسية،بالإضافة إلى القيام بإلغاء الحواجز الجمركية خلال العامين القادمين[3]، وأبرمت الجزائر اتفاقية مع فرنسا في 11 ديسمبر 2006، وتنص على الشراكة الاقتصادية والمالية[4].

أولاً: التعاون في الشق الاقتصادي.

---

[1]– العجّال بن سونة، **نفس المرجع.**

[2]– أمينة ركاب، "الشراكة كوسيلة قانونية لتفعلي الاستثمار الأجنبي في الجزائر"، **مجلة القانون والأعمال**، تاريخ الإطلاع 2016/10/28 (02:45)، في الموقع: .**http// :www.droitetentreprise.org./web**

[3]–برنهارد شميدت، **اتفاقية الشراكة مع الجزائر**، ترجمة: عبد اللطيف شعيب، (حقوق الطبع قنطرة، 2005).

[4]– عبد المجيد بوزيدي، "ماذا تريد فرنسا من الجزائر... التجارة أم الشراكة؟"، **الفجر**، تاريخ الإطلاع: 2016/11/07 (17:05) في الموقع: **http/: www.al-fadgr.com/ar/index.php!news=167035!print**

I- إنشاء منطقة التبادل الحر:

رغم تعدد المجالات، إلاّ أن المجال الاقتصادي يعد من أهم المساهمين في تحقيق التنمية والتطور، ولهذا نجده يحض بأهمية كبرى وذلك نظرًا لطبيعة الرهانات المتعلقة به. إن الجزائر بحاجة ماسة لتجاوز مشاكلها الاقتصادية المتراكمة منذ الثمانينات من القرن الماضي، ولهذا فقد سعت من آجل العمل على إنشاء منطقة التبادل الحر مع الطرف الأوروبي، ولقد نصت الاتفاقية على إنشاء منطقة التبادل الحر بين الطرفين تدريجيا، وذلك في فترة تمتد اثنتي عشر (12) سنة، كحد أقصى ابتداءً من تاريخ دخول الاتفاقية حيز التنفيذ.

وتعتبر منطقة التبادل الحرّ شكل من أشكال الاندماج الاقتصادي والتي تمّ إقرارها من طرف الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية واتفاقيات ألغات "GATT" في عام 1994، حيث تهدف إلى تطوير التجارة الدولية، ويتطلب مشروع إقامة منطقة التبادل الحرّ الالتزام بالخطوات التالية، حيث يتم القيام بالرفع التدريجي للحواجز الجمركية وغير الجمركية على المبادلات المصنعة من خلال احترام إطار المفاوضات مع منظمة التجارة العالمية وبالإضافة إلى التحرير التدريجي للمنتوجات الزراعية من خلال احترام الإطار التفضيلي والمتبادل لتنقل السلع بين الطرفين أي الجزائر والاتحاد الأوروبي، إلى جانب تحرير تدريجي للمبادلات الخدماتية وفق ما جاءت به الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات. وأخيرًا العمل على تطوير القطاع الخاص ورفع مستوى القطاع المنتج وذلك حسب متطلبات السوق وذلك وفق القيام بإصلاحات اقتصادية[1].

ولقد توصل المشاركون إلى اتفاق حول تسهيل التأسيس التدريجي للمنطقة التجارية الحرة وذلك من خلال العمل على :

[1]–أمينة ركاب، **مرجع سابق**.

- تبني إجراءات مناسبة فيما يخص قواعد المنشأ والتصديق،وكذا حماية الملكية الفردية والصناعية.
- العمل على متابعة وتنمية السياسات المركزة على مبدأ اقتصاد السوق والتكامل الاقتصادي والأخذ بعين الاعتبار حاجيات ومستويات النمو.
- العمل على إعطاء الأولوية وتشجيع وتنمية القطاع الخاص لرفع مستوى القطاع الإنتاجي
- التركيز على تسوية وتحديث البنيات الاقتصادية والاجتماعية.
- تشجيع التنمية و النقل التكنولوجي[1].

1– التجارة الخارجية الجزائرية: خلال فترة 2015[2].

تبقى دول الاتحاد الأوروبي دائما الشريك الرئيسي للجزائر بنسب على التوالي 49.21% واردات، و68.28 صادرات، وبالمقارنة مع عام 2014، انخفضت الواردات القادمة من الدول الأوروبية بنسبة 14.62% من 29.68 مليار دولار في 2014 إلى 25.34 مليار دولار في عام 2015. وفي المقابل تضاءلت صادرات الجزائر إلى هذه البلدان بقيمة 14.58 مليار دولار أمريكي، أي 36.1% داخل هذه المنطقة الاقتصادية وتعد إسبانيا الزبون الرئيسي من حيث مبيعاتها الخارجية 4.17% وتليها إيطاليا 16.32% وفرنسا 13.02%، وبريطانيا العظمى، وهولندا، ثم تركيا. أما فيما يخص الممولين الرئيسين فتحتل المرتبة الأولى فرنسا وذلك بنسبة 10.52% لتليها إيطاليا 9.37%، إسبانيا 7.64% من إجمالي الواردات الجزائرية لسنة 2015.

[1]– مريم زكري،**البعد الاقتصادي للعلاقات الاوروبية–المغاربية** ، مذكرة ماجستر غير منشورة (تلمسان:كلية الحقوق والعلوم السياسية2011/2010) ص ص، 170، 171.

[2]–تقرير الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار، **حصيلة التجارة الخارجية**، تاريخ الإطلاع: 2016/11/10 (03:00) في الموقع: .**http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique**

تمثل المحروقات أساس صادرات الجزائر إلى الخارج من خلال عام 2015 وذلك بحصة 94.54% من الإجمالي العام للصادرات مع انخفاض قدره 40.76% مقارنة بعام 2014.

أما فيما يخص الصادرات الجزائرية "خارج المحروقات" فهي لا تزال هامشية، حيث تقدر نسبتها 5.46% من إجمالي حجم الصادرات، والتي تشمل على المواد الخام (0.28%)، السلع الغذائية (0.62%)، سلع المعدات الصناعية (0.05%) السلع الاستهلاكية غير الغذائية (0.03%).

*** مفهوم التجارة الحرة[1]:**

تقوم على أساسها الدول الأعضاء إلى إزالة العوائق التجارية الداخلية وذلك بإبقاء سياسات تجارية مستقلة لكل دولة اتجاه دول غير الأعضاء، وهذا يعني أن دول الأعضاء تزيل التعريفة الجمركية بينها وتبقى التعريفة الأصلية تجاه دول العالم الأخرى، مما يمكن لدول الأعضاء من حماية قطاعات اقتصادية معنية من المنافسة العالمية (دول غير الأعضاء).

2- تجارة المنتجات المصنعة:

لقد منعت الاتفاقية في مجال السلع الصناعية فرض أي رسوم جمركية ذات أثر مماثل على تجارة السلع الصناعية، بين الاتحاد الأوروبي والجزائر، حددت الاتفاقية فيما يخص الواردات ذات المنشأ الأوروبي نوعين من السلع، حيث الأولى يتم إزالة الرسوم الجمركية عليها بمجرد سريان تنفيذ الاتفاقية. أما الثانية فسوف يتم إزالة الجمارك عنها تدريجيا ووفق نسب معينة متفق عليها[2]، وعليه وبناءًا على تاريخ دخول الاتفاقية حيز التنفيذ

[1]- عبير منلا حسن، وآخرون، "اتفاقيات الشراكة الأوروبية المتوسطية الخيارات والمعوقات والفرص بالنسبة لسوريا"، **ورقةعمل رقم 07**، (2000/ 2001)، ص. 03.

[2]- محمد لحسن علاوي، "اتفاقيات الشراكة الأوروعربية، شراكة اقتصادية حقيقية... أم شراكة واردات، "مع التركيز على تجارة المنتجات الزراعية"، **مجلة الوحدات للبحوث والدراسات**، ع16، (2012)، ص. 149.

في 01 ديسمبر 2005، وانتهاء الفترة "اثنتي عشر سنة"، سوف يتم خلالها التحرير التام للسلع الصناعية في منطقة التبادل الحر والتي هي عبارة عن جوهر السياسة المتوسطية للإتحاد الأوروبي في إطار الشراكة الأورو–متوسطية.

3– تجارة المنتجات الزراعية:

وتضم كل من المبادلات الفلاحية والصيد البحري ومن خلاله وجب على الطرفين تدعيم حرية تبادل المنتجات الزراعية والصيد البحري والتي تعد مكسبًا للطرفين، ولقد حددت قائمة في المنتجات الزراعية، والصيد البحري القائمة على التبادل بين الطرفين، وتبدأ معاملة التبادل الحر بين الطرفين في هذا المجال في السنة السادسة ابتداء من تاريخ توقيع الاتفاقية

3– تجارة الخدمات:

ومن خلالها تمنح دول الاتحاد الأوروبي لممولي الخدمات الجزائرية معاملة لا تقل عن تلك التي يحظى بها الممولون بالخدمات المماثلة، وذلك وفقا للالتزامات المنصوصة عليها من خلال الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات[1].

ثانيا: التعاون المالي في إطار الشراكة الأوروجزائرية.

نصّت اتفاقية الشراكة الأوروبية– الجزائرية أن إنشاء منطقة التبادل الحر بين الطرفين (في آفاق 2017)، سوف يتم مرافقتها بالتعاون الاقتصادي والمالي، وتمثل المساعدات المالية وفق برنامج ميدًا" وهي عبارة عن مساعدات مالية قدمت لحوض المتوسط في إطار الشراكة الأورومتوسطية.

ولقد ركزت على قرار اعتمده المجلس الأوروبي سنة 1996 "ميداI" والذي تم تعديله في 2000 تحت اسم البرنامج المتوسطي "ميداI" ويغطي البرنامج "ميدا الأول" (1995– 1999). أما البرنامج "ميدا الثاني" (2000– 2006)[1].

[1]– إبراهيم بوجلخة، **مرجع سابق**، ص 168.

I– برنامج "ميدا1"للجزائر (1995– 1999):

لقد قدرت المساعدات المالية الأوروبية اتجاه الجزائر بـ 164 مليون يورو في حين أن المبلغ المسدد فعلاً يقدر 30 يورو، وذلك خلال الفترة الممتدة (1995– 1999). ولقد تم الاتفاق على توزيع المبالغ المخصصة للجزائر من خلال برنامج "ميدا1" على الميادين الممولة من طرف هذا البرنامج وتتمثل في دعم التحول الاقتصادي (129 مليون يرورو) التعديل الهيكلي (30 مليون يورو)، تحسين التوازن الاقتصادي والاجتماعي (5 مليون يورو).

II– برنامج "ميدا1" للجزائر (2000– 2006):

رغم التحسن الكبير في المبالغ المالية المخصصة في برنامج ""ميداII" خلال فترة (2000– 2006) والمقدرة بـ "346.2 مليون يورو" إلا أن المخصصات السنوية الجزائرية لا تزال قليلة، وهذا يؤدي إلى عدم مساهمتها في تغطية تمويل مختلف المشاريع الاقتصادية والتنموية. وقد وجهت الجزائر برنامج ""ميدا2" على القطاعات التالية: إدارة الاقتصاد، تسهيل التجارة المرافقة للاتفاق، دعم المنظمات الغير حكومية، دعم الشرطة في المناطق الريفية دعم تحرير وإصلاح النقل وإدارة المياه[2].

برنامج ميدا (1995– 2006) الوحدة مليون يورو			
برنامج "ميدا1" "MEDAI" (1995– 1999)		برنامج "ميدا1" "MEDAII" (2000– 2006)	
الالتزام	الدفع	الالتزام	الدفع
164 مليون يورو	30.2 مليون يورو	181.2 مليون يورو	32.6 مليون يورو

[1]– مجهول،"توسيع الاتحاد الأوروبي وانعكاساته على البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي"، **مجلة التعاونالاقتصادي بين الدول الإسلامية**، (2005)، ص. 35.

[2]– إبراهيم بوجلخة، **مرجع سابق**، ص ص. 183، 184.

المصدر: عبد الحليم بن مشري، "جهود الجزائر لتحقيق التعاون الدولي في مجال مكافحة تهريب المهاجرين، مجلة المفكر، ع12، جامعة محمد خيضر. بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، ص 114.

المطلب الثاني: الاتفاقيات القضائية المبرمة بين الجزائر والدول الأوروبية.

لقد تم إبرام اتفاقية التعاونية في مجال العدالة بالجزائر العاصمة وكانت تشمل مجالات مكافحة الإرهاب صلاح السياسية العقابية والتكفل بالأحداث ولقد وضع على الاتفاقية كل من وزير العدل "حافظ الأختام الطيب لوح" و"نظيرته الفرنسية" "كريستيان توبيرا". وتهدف هذه الاتفاقية إلى تعزيز التعاون الثنائي القائم عن طريق تعزيز تبادل المعارف والخبرات بين البلدين، ولقد أكد الوزير الجزائري أن العلاقة القائمة بين المؤسسات القضائية بالجزائر وفرنسا قد خطت متميزة وتسعى من أجل المضي قدمًا في تعاونهما الثنائي[1].

*** أهم الاتفاقيات المبرمة في المجال القضائي:[2]**

1– اتفاقية التعاون القضائي الجزائي والمدني والتجاري بين إيطاليا والجزائر الموقعة بالجزائر في 22 جويلية 2003، المصدق عليها 13 فيفري 2005.

2– اتفاقية تتعلق بتسليم المجرمين بين الجزائر وإيطاليا الموقعة بالجزائر الموقعة في 22 جويلية 2003، المصدق عليها 13 فيفري 2005.

3– اتفاقية التعاون القضائي المدني والتجاري بين الجزائر وإسبانيا الموقعة بمدريد 24 فيفري 2005، المصدق عليها بالمرسوم الرئاسي رقم 02–23 المؤرخ 11 فيفري 2006.

4– الاتفاقيات القضائية بين الجزائر والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية الموقعة بلندن في 11 جويلية 2006، المصدق عليها 11 ديسمبر 2006. وتتعلق في المجال تسليم المجرمين، التعاون القضائي في المجال الجزائي والمدني والتجاري.

---

[1]– مجهول،" إبرام اتفاقية للتعاون في مكافحة الإرهاب بين الجزائر وفرنسا"، **جريدة الوفد**، (21ديسمبر 2016.)

[2]– عز الدين بن عبد الله، "اتفاقيات دولية"، تاريخ الإطلاع: 2016/11/08 (21:04) في الموقع:
http://www.azzedine.hisforum.com/t779.topic.

5– الاتفاقيات القضائية التعاونية في مجال الجزائي، المدني، التجاري بين الجزائر والبرتغال الموقعة في 22 جانفي 2007، المصدق عليها 24 سبتمبر 2007.

المطلب الثالث: الاتفاقيات الثنائية المبرمة في مجال الغاز بين الجزائر ودول الاتحاد الأوروبي

استطاعت الجزائر أن تفرض منطقتها على الحكومة الفرنسية قبل قرار التأميم سنة 1971، حين وطفت وببراعة العلاقات الجزائرية الأمريكية في موازنة مع السياسات الفرنسية بالجزائر، ولقد أدركت الحكومة الفرنسية النوايا الحقيقية للولايات المتحدة الأمريكية في منافسة المصالح الفرنسية النفطية بالجزائر، وهذا ما دفع بفرنسا إلى المسارعة في طلب التعاون الغازي مع شركة سوناطراك، وذلك بهدف تصدير الغاز إلى فرنسا بمعدّل 1.5 مليار متر مكعب (م3) من حاسي الرمل وذلك بعد تميعها في مصنع تمييع الغاز بسكيكدة ونقلها فيما بعد إلى فرنسا.

ولقد تطرقت الجزائر من جهة أخرى إلى عقد عدّة شراكات مع الدول الكبرى ومنها إيطاليا والصين والولايات المتحدة الأمريكية، وذلك بغرض عدم تبعية الجزائر لدولة واحدة ولقد نتج عن تلك السياسة نمو الإنتاج الجزائري في مجال البتر وكيماويات من 34 مليون طن سنة 1966 إلى 50 مليون طن 1972[1].

II– مشروع الخط المباشر بين الجزائر وإيطاليا عبر سردينيا GALSI:

بالاشتراك بين سوناطراك ز(6) ستة شركاء تم تأسيس شركة GALSI من أجل دراسة إمكانية بناء مشروع أنبوب لنقل الغاز مباشرة بين إيطاليا والجزائر عبر سردينيا ويمتد الأنبوب على مسافة 1740 كلم من حاسي الرمل عبر القالة وسردينيا حتى شمال روما وتمكين القدرة الأولية لهذا الأنبوب في السنة 8 مليار م3.

[1]– عصام بن الشيخ، **قرار تأميم النفط الجزائري 24 فيفري 1971 (دراسة للسياق والمضامين والدلالات)**، دفاتير السياسية والقانون، العدد 6، (جانفي 2012.)

يزود أنبوب إيطاليا، كل من جنوب فرنسا إلى جانب دول أوروبا شمال الألب، ولقد تم الإمضاء على عدّة بروتوكولات وذلك بهدف توزيع الغاز الطبيعي بين كل من EDISOUN GAS وSONATRACH (2 مليار م3)، ENEL POWER (2 مليار م3)، (1 مليار م3) HERA WORLD ENERGY(0.5 مليار م3)[1].

نسبة المساهمة	مكان العبور	قطره	الطول	عمق	الحجم	أول كمية
- Sonatrach 36% - Edisongaz 18% - ENEL power 13.5% - World energy 9%	من حاسي الرمل إلى شمال روما يربط الجزء البحري بين القالة وإيطاليا عبر سردينيا	24	حوالي 1470 كلم	2840 متر	8 مليار م3 متر	مقرر تشغيله 2014

المصدر: منير بوهينية، عمرو بن لحبيب، أثر إنتاج الغاز الطبيعي على صادرات الجزائر، ص 31.

III– مشروع الخط المباشر بين (الجزائر وأوروبا) عبر إسبانياMEDGAZ:

لقد أنشأت شركة MEDGAZ من طرف سوناطراك ومجموعة سيبسا الإسبانية وذلك بهدف دراسة إمكانية إنشاء مشروع أنبوب لنقل الغاز مباشرة بين أوروبا والجزائر عبر إسبانيا يمر تحت البحر وينطلق هذا الأنبوب من "بني صاف" باتجاه "الميريا" ولقد قدرت تكاليف استثماره بحوالي 900 مليون يورو[2].

[1]– منير بوهنية، بن لحبيب عمرو، **أثر إنتاج الغاز الطبيعي على صادرات الجزائر**، (جامعة قصدي مرباح– ورقلة: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2012/ 2013)، ص 31.

[2]– **المرجع نفسه**، ص. 30.

نسبة المساهمة	قطره	الطول	العمق	الحجم	نسبة المساهمة	الكمية
من بني صاف قرب أرزيو تعبر البحر الأبيض المتوسط عبر إسبانيا	24	حوالي 200 كلم	2160 متر	8 مليار م3 في السنة	– سوناطراك 36% – سيبسا 20% – غاز دوفرانس 12% GAZ	بدأ العمل في 01 أفريل 2011 بأول دفعة إلى إسبانيا

المصدر: منير بوهينية، عمرو بن لحبيب، مرجع سابق. ص 30

اما بخصوص الشراكة في مجال قطاع الطاقة،فقد نوه الوزير بأنه الوقت من اجل الانتقال الى علاقات تجارية الى علاقات استراتيجية، بشكل يضمن تقاسم مصالح الطرفينأي الجزائري والأوروبي .

ولقد نقلت وكالة الأنباء الجزائرية عن المفوض الأوروبي المكلف بأنشطة المناخ و الطاقة "**ميغل أرياس كانتي**" قوله ان الجزائر احد أهم الشركاء في قطاع الطاقة للاتحاد الأوروبي وان غازها يمثل عنصرا ضروريا في الخطة الأوروبية للتطور في هذا المجال.[1]

المبحث الثالث: عراقيل وانعكاسات الشراكة الأوروجزائرية.

المطلب الأول: عراقيل الشراكة الأوروجزائرية.

لقد عرفت الشراكة الأوروبية عدّة عراقيل ومعوقات، منها الاختلاف في مستوى التموين الجزائر والدول الأوروبية من جهة، والمشكل القائم هو أن الشراكة تتم بين دول أوروبية متقدمة والدولة الجزائرية السائرة في طريق النمو. وتتمثل أهم العراقيل التي واجهتها الشراكة في النقاط التالية:

[1]-مجهول،**الجزائر تتمسك بعقود الغاز طويلة الآجل مع أوروبا**،" وكالات"في 30أكتوبر 2016،(21:22)،في الموقع: http://arabic.rt.com/news/824635

- عدم تمسك الاقتصاد الجزائري، ومعاناتها من النظام الجبائي الغير فعال في الانفتاح الاقتصادي، بالإضافة إلى اعتماد الجزائر على مصدر واحد في الصادرات والمتمثل في المحروقات وهذا يعني عدم تنوعها في الصادرات.
- منح الأولوية السياسية والأمنية من طرف الاتحاد الأوروبي وذلك على حساب التنمية والتي كانت الهدف الرئيسي للطرف الجزائري.
- تصنيف المشاريع ذات الأولوية للاتحاد الأوروبي، فطبيعة الاتفاق المبرم بين الطرفين لا يمثل إلا اتفاقية تجارية تهدف إلى خلق منطقة تبادل حر، تخدم الطرف الأوروبي مما يساهم للاتحاد الأوروبي بتحقيق مصالحه على حساب الخبراء. بالإضافة إلى استبعاد الجانب الفلاحي.
- عدم تمكين الجزائر من تطوير القطاع ألفلاحي والصناعي، حيث نجد أن الجزائر ركزت من خلال اتفاقيتها على وضع مجموعة من الأهداف في القطاع ألفلاحي والمتمثلة في تحقيق الاكتفاء الذاتي والعمل على تغطية الواردات بالصادرات وكذا السعي من أجل الحصول على التنويع في مجال الصادرات، إلا أنها واجهتها صعوبات والتي تتمثل في الجفاف المتواصل، ووجود مناخ شبه حار، ومعاناة الجزائر من التبعية في مجال التموين الغذائي، والأدوية والمواد الاستهلاكية للأسواق العالمية من جهة، ومن جهة أخرى معاناتها من القيود الخارجية والمعيقة للتطور ألفلاحي والصناعي وذلك بسبب معاناة الجزائر للتبعية الخارجية في جميع الميادين بالإضافة إلى عدم تمويل المشاريع الكبرى والصغرى، إلى جانب ضعف التكنولوجيا وعدم تحكمها من طرف المؤسسات الجزائرية وهذا ما أدى إلى صعوبة دخول في المؤسسات الجزائرية في المنافسة وخاصة كونها تقوم باستيراد التكنولوجيا وهذا ما يكلفها مبالغ باهظة[1].

[1]– عبد الرحمن بوخلفة، "الشراكة الأوروجزائرية وتأثيرها على المؤسسة الجزائرية"، تاريخ الإطلاع: 2016/11/12 (01:22) في الموقع: **http// :ecomedfor.blogspot.com/2015/02/obstacles-Euro-Algerienne.html**

- عدم توصل الخبراء إلى مستوى الارتقاء الحقيقي للشراكة مع دول الاتحاد الأوروبي وذلك نظرًا للهوة الشاسعة القائمة بين الطرفين (شمال متقدم وجنوب متخلف)[1].

المطلب الثاني: انعكاسات الشركة الأوروجزائرية.

إنّ مصلحةالجزائر من خلال اتفاقياتها مع الاتحاد الأوروبي يكمن في إنشاء منطقة التبادل الحر للتجارة بين الطرفين، مما سيؤدي إلى جلب الاستثمارات الأجنبية بهدف رفع المبادلات التجارية والاقتصادية، إلاّ أنّ الواقع الملموس يظهر عكس ذلك كون أن الشراكة الأوروجزائرية رغم تحقيقها الإيجابيات إلاّ أنها من جهة أخرى انعكست سلبا على الجزائر ويظهر ذلك من خلال ما يلي:

أولا: الإيجابيات.

تتمثل في أن الاتفاق يركز على بعدين أساسين هما:

أ- الإلغاء التدريجي لكل التعريفات الجمركية المطبقة من قبل الجزائر على وارداتها من الاتحاد الأوروبي بما يوصل إلى إقامة منطقة تبادل حر.

ب-تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية من خلال تقديم مساعدات مالية محدودة للجزائر من خلال دعم برنامج "ميدا".

اعتبرت الجزائر أن الاتفاق مكسبا سياسيا لها، حيث أخرجها من حالة العزلة التي كانت تعاني منها منذ فترة 1992، حيث أدى الاتفاق إلى تحسين صورة الجزائر أمام الدول الأوروبية خاصة، والساحة الدولية عامة.

ثانيا: السلبيات.

[1]- ليلى قطاف، **اتفاقية الشراكة الأوروبية- الجزائرية**، الملتقى الدولي حول: آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، (جامعة فرحات عباس: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المنعقدة خلال الفترة 13- 14 نوفمبر 2006)، ص. 03.

الاتفاق بين الجزائر والاتحاد الأوروبي مبني على أساس أنّ الجزائر تتفاوض منفردة عكس الاتحاد الأوروبي، فهو كتلة ومجموعة من الدول الأعضاء، وهذا يعني أن الجزائر محيرة على احترام محتوى الاتفاقية رغم تعدد مراكز القرار، حيث أصبحت دول أعضاء الاتحاد الأوروبي (27 دولة) وهذا يعكس سلبا ولا يخدم صالح الجزائر.

- تفاوض الجزائر بمفردها أمام مجموعة من الدول الأوروبية والتي تتميز باقتصاد متطور وقوي، وهذا ما جعل الجزائر في موقف ضعف أمام الاتحاد الأوربي.
- عدم تكافؤ العلاقة الأوروبية الجزائرية من خلال اتفاقية الشراكة، ويظهر بذلك في:

* عدم قدرة الاقتصاد الجزائري على منافسة المنتوجات الأوروبية لا من حيث الجودة ولا من حيث السعر، وهذا العامل جاء لصالح الاتحاد الأوروبي الذي سيظل يمارس الاحتكار على الأسواق وذلك بسبب انعدام المنافسة.
* الخسائر المالية المقدرة بـ 4.1 إلى 7.1 مليار دولار الناتجة عن نزع وحذف الحواجز الجمركية، وهذا يؤدي إلى تدني إيرادات الميزانية العامة وزيادة المديونية الخارجية للجزائر.
* غلبة الطابع ألمصلحي للاتحاد الأوروبي من خلال الشراكة الأوروجزائرية، كون منتجاته حصلت على النصيب الأكبر في الأسواق العالمية.
* عدم تمكن الجزائر من تمويل احتياجاتها إلاّ بفضل "القوّة المحرّكة" للاقتصاد وهي البترول والغاز اللّذان يمثلان 97% من مصادر العملة الصعبة للبلاد[1].

المطلب الثالث: تقييم الشراكة الأوروجزائرية.

لقد استغرقت الجزائر مدة طويلة وتتمثل في عشرة سنوات لتدرك وتتفطن أخيرًا أن الاتفاق مع الاتحاد الأوروبي لم يصل إلى المستوى المطلوب، حيث عزمت الجزائر على

[1]– برنهارد شميدت، **مرجع سابق**.

مراجعة الاتفاق بين الإتحاد الأوروبي في شقيه الاقتصادي والتجاري، حيث اعتبرت الجزار أن الشراكة لم تحقق الأهداف المنشودة في مجال الاستثمارات الأوروبية في الجزائر.

وحسب البيان المنعقد برئاسة رئيس الجمهورية "عبد العزيز بوتفليقة" أكدت الجزائر بضرورة تقييم الجانبين الاقتصادي والتجاري لاتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، خاصة وأن مضاعفة الواردات الجزائية من الفضاء الأوروبي، لم تكن بالارتفاع المنتظر في الاستثمارات الأوروبية في الجزائر. كما أشار مجلس الوزراء إلى أن السبب في رجوع وانخفاض العائدات للجزائر راجع إلى زهاء النصف بفعل أزمة سوق المحروقات.

لقد أعلنت المفوضية الأوروبية السامية للاتحاد الأوروبي "فيدريكا موغيريني" موافقتها وقبولها لإعادة تقييم الاتفاقية وفتح المجال لتكيف المبادلات الاقتصادية والتجارية بين الطرفين، مع اتفاق الشراكة القائم على مبدأ المصلحة المتبادلة وتقاسم الامتيازات[1].

اعتبر الخبير الاقتصادي "عبد الرحمان متبول" أن طلب الجزائر لمراجعة عقد الشراكة عبارة عن إجراء وقائي لتفادي الخروج من الاتفاقية* كونها عجزت عن مساعدة الجزائر للبناء اقتصادها دون الاعتماد على المحروقات، كما أن الجزائر قدمت عدّة اقتراحات في المجالين الفلاحي والصناعي، حيث تعتبرهما الجزائر سبيلاً مخلصًا من التبعية في مجال المحروقات.

تسعى الجزائر استدراك تأخرها من خلال إقامة علاقات جديدة بينها وبين الاتحاد الأوروبي والتي تقوم على أساس (رابح، رابح) وتحقق من خلاله قفزة نوعية في مختلف الميادين، وخاصة الميدان ألفلاحي والصناعي من جهة، ومن جهة أخرى تعد تحضيرًا للدخول في منطقة التبادل الحرّ والتي أجلت إلى غاية 2020 بعدما كانت مقررة لسنة 2017[2].

[1]– لؤي ي، "الجزائر تعتزم مراجعة اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي"، **التحرير الجزائرية**، الخميس 08 أكتوبر 2015،

*– لم يشهد يوما للجزائر تراجعها على اتفاقية مضتها مع أي دولة.

[2]– سعيد زنبيط، "الجزائر تراجع جميع اتفاقيات الشراكة مع الاتحاد"، **جريدة البلاد الوطني**: 2016/04/02.

خلاصة الفصل الثالث:

رغم التباين الواسع القائم بين الدول الأوربية والجزائر إلا أنها أمضت على اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوربي وذلك في فالينسيا الاسبانية في أفريل 2002 وذلك بغرض سعي الجزائر إلى تحقيق التنمية والتطور الاقتصادي والاستفادة من النقل التكنولوجي للدول الأوربية، إلا أن الواقع يظهر عكس ذلك،حيث نجد أن الاتفاقية تخدم مصالح الدول الأوربية أكثر ،ولذا فالطابع الغالب للاتفاقية بين الدول الأوربية والجزائر هو البعد ألمصلحي الأوربي، وهذا ما جعل الجزائر تخفق في تحقيق طموحاتها.

الخاتمة

الخاتمة:

من خلال الدراسة لموضوع "**سياسات الاتحاد الأوروبي اتجاه المتوسط دراسة حالة الجزائر**"توصلت الدراسة إلى الاستنتاجات التالية:

-نظرا لأهمية منطقة المتوسط،عمل الاتحاد الأوروبي على تطوير سياسات التعاون بين ضفتي المتوسط،أين شهدت نموا تصاعديا بدءا بالشراكة الأورومتوسطية منذ إعلان مؤتمر برشلونة 1995 وصولا إلى الاتحاد من أجل المتوسط،وذلك بهدف إنشاء منطقة سلام مشتركة إلا أن أهداف وطموحات إعلان برشلونة تبين مع الوقت أن الطابع الغالب على التعاون الأورومتوسطي هو الإفراط في الطموحات والأهداف والاقتراحات،ويظهر ذلك كون أن تلك الاقتراحات والأهداف نلمس القليل منها في الواقع المعاش،وذلك راجع إلى الخلافات واختلاف وجهات نظر الدول الأوروبية والدول المتوسطية،ويظهر ذلك جليا في قمة لشبونة لوزراء خارجية دول إعلان برشلونة،حيث تبين وكشفت تلك المناقشات أن التعاون الأورومتوسطي يعاني من تحديات سياسية وأمنية واقتصادية تعرقل من تحقيق الأهداف المعلنة في إعلان برشلونة على أرض الواقع.

- بروز الطابع الأناني للدول الأوروبية من خلال الشراكة الأورومتوسطية منذ مسار برشلونة 1995 إلى غاية حد اليوم،ويظهر ذلك من خلال سعي الدول الأوروبية في شراكتها مع دول الجنوب المتوسطي باستغلالها لتحقيق أهدافها الأمنية،حيث اعتبرت الدول الأوروبية دول جنوب المتوسط كسياج واق يحمي الدول الأوروبية من التهديدات والتحديات الأمنية الجديدة كالهجرة غير الشرعية، الإرهاب والجريمة المنظمة.

- لا يخفى أن دخول دول الاتحاد الأوروبي في شراكة مع الجزائر كانت نابعة من وجود مصالح أوروبية في الجزائر،حيث نجد الشراكة الأوروجزائرية قائمة بين طرفين غير متكافئين،حيث نجد شمال متقدم ويتمثل في الدول الأوروبية وجنوب متخلف ويتمثل في الجزائر.

– نستخلص أن الشراكة الأوروجزائرية مبنية على أساس الطرف القوي أي الدول الأوروبية،حيث نجد هذه الأخيرة حققت مصالحها على حساب الطرف الجزائري ولهذا فالرغبة الحقيقية لدول أوروبا ليس خلق التطور الاقتصادي والتنمية ونقل التكنولوجيا في الجزائر، وإنما السعي لاستغلال ثروات ودخول السوق الجزائرية وخلق مناطق النفوذ لمنافسة الدول الكبرى الأخرى،ولهذا فالشراكة الأوروجزائرية يغلب عليها الطابع المصلحي للاتحاد الأوروبي.

قائمة المراجع

1- باللغة العربية:

الموسوعات:

1- **الموسوعة العربية**، محمد زماري، ما هي دول الاتحاد الأوروبي،في: 24اكوتبر 2016،(19:10) في الموقع.**http://mawdoo3.com**

2- **موسوعة الجزيرة**، الإتحاد الأوروبي، 23 ديسمبر 2010.

ب-**الكتب:**

1- أحمد مجد،هيفاء، مولود سبع، سداد، "**المحددات الداخلية للسياسة الخارجية العراقية: المحددات الدستورية والسياسية والعملية السياسية**"، دراسات دولية، العدد 44.

2- الجاسور،ناظم عبد الواحد، **تأثير الخلافات الأمريكية- الأوروبية على قضايا الأمة العربية حقبة ما بعد نهاية الحرب الباردة**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، جانفي 2007.

3- الجمال،أحمد مختار،**الاتحاد من أجل المتوسط:بداياته وتطوراته ومستقبله**،(المركز الدولي للدراسات المستقبلية،2008.

4- الحاج،علي،**سياسات الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة**، بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية الطبعة الأولى، فيفري 2005.

5- السيد سليم،محمد، **تحليل السياسة الخارجية**، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ط2، 1998.

6- الرشدان،عبد الفتاح، **العرب الجماعة الأوروبية عالم متغير**، أبوظبي:مركز الدراسات والبحوث الاستراجية،1998.

7- عبد اللطيف، **العلاقات الأورومغاربية بعد عام 2001:تعاون بلا شراكة**،أراء ومناقشات،96المستقبل العربي،الجزائر :كلية العلوم السياسية.

8- بيندر ،جون، أشروود،سايمون، "**الاتحاد الأوروبي (مقدمة قصيرة جدًا)**"، القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، الطبعة الأولى، 2015.

9- بن واضح،الهاشمي، **منهجية إعداد بحوث الدراسات العليا (ماستر-ماجستير-دكتوراه)**، جامعة محمد بوضياف المسيلة، ط2016.
10- بن الشيخ،عصام، **قرار تأميم النفط الجزائري 24 فيفري 1971 (دراسة للسياق والمضامين والدلالات)**، دفاتير السياسية والقانون، العدد 6، جانفي 2012.
11- برد،رتيبة، **إستراتيجية الاتحاد الأوروبي في المتوسط**، جامعة تيزي وزو: كلية الحقوق والعلوم السياسية.
12- بخوش،مصطفى، **حوض البحر المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة (دراسة في الرهانات والأهداف)**، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، ط1، 2006.
13- جندلي، عبد الناصر،التنظيرفيالعلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية،دار الخلدونية، ط2007،1.
14- ديبوك، بتريك، **الاتحاد الأوروبي: التجربة والتحديات**، 2007/07/07.
15- ولعو، فتح الله، **المشروع ألمغاربي والشراكة الأورومتوسطية**، الدار البيضاء، دار توبقال للنشر، ط1، 1997.
16- حمدي،شعبان،**الهجرة غير المشروعة (الضرورة والحاجة)**، مركز الإعلان الأمني.
17- كيدو،إبراهيم، **جغرافية البحر المتوسط**، جامعة إبن زهر أكادير: كلية الآداب والعلوم الإنسانية.
18- مجذوب،عبد المؤمن، **ظاهرة الهجرة السرية والإرهاب وأثرها على العلاقات الأورومغاربية**، دفتر السياسة والقانون ، ع10، جانفي 2014.
19- مولود سبع،رنا،**ماهية الإرهابوتأثيره على واقع حقوق الإنسان فرنسا بريطانيا نموذجا**، دراسات دولية ع 49.
20- فرج، أنور محمد، "**السياسة الخارجية المشتركة للإتحاد اتجاه الأوروبي اتجاه الشرق الأوسط**"، دراسات دولية، جامعة السليمانية: كلية القانون والسياسة، العدد 39
21- راشد، باسم، "**جوار الجوار**": **الأبعاد الجيوسياسية لسياسة الجوار الأوروبية**،المركز الإعلامي: مركز الروابط للبحوث والدراسات الإستراتيجية، 17 ديسمبر 2015.
22- شرفة،الياس،**تحليل المعطيات وقراءتها كيفيا(منهج تحليل المضمون)**، جامعة سكيكدة.

ج –**المجلات:**

1-أبو جودة،الياس،" دور المجتمع الدولي في مكافحة الجريمة المنظمة"، **الدفاع الوطني اللبناني**، ع87، جانفي2014.

2-المرزوقي،انس،" مراحل بناء الاتحاد الأوروبي"، **الحوار المتمدن**، العدد 4333، 13 جانفي 2014.

3-الصنهاجي،انس، "العمق الاستراتيجي للحدود في اتفاقيات الشراكة والتعاون بين المغرب وأوربا"، **المجلة العربية للعلوم السياسية.**

4-بوعزيز،ناصر، علي لزعر، **تأهيل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية في ظل الشراكة الأورومتوسطية**، أبحاث اقتصادية وإدارية، ع الخامس، جوان 2009.

5-بن كيران،رضا، "انقسام بين دول الاتحاد الأوروبي حول المتوسط"، **الشرق**، ع736، 14 أوت 2008.

6-بن مشري،عبد الحليم، "جهود الجزائر لتحقيق التعاون الدولي في مجال مكافحة تهريب المهاجرين"، **مجلة المفكّر**، ع12.

7-بخوش،مصطفى، "التحول في مفهوم الأمن وانعكاساته على الترتيبات الأمنية في المتوسط"،**العالم الاستراتيجي**، العدد الثالث، ماي 2008.

8-بخوش،مصطفى، "مضامين ومدلولات التحولات الدولية بعد الحرب الباردة"، **مجلة العلوم الإنسانية**"، ع3، اكتوبر2002.

9-زعباط، عبد الحميد، "الشراكة الأورومتوسطية وأثرها على الاقتصاد الجزائري"، **مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا**، العدد الأول .

10- زغدار،عبد الحق،"واقع وأفاق التعاون الأمني في المتوسط في مجال مكافحة المخدرات"، **مجلة المفكر**، ع08.

11- يحي أحمد،عمر، "الهجرة غير الشرعية وأثرها على الأمن الأوروبي المعاصر "الجزائر دراسة حالة"، **المجلة الإفريقية للعلوم السياسية**، الجمعة 07 أوت 2015.

12- مبيضين،مخلد،" محددات السياسة الأوروبية تجاه عملية التسوية الإسرائيلية-الفلسطينية"، **المنارة**،المجلد13، ع4، 2007.

13- مطاوع،محمد، أوروبا والمتوسط (من برشلونة إلى سياسة الجوار)، **مجلة السياسة الدولية،** مصر:مركز الاهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية،العدد 163، جانفي 2006.

14- مجهول، **المشاريع في حركة 3 (الجوار الجنوبي للاتحاد الأوروبي)**، 2014-2015.

15- مجهول،"توسيع الاتحاد الأوروبي وانعكاساته على البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي"، **مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية**، 2005.

16- سمينة،عزيزة، "الشراكة الأوروجزائرية بين متطلبات الإنفتاح الاقتصادي والتنمية المستقلة"، **مجلة الباحث**، ع09، 2011.

17- سرحان،محمد، "الهجرة وتحولات السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي"، **العربي الجديد**، 17 سبتمبر 2015.

18- عبيدلي،العبدلي، "العلاقات الدولية للعلاقات الدولية للإتحاد الأوروبي"، **الوسط يومية**، ع1520، السبت 04 نوفمبر 2006.

19- عدالة،جعفر، "تطور سياسات دول الاتحاد الأوروبي بع الحرب البادرة في منطقة المغرب العربي"، **مجلة العلوم الاجتماعية**، ع318، 19 ديسمبر 2014.

20- علاوي،محمد لحسن، "اتفاقيات الشراكة الأوروعربية، شراكة اقتصادية حقيقية... أم شراكة واردات، "مع التركيز على تجارة المنتجات الزراعية"، **مجلة الوحدات للبحوث والدراسات**، ع16، 2012.

21- قط، سمير، "أوروبا، أمريكا... رهان المغرب مزاحمة اقتصادية وإستراتيجية أم تكامل أمني؟"،**مجلة المفكر**، ع10، جامعة محمد خيضر بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية.

22- قلواز، ابراهيم، الأبعاد الجيوسياسية للمنطقة الأورومتوسطية، **الوطن العربي**، الخميس 01 جانفي 2015.

23- خاطر،مايا، الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية وسبل مكافحتها **مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**،م 27، ع3 ،2011.

24- رداف، طارق، **المغربفي التصورات الأوروبية الشريك "أم" المنطقة الحاجزة؟**، الجزائر.

د-الجرائد:

1-البشر،هاني، "محددات عمل السياسة الخارجية الأوروبية"، **الشرق**، العدد 782، 24 /2014/01.

2-القلعي،مصطفى،"الاتحاد الأوروبي يبتلع اتحاد المغرب العربي"**العرب**،ع10274،السنة13،2016/05/38.

3-بكاني،نبيل، "الجزائر تترأس مبادرة (5+5 دفاع) لتعزيز التنسيق والتعاون المشترك في الأمن والدفاع بين جنوب وشمال المتوسط"، **رأي اليوم**، الرباط، 16 مارس 2016.

4-داودي، عبد العزيز، "أدوات السياسة الخارجية (الإعلام مثلا)"، **أصوات الشمال**، أوت 2012.

5-زنبيط،سعيد، "الجزائر تراجع جميع اتفاقيات الشراكة مع الاتحاد"، **جريدة البلاد الوطني**: 2016/04/02.

6-الزعنون،سليم، "سياسة الاتحاد الأوربي اتجاه الحركات الإسلامية في المنطقة العربية"،**العرب**، 2011/12/12.

7-مجهول، "هولاند يخرج عن التحفظ المألوف للزعماء: "نعم لدينا مشكلة مع الإسلام"، **العرب**، السنة 39، ع10424، الجمعة 2016/10/14.

8-مجهول،" إبرام اتفاقية للتعاون في مكافحة الإرهاب بين الجزائر وفرنسا"، **جريدة الوفد**، 21ديسمبر 2016.

9-ف ب،" المرزوقي: مجموعة "5+5" تساعد على مواجهة التحديات الأمنية"، **الراية الأسبوعية**، ع11109، السبت 06 أكتوبر 2012.

10- لؤي ي، "الجزائر تعتزم مراجعة اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي"، **التحرير الجزائرية**، الخميس 08 أكتوبر 2015.

هـ-المذكرات:

1- أوشن،ليلى، **الشراكة الأجنبية والمؤسسات الاقتصادية الجزائرية**، مذكرة ماجستير غير منشورة في القانون،(جامعة مولود معمري تيزي وزو: كلية الحقوق مدرسة الدكتوراه للعلوم القانونية والسياسية، 2011/02/22.

2- العجمي،سعيد مبارك عوض، **المساعدات الاقتصادية أداة من أدوات السياسة الخارجية الكويتية للفترة من (1980-2010)**، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط: كلية الآداب والعلوم، جانفي 2011.

3- العطري،ميلود، **السياسة الخارجية الأمريكية تجاه أمريكا اللاتينية في فترة ما بعد الحرب الباردة**، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الحاج لخضر باتنة: كلية الحقوق، 2007/ 2008.

4- بوجلخة،ابراهيم، **دراسة تحليلية وتقييميه لإطار التعاون الجزائري الأوربي على ضوء اتفاق الشراكة الأورو-جزائرية- دراسة تقييميه لمجموعة من المتغيرات الكلية**، مذكرة ماجستر غير منشورة ، جامعة محمد خيضر- بسكرة: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2013/2012.

5- بوهنية،منير، بن لحبيب عمرو، **أثر إنتاج الغاز الطبيعي على صادرات الجزائر**، (جامعة قصدي مرباح- ورقلة: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2012/ 2013.

6- بوزيدي،دارين،**الشراكة كخيار استراتيجي في المؤسسة الاقتصادية لرفع ميزتها التنافسية، دراسة حالة كوسيدار الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة:كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2014/2013.

7- بطاطاش، نذير، **التعاون الأوروبي- الإفريقي بين الشراكة والتبعية: الجزائر نموذجًا**، مذكرة ماجستير في القانون غير منشورة، المركز الجامعي محند ولحاج البويرة: معهد الحقوق، 30 أفريل 2010.

8- بن سونة،العجال، **اتفاق الشراكة الأوروبية الجزائرية وآثاره على الاقتصاد الوطني،** مذكرة الماجستير غير منشورة في إدارة الأعمال إدارة الأعمال، جامعة خميس مليانة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014/06/08.

9- بوعمامة،زهير، **سياسة إدارة الرئيس بين كلينتون في إعادة بناء نظام الأمن في أوروبا بعد الحرب الباردة،** رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2008/2007.

10- بوريب،خديجة، **دور مؤسسات الاتحاد الأوروبي في تفعيل الحكم الراشد على مستوى دول المغرب العربي،** رسالة ماجستر غير منشورة، جامعة منتوري- قسنطينة: كلية الحقوق، 2010 /2011.

11- برد،رتيبة، **الحوار الأورومتوسطي من برشلونة إلى منتدى 5+5،** مذكرة غير منشورة جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2008/ 2009.

12- بلوغي،نادية، **تداعيات أزمة منطقة اليورو على الشراكة الأورومتوسطية دراسة حالة الجزائر،** مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خيضر بسكرة: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2013/ 2014.

13- هويدي،عبد الجليل ، **انعكاسات الشراكة الأورومتوسطية على التجارة الخارجية في الجزائر،** مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر- بسكرة: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2013/2012.

14- زاوي،رابح، **بناء المبادرات الأمنية في البحر الأبيض المتوسط بين ثلاثية الأمن/ القوة/ سلم القوى، دراسة حالة: الحوارالأطلسي- المتوسطي،** مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة تيزي وزو: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014/2013.

15- حمزاوي، جويدة، **التصور الأمني: نحو بنية أمنية شاملة وهوية إستراتيجية في المتوسط،** مذكرة ماجستير غير منشورة،جامعة الحاج لخضر-باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2011/2010.

16- حمدوش،رياض، **تأثير السياسة الخارجية الأمريكية على عملية صنع القرار في الاتحاد الأوروبي بعد أحداث 11سبتمبر 2001،** مذكرة دكتوراه غير منشورة،جامعة منتوري قسنطينة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2011/ 2012

17- كاتب،أحمد، **خلفيات الشراكة الاورومتوسطية،** مذكرة ماجستر غير منشورة،الجزائر،2001/2000.

18- معن عبد العزيز، الريس، **الاتحاد الأوروبي والتفاعل الدولي في ظل النظام الدولي الجديد (القيود والفرص)**، رسالة ماجستر غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط: كلية الآداب والعلوم، نوفمبر 2014.

19- عباس،عقيلة، **الاتحاد الأوروبي الرهانات، الواقع والأفاق (1950-2007)**، مذكرة ماجستير غير منشورة في العلاقات الدولية، جامعة الجزائر يوسف بن خدة: كلية العلوم السياسية والإعلام،2009/2008.

20- سمارة،فيصل، **البعد الإنساني في الشراكة الأورومغاربية من مسار برشلونة إلى غاية مشروع الاتحاد من أجل المتوسط**، مذكرة ماجستر غير منشورة، جامعة تيزي وزو: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2013/03/06.

21- رحيم، حسين، **إشكالية البطالة والتشغيل في الجزائر في إطار اتفاقية الشراكة الأوروجزائرية**، بحث مقدم إلى المؤتمر السنوي لقسم العلوم الاقتصادية بجامعة المسيلة، جامعة برج بوعريرج: كلية الاقتصاد وعلوم التسيير.

22- شلاغم، جيلالي،**العلاقات الجزائرية الفرنسية في ظل سياسات اليمن المتطرف2010/2002**،مذكرة ماجستير في دراسات أورومتوسطية غير منشورة جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان:كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2011/2010.

23- تيباني،وهيبة، **الأمن المتوسطي في استراتيجية الحلف الاطلسي دراسة حالة: ظاهرة الارهاب**،مذكرة ماجستر غير منشورة، جامعة تيزي وزو:كلية الحقوق والعلوم السياسية،2014/06/08.

24- غلاييني،عارف، **الجريمة المنظمة وأساليب مكافحتها**، بحث مقدم لرتبة رائد في قوى الأمن الداخلي، المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي: معهد قوى الأمن الداخلي، 2008 .

25- لؤي، ي، "الجزائر تعتزم مراجعة اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي"، **التحرير الجزائرية**، الخميس 08 أكتوبر 2015.

26- زكري، مريم،**البعد الاقتصادي للعلاقات الاوروبية-المغاربية**، مذكرة ماجستر غير منشورة تلمسان:كلية الحقوق والعلوم السياسية2011/2010 .

و -الملتقيات:

1-مسعداوي،يوسف، عمار بوزعرور، **الشراكة الأورومتوسطية- الجزائرية**، الملتقى الوطني الأول حول: "المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد"، جامعة البليدة: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 23/22 أفريل 2003.

2- سجار، نادية، رزيقة غراب، **محتوى الشراكة الأوروجزائرية**، الملتقى الدولي حول أثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة فرحات عباس: كلية الاقتصادية وعلوم التسيير، 13-14 نوفمبر 2006.

3-قطاف، ليلى، **اتفاقية الشراكة الأوروبية- الجزائرية**، الملتقى الدولي حول: آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة فرحات عباس: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المنعقدة خلال الفترة 13- 14 نوفمبر 2006.

4-مسعداوي،يوسف ،**اثار الشراكة الاورومتوسطية على الاقتصاديات العربية**،الندوة العلمية الدولية: التكامل الاقتصادي كالية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية، جامعة فرحات عباس سطيف:كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المنعقد خلال الفترة 8 /9 ماي 2004 .

ي التقارير:

1-جوانا أورتيجا أليماني، **سياسات التماسك في منطقة البحر الأبيض المتوسط**، الجمعية الإقليمية والمحلية الأورومتوسطية، الجلسة الخامسة، طنجة، 24 فيفري 2014.

2-تقرير الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار، **حصيلة التجارة الخارجية**، تاريخ الإطلاع: 2016/11/10(03:00)في

http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique.

3-عبير منلا حسن، وآخرون، "اتفاقيات الشراكة الأوروبية المتوسطية الخيارات والمعوقات والفرص بالنسبة لسوريا"، **ورقةعمل رقم 07**، 2000/ 2001.

4-عز الدين بن عبد الله، "اتفاقيات دولية"، تاريخ الإطلاع: 2016/11/08 (21:04) في الموقع:.**http://www.azzedine.hisforum.com/t779.topic**

س-المواقع الالكترونية:

1-عبد الحميد بلال مجدي، "استراتيجيات الاتحاد الأوروبي تجاه دول المتوسط نموذج مصر"، تاريخ الإطلاع: 28 أكتوبر 2016 في الموقع:

http://www.mosharaka.org/index.php ?newsid=210

2-إبراهيم اسماعيل كاخيا، الوحدة الأوروبية مصاعب وحلول، **الدفاع العربي**، تاريخ الإطلاع: 24 أكتوبر 2016 في الموقع:

file:///c:/users/Admin/Documents/Arab Defence

3-أسماءسعد الدين،" أسباب إنشاء الإتحاد الأوروبي"،2016/10/25 في الموقع:

http//www.almarsal.com/post/283507..ne

4-صلاح الدين سليمان أماني، "لحظة الإختبار: مستقبل في مواجهة تحديات التفكك، تحولات إستراتيجية"، تاريخ الإطلاع:2016/10/25 (23:55) في الموقع:**374**

http://.www.siyassa.org/news content3/135/5

5-أحمد سعيد نوفل، الاتحاد الأوروبي في مطلع الألفية الثالثة: الواقع والتحديات، الإطلاع:2016/10/26فيالموقع:

Faculty.yu.edu.jo/.../published%20Research

6-عصام بن الشيخ، العلاقات الجزائرية الفرنسية ومسألة "التوبة الكولونيالية" فرص الاعتراف والاعتذار... وقيودالمصالحةالتاريخية، في: 26 أكتوبر2016،في:(12:33) في الموقع:**Bohoth.Blogspot.com.2010-09-01-archive.htm**

7-جهاد محمد البريزات، "**الجريمة المنظمة: دراسة تحليلية**"، تاريخ الإطلاع:2016/10/30(1:34)فيالموقع:

http://www.abjjad.com/book/217743231/2177663684.

8-أمينة ركاب، "الشراكة كوسيلة قانونية لتفعلي الاستثمار الأجنبي في الجزائر"، **مجلة القانون والأعمال**، تاريخ الإطلاع 2016/10/28 (02:45)، في الموقع: **http// :www.droitetentreprise.org./web.**

9-عبد المجيد بوزيدي، "ماذا تريد فرنسا من الجزائر... التجارة أم الشراكة؟"، **الفجر**، تاريخ الإطلاع: 2016/11/07 (17:05) في الموقع:

www.al-fadgr.com/ar/index.php!news=167035!print: http/

10-مجهول،**الجزائر تتمسك بعقود الغاز طويلة الآجل مع أوروبا**،" وكالات"في 30أكتوبر 2016،(21:22)،في الموقع:

http://arabic.rt.com/news/824635

Ouvrages en français

I. Livres

1. Aliboni, Roberto, et autres, **l'union pour la méditerranée lepotentiel de l'acquis de Barcelone**, l'institut d'étude de sécurité de l'union européenne, n:03, 2008.
2. Baeza, **Laura, 30 ans de coopération(1979-2009)**.
3. Bechara, khader**, le partenariat Euro-méditerranéen**,Egypte:Economic research forum, 1995.
4. Costesec, Cécile, Lerin, François, **les relations institut-ionnelles entre l'union européenne et la zone méditerranéenne,** option méditerranéenne, Série A n :52, 2003.
5. Coustilliere, Jean François, **l'initiative «5+5 sécurité etdéfence»**,centre amiral(2s).

6. Fule, Stéphen, **l'union européenne doit consolider sa relation avec l'Algérie,** Dimanche 15 Mai 2011.
7. Henry, Jean-Robert, **les nouveaux modes de gestion de l'approximité euromaghrébine, 2013**.
8. Issa, Nathalie, **l'union pour la méditerranée**.
9. Veyrier, Yves, **l'union européenne et ses relations de voisinage,** république française avis et rapports du conseil économique social et environnemental, n:13, 2009.

II. Mémoire

1. Pelisson, Maelle, De l'union méditerranéenne à l'union pour la méditerrané:quelles limites, quel avenir, université de Lyon, 05 Septembre 2008.
2. Lattouf,Ziad,la mise en œuvre de l'accord d'association Algérie-union européenne dans les perspectives du respect des droits de l'homme , thèse de doctorat en droit international et relation internationales, université Jean Moulin , Lyon: école doctorat droit, 7Janvier 2011.

الفهرس

فهرس المحتويات

شكر و تقدير

الإهداء

خطة البحث

مقدمة..... 1-2

الفصل الأول:الاطار النظري للاتحاد الأوروبي والأهمية الاستراتيجية للمنطقة المتوسطية 13-36

المبحث الأول:الاتحاد الأوروبي:الدوافع والأهداف،المؤسسات والتحديات 13-25

المطلب الأول:دوافع وأهداف الوحدة الأأوروبية.....14-17

المطلب الثاني:الهيكل التنظيمي والمؤسساتي للوحدة الأوروبية 18-22

المطلب الثالث: تحديات وأفاق الوحدة الأوروبية.....22-25

المبحث الثاني:الأهمية الاستراتيجية للمنطقة المتوسطية 25-29

المطلب الأول:أهمية الفضاء الأورومتوسطي جيوسياسيا أمنيا.....25-27

المطلب الثاني:أهمية الفضاء الأورومتوسطي اقتصاديا.....27-28

المطلب الثالث:أهمية الفضاء الأورومتوسطي حضاريا.....28-29

المبحث الثالث:السياسة الخارجية الأوروبية اتجاه جنوب المتوسط.....29-36

المطلب الأول:مفهوم السياسة الخارجية 30-31

المطلب الثاني:أهداف السياسة الخارجية الأوروبية.....31-34

المطلب الثالث:أدوات تنفيذ السياسة الخارجية الأوروبية. 34-36

خلاصة الفصل الأول 37

الفصل الثاني:المبادرات الأوروبية اتجاه دول جنوب المتوسط.....40-69
المبحث الأول:الشراكة الاورومتوسطية في ظل مبادرة برشلونة 1995 41-48
المطلب الأول:نشأة ودوافع مبادرة برشلونة 41-44
المطلب الثاني:محاور وأهداف الشراكة الأورومتوسطية.....44-47
المطلب الثالث:الآليات التنفيذية لمؤتمر برشلونة 47-48
المبحث الثاني:مجموعة دول غرب المتوسط(5+5) 48-60
المطلب الأول:أعضاء وفحوى منتدى حوار (5+5) 49-50
المطلب الثاني:محاور التعاون الإقليمي غرب المتوسط.....50-60
المبحث الثالث:السياسة الأوروبية الجوارية 60-64
المطلب الأول:تصنيف الدول الأوروبية الجوارية 60-61
المطلب الثاني:الأهداف الأوروبية من خلال سياستها الجوارية.....61-62
المطلب الثالث:اليات سياسة الجوار الأوروبي 62-64
المبحث الرابع:الاتحاد من أجل المتوسط 64-69
المطلب الأول:محتوى مؤتمر الاتحاد من أجل المتوسط.....65-67
المطلب الثاني:دوافع ومشاريع الاتحاد من أجل المتوسط 67-68
المطلب الثالث:التحديات والعوائق التي واجهت الاتحاد من أجل المتوسط 68-69
خلاصة الفصل الثاني.....70
الفصل الثالث:الشراكة الأوروجزائرية (1995-2015) 73-82
المبحث الأول:الشراكة الأوروجزائرية (مضمون،الأهداف،الأطر والمحاور) 74-82
المطلب الأول:مسار العلاقات الأوروجزائرية(1976-1995) 74-77
المطلب الثاني:دوافع وأهداف الشراكة الاوروجزايرية 78-79

المطلب الثالث:محاور الشراكة الأوروجزائرية 79-82

المبحث الثاني:أهم الاتفاقيات المبرمة في الشراكة الأوروجزائرية..... 82-92

المطلب الأول:اتفاقية الشراكة الأوروجزائرية في الشق الاقتصادي والمالي 82-88

المطلب الثاني:الاتفاقيات القضائية المبرمة بين الجائر و الدول الأوروبية 88-89

المطلب الثالث:الاتفاقيات الثنائية المبرمة في مجال الغاز بين الجزائر و دول الاتحاد الأوروبي .. 89-92

المبحث الثالث: عراقيل وانعكاسات وتقييم الشراكة الأوروجزائرية..... 92-96

المطلب الأول:عراقيل الشراكة الأأوروجزائرية 92-93

المطلب الثاني:انعكاسات الشراكة الاوروجزائرية 93-95

المطلب الثالث:تقييم الشراكة الأوروجزائرية..... 95-96

خلاصة الفصل الثالث 97

الخاتمة 99-100

قائمة المراجع بالعربية..... 101-111

قائمة المراجع بالفرنسية 111-112

الفهرس 114-116

قائمة الجداول..... 13-14-73-83-

الملخص 113

الملخص:

لقد لعبت الأهمية الاستراتيجية للمنطقة المتوسطية دور كبير،في جعلها منطقة تنافس القوى الكبرى حولها و ذلك كونها تزخر بثروات طبيعية جد هامة، كما أنها تتوسط القارات الثلاث (إفريقيا،أسيا وأوروبا)،بالإضافة لامتلاكها مقومات جعلتها تجذب أنظار وأطماع الدول الكبرى .ومن الدول الطامعة في المنطقة المتوسطية يبرز لنا الاتحاد الأوروبي الذي يسعى جاهدا من أجل ضمان بسط نفوذه في المنطقة،حيث انتهج مجموعة من السياسات بهدف إقامة تكتلات إقليمية وذلك من خلال اعتماده على طرح مجموعة من المبادرات الهادفة لتحقيق الأمن والسلام المشترك للضفتين وهذا ما يعرف بالشراكة الأور ومتوسطية من جهة كما أنها لم تتوانى من إبرام اتفاقيات ثنائية وذلك من خلال عقدها لاتفاقية الشراكة الأوروجزائرية من جهة أخرى.